# التقرير السنوى للتنمية الزراعية
# فى الوطن العربي عام 2007

حقوق الطبع محفوظة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ويجوز إعادة استنساخ ونشر مواد هذه الإصدارة للأغراض غير التجارية، دون الحاجة لترخيص مكتوب من المنظمة، شريطة الإشارة الكاملة للمصدر ومنع إعادة استنساخ هذا المطبوع للأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مشفوعة بالغرض منه وحدود استعماله إلى

المدير العام
المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص ب 474 – الخرطوم
بريد الكتروني info@aoad.org
aoad@sudanmail.net.sd

© AOAD 2008

# تقـــديـم

تواصل المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتمامها بالتقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الذي يمثل إحدى الإصدارات الأساسية في برنامجها الرئيسي للإحصاء والمعلومات والتوثيق وتحرص المنظمة دوماً على أن تأتي إصدارات التقرير مجسدة لنهجها المستمر في تحديث وتطوير برامجها وأنشطتها المتنوعة واستمراراً للنقلة النوعية التي ميزت إصدارات الأعوام السابقة من هذا التقرير، تم تقسيم إصدارة هذا العام من التقرير إلى جزأين رئيسين، حيث تم تخصيص الجزء الأول لاستعراض مؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية في شكل مقارن مع نظيراتها على المستوى العالمي، فيما أفرد الجزء الثاني لمعالجة أحد الموضوعات ذات التأثير المباشر على تطورات التنمية في البلاد العربية.

ولقد اشتمل الجزء الأول من التقرير على استعراض موسع وتحليل مقارن لمؤشرات التنمية الزراعية في الدول العربية، ويشمل ذلك استعراض وتحليل المؤشرات الاقتصادية والتقنية، المؤشرات المواردية الأرضية والمائية، المؤشرات السكانية والاجتماعية، والمؤشرات البيئية.

وخصص الجزء الثاني من التقرير لتسليط الضوء على مسارات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي. وفي هذا الصدد يقدم التقرير استعراضاً لتحديات التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الوطن العربي، ومبادرات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، الأطر والتنظيمات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية. كما يستعرض مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي ومتطلبات التنمية الزراعية المستدامة، السياسات والتشريعات الزراعية في الدول العربية، الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، والتعاون الإقليمي والدولي لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، هذا بالإضافة لاستعراض التقدم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية فيما يتصل بضمان السلامة البيئية، التقدم في تحقيق أهداف المبادرة العربية حول التنمية المستدامة، واستعراض إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025.

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية إذ تقدم هذا التقرير، تود أن تتقدم بالشكر والتقدير لجميع الخبراء الذين أعدوا التقارير القطرية، ولفريق الخبراء العرب من خارج وداخل المنظمة الذي قام بتحليل البيانات ومراجعة الأدبيات ذات الصلة وإعداد التقرير.

والله ولي التوفيق

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

# المحتويات


| | |
|---|---|
| تقديم | أ |
| المحتويات | ب |
| المقدمة | 1 |
| الجزء الأول | |
| مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية | 4 |
| 1 - المؤشرات الإقتصادية والتقنية | 4 |
| 1 - 1 الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي | 4 |
| 1 - 2 نصيب الفرد من الناتج الزراعي | 6 |
| 1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي | 7 |
| 1 - 4 الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي | 8 |
| 1 - 5 نسبة الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة من إجمالي الاستثمارات البينية | 9 |
| 1 - 6 إنتاجية العامل الزراعي | 10 |
| 1 - 7 معدل استخدام الميكنة الزراعية | 11 |
| 1 - 8 معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية | 12 |
| 2 - المؤشرات الموردية الأرضية والمائية | 13 |
| 2 - 1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية | 13 |
| 2 - 2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية | 14 |
| 2 - 3 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة | 15 |
| 2 - 4 النسبة المئوية لمساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلي مساحة الأراضي المزروعة | 16 |
| 2 - 5 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة | 17 |
| 2 - 6 نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية والمعدل السنوي للمزال منها | 18 |
| 2 - 7 نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية للأراضي | 20 |
| 2 - 8 تدفقات المياه داخل الدول العربية | 21 |
| 2 - 9 نصيب الفرد من المياه المتاحة | 21 |
| 2 - 10 معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة | 23 |
| 2 - 11 السحب السنوي لقطاع الزراعة | 24 |
| 2 - 12 إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة | 24 |
| 3 - المؤشرات السكانية والاجتماعية | 25 |
| 3 - 1 نسبة السكان الريفيين إلي إجمالى السكان | 25 |
| 3 - 2 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية | 26 |
| 3 - 3 نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالى القوى العاملة | 27 |
| 3 - 4 نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية | 28 |
| 3 - 5 نسبة السكان تحت خط الفقر القومي | 29 |
| 3 - 6 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية | 29 |
| 3 - 7 نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية | 31 |
| 4 - المؤشرات البيئية | 32 |
| 4 - 1 التصحر والزحف الصحراوي | 32 |
| 4 - 2 مناطق المحميات الطبيعية | 32 |
| 4 - 3 مساحة المحميات البحرية | 34 |
| 4 - 4 أجناس الثدييات | 35 |
| 4 - 5 أجناس الطيور | 35 |
| 4 - 6 أجناس النباتات العليا | 35 |

| | |
|---|---|
| الجزء الثاني | |
| مسارات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي | 38 |
| تمهيد | 38 |
| 1 التنمية الزراعية والريفية المستدامة | 38 |
| 1 - 1 تعريف التنمية الزراعية والريفية المستدامة | 38 |
| 1 - 2 تحديات التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الوطن العربي | 38 |
| 1 - 2 - 1 زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه | 38 |
| 1 - 2 - 2 المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية | 39 |
| 1 - 2 - 3 اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة | 40 |
| 1 - 2 - 4 تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والزراعية | 40 |
| 1 - 2 - 5 زيادة فاعلية مؤسسات المزارعين وبخاصة صغارهم في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق | 40 |
| 1 - 2 - 6 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الملائمة | 40 |
| 1 - 2 - 7 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية | 41 |
| 1 - 2 - 8 توفير الغذاء الآمن للسكان | 41 |
| 1 - 2 - 9 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية | 41 |
| 1 - 3 مبادرات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي | 41 |
| 1 - 3 - 1 بيان قمة تونس للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي | 41 |
| 1 - 3 - 2 إعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي في استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية | 42 |
| 1 - 3 - 3 إعلان أبو ظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر | 42 |
| 1 - 3 - 4 المبادرة العربية حول التنمية المستدامة | 42 |
| 1 - 3 - 5 قرارات القمة العربية بشأن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين | 43 |
| 2 - الأطر والتنظيمات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية | 43 |
| 2 - 1 مجلس وزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة | 43 |
| 2 - 2 مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري) | 44 |
| 2 - 3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) | 44 |
| 2 - 4 المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) | 44 |
| 3 - مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي ومتطلبات التنمية الزراعية المستدامة | 44 |
| 3 - 1 اتجاهات نمو الإنتاج الزراعي | 44 |
| 3 - 1 - 1 المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية | 45 |
| 3 - 2 اتجاهات استغلال الموارد الطبيعية | 47 |
| 3 - 2 - 1 الموارد الأرضية | 47 |
| 3 - 2 - 2 الموارد المائية | 48 |
| 3 - 2 - 3 مصادر الطاقة في الدول العربية | 49 |
| 3 - 3 اتجاهات النمو السكاني | 49 |
| 4 - السياسات والتشريعات الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية | 50 |
| 4 - 1 سياسة الإنتاج الزراعي | 50 |
| 4 - 2 سياسة استخدام الأراضي والمياه | 50 |
| 4 - 3 سياسة الاستثمار الزراعي | 51 |
| 4 - 4 سياسات التسويق والتجارة | 51 |
| 4 - 5 سياسات الدعم وتوفير الخدمات | 51 |
| 5 - الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي | 52 |
| 6 - التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي | 56 |

| | |
|---|---|
| 7 - التقدم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية فيما يتصل بضمان الاستدامة البيئية | 57 |
| 7 - 1 استراتيجيات حماية البيئة | 57 |
| 7 - 2 المحافظة على التنوع الحيوي | 58 |
| 7 - 3 مصادر الطاقة وانبعاث غاز ثاني السيد الكربون | 59 |
| 7 - 4 تطوير الزراعة البيولوجية | 59 |
| 7 - 5 مكافحة التصحر | 60 |
| 7 - 6 إدارة الموارد المائية | 61 |
| 7 - 7 حماية الغابات | 62 |
| 7 - 8 حماية الثروة السمكية | 62 |
| 7 - 9 حماية المراعي الطبيعية | 62 |
| 8 - التقدم في تحقيق أهداف المبادرة العربية حول التنمية المستدامة | 63 |
| 8 - 1 إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها | 63 |
| 8 - 2 تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك | 64 |
| 8 - 3 تهيئة البيئة الاستثمارية | 64 |
| 8 - 4 دعم وترويج آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والأنظف والاستخدام الرشيد للموارد | 65 |
| 9 - إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين | 65 |
| 9 - 1 التوجهات الرئيسية | 66 |
| 9-1-1 المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة | 66 |
| 9-1-2 تنمية وحماية الأراضي الزراعية | 66 |
| 9-1-3 استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي | 66 |
| 9-1 - 4 التطوير والتحديث التقني للزراعة | 66 |
| 9-1-5 أولويات التنمية القطاعية | 67 |
| 9-1 - 6 بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية | 67 |
| 9-1-7 الاستثمار الزراعي المشترك | 67 |
| 9-1-8 تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية | 67 |
| 9-1-9 التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية | 68 |
| 9-1-10 المساهمة في ازدهار الريف | 68 |
| 9-1-11 مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص | 68 |
| 9 - 2 الرؤية والأهداف الاستراتيجية | 68 |
| 9 - 3 المجالات والبرامج التنموية | 69 |
| 9 - 4 أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك | 69 |
| 9 - 5 شركاء التنفيذ | 70 |


## قائمة الجداول


| البيان | لصفحة |
|---|---|
| جداول الجزء الأول | |
| 1-1 الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي | 5 |
| 1 - 2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي | 6 |
| 1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي | 7 |
| 1 - 4 الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2005 | 8 |
| 1-5 نسبة الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية | 9 |

| | |
|---|---|
| 1 - 6 إنتاجية العامل الزراعي بالدولار | 10 |
| 1 - 7 استخدام الميكنة الزراعية | 11 |
| 1 - 8 استهلاك الأسمدة | 12 |
| 1 - 9 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية | 13 |
| 1 - 10 نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالهكتار | 14 |
| 1 - 11 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة | 15 |
| 1 - 12 نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية من الأراضي المزروعة | 16 |
| 1 - 13 نسبة مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة | 17 |
| 1 - 14 مساحة الغابات والمزال منها سنوياً في الدول العربية | 18 |
| 1 - 15 نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأرض الكلية | 20 |
| 1 - 16 مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة عام 2004 | 21 |
| 1-17 السحب السنوي من المياه المتاحة والمستخدم منها في الزراعة وإنتاجية المتر المكعب في الدول العربية (1987-2004) | 23 |
| 1 - 18 نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان | 25 |
| 1 - 19 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية بالهكتار | 26 |
| 1 - 20 نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية | 27 |
| 1 - 21 نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة | 28 |
| 1 - 22 نسبة السكان تحت خط الفقر القومي | 29 |
| 1 - 23 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية | 30 |
| 1 - 24 النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية | 31 |
| 1 - 25 المحميات الطبيعية والبحرية | 33 |
| 1 - 26 التنوع الحيوى | 35 |
| جداول الجزء الثاني | |
| 3 - 1 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال الفترة 2003-2005 | 45 |
| 3 - 2 أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الدول العربية | 45 |
| 3 - 3 الموارد الأرضية والسكان في الوطن العربي عام 2005 | 47 |
| 3 - 4 الموارد المائية في بعض الدول العربية | 48 |
| 3 - 5 مصادر الطاقة في بعض الدول العربية | 49 |
| 5 – 1 المؤسسات العاملة في مجال التنمية الزراعية في بعض الدول العربية | 52 |
| 5 – 2 أهداف وبرامج ومحددات الاستراتيجيات التنموية الوطنية في الدول العربية | 55 |


## قائمة الأشكال


| الشكل | الصفحة |
|---|---|
| أشكال الجزء الأول | |
| شكل (1-1) مساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي | 4 |
| شكل (1-2) نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2005 | 6 |
| شكل (1-3) معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم بين عامي (2004-2003) و (2005-2004) | 7 |
| شكل (1-4) الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي عامي 2004-2005 في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم سنة الأساس (1999-2001) | 8 |
| شكل (1-5) نسبة الاستثمار في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات في بعض الدول العربية عام 2005 | 9 |
| شكل (1-6) متوسط إنتاجية العامل الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2005 | 10 |
| شكل (1-7) معدل استخدام الميكنة الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسط استخدامها عربياً وعالمياً عام 2005 | 11 |
| شكل (1-8) معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2005 | 12 |

| | |
|---|---|
| شكل (1-9) النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2005 | 13 |
| شكل (1-10) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية (هكتار/للفرد) مقارنة بالعالم والوطن العربي | 14 |
| شكل (1-11) النسبة المئوية للمساحة المروية من الأراضي المزروعة في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2005 | 15 |
| شكل (1-12) نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية إلى المساحة المزروعة في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2005-2003 | 16 |
| شكل (1-13) نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي والعالم خلال عامي 2005-2004 | 17 |
| شكل (1-14) نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والعالم والمعدل السنوي لإزالة الغابات في كل منهما | 19 |
| شكل (1-15) نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والعالم عام 2005 | 20 |
| شكل (1-16) مؤشرات الموارد المائية في الوطن العربي مقارنة بالعالم | 22 |
| شكل (1-17) مقارنة نصيب الفرد من موارد المياه الداخلية ومن إجمالي الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي والعالم عام 2005 | 23 |
| شكل (1-18) نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتيهما عربياً وعالمياً عام 2005 | 25 |
| شكل (1-19) متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي لعام 2005 | 26 |
| شكل (1-20) نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي قوة العمل في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2005 | 27 |
| شكل (1-21) متوسط نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2005 | 28 |
| شكل (1-22) نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في بعض الدول العربية لسنوات مختلفة | 29 |
| شكل (1-23) مقارنة نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الوطن العربي بنظيرتها على المستوى العالمي عام 2004 | 30 |
| شكل (1-24) النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية مقارنة بالنسبة على مستوى العالم خلال الفترة (2003-2001) | 31 |
| شكل (1-25) النسبة المئوية للمساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر كنسبة من المساحات الكلية لإقليم الوطن العربي | 33 |
| شكل (1-26) نسبة مساحة المحميات الطبيعية والمحميات البحرية إلى المساحة الكلية في الوطن العربي والعالم عامي 1996 و2004 | 34 |
| شكل (1-27) توزيع أعداد الحيوانات الثديية في الوطن العربي عام 2004 | 35 |
| شكل (1-28) توزيع أعداد الطيور في الوطن العربي عام 2004 | 36 |
| شكل (1-29) توزيع أعداد النباتات العليا في الوطن العربي عام 2004 | 36 |

# المقدمة

يأتي إصدار التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي في إطار جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية الرامية إلى دعم مسيرة التنمية الزراعية العربية ومتابعة تطوراتها. ويمثل التقرير إحدى إصدارات المنظمة التي تتواصل سنوياً ضمن مكونات البرنامج الرئيسي للإحصاء والمعلومات والتوثيق ويستهدف التقرير بصفة رئيسية رصد واستعراض تطورات الأداء على صعيد التنمية الزراعية العربية.

يشتمل التقرير على جزأين رئيسيين، يختص الجزء الأول باستعراض مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية مع مقارنتها بنظيراتها على المستوى العالمي ويختص الجزء الثاني بتقديم معالجة شاملة لأحد الموضوعات المهمة ذات التأثير المباشر على مسارات التنمية الزراعية في المنطقة العربية.

ففي الجزء الأول يقدم التقرير تحليلاً موجزاً لعدد من المؤشرات التي تعكس أوضاع التنمية الزراعية في المنطقة العربية ومقارنتها بمثيلاتها على المستوى العالمي خلال الفترة 2003-2005. ويشمل ذلك استعراض وتحليل المؤشرات الاقتصادية والتقنية، المؤشرات المورديه الأرضية والمائية، المؤشرات السكانية والاجتماعية، والمؤشرات البيئية.

توضح مجموعة المؤشرات الاقتصادية والتقنية الملامح والتطورات في القطاع الزراعي العربي خلال الفترة 2003-2005، ومنها تبين ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي من حوالي 66.7 مليار دولار عام 2004 إلى حوالي 72 مليار دولار عام 2005 بزيادة تقدر بنحو 8%، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بحوالي 21.2%، من نحو 872.9 مليار دولار إلى نحو 1057.7 مليار دولار، وبذلك انخفضت الأهمية النسبية للناتج الزراعي العربي من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 6.8% في عام 2005.

وقد أدى ارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي العربي عام 2005 إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه إلى حوالي 227 دولاراً مقارنة بنحو 215 دولاراً عام 2004، أي بزيادة تقدر بنحو 5.5% بين هذين العامين. بينما قدرت هذه الزيادة على مستوى العالم بنحو 7.6%، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العالمي إلى نحو 274 دولاراً عام 2005 مقارنة بنحو 255 دولاراً عام 2004.

كما أثرت مؤشرات التغير في الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي إيجابياً بزيادة قيمة الإنتاج الزراعي، حيث ارتفع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي العربي عام 2005 إلى حوالي 112.3 مقارنة بمتوسط قيمته في فترة الأساس (1999-2001)، وفي المقابل ارتفع الرقم القياسي لقيمة الناتج الزراعي العالمي عام 2005 إلى حوالي 120.4 مقارنة بمتوسط قيمته خلال نفس فترة الأساس. كما تشير البيانات إلى الارتفاع المستمر في إنتاجية العامل الزراعي سواءً على المستوى العربي أو العالمي، إذ ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي العربي من حوالي 2244 دولار عام 2004 إلى حوالي 2405 دولار عام 2005 وبزيادة نسبية تقدر بنحو 7.2% بينما ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي على المستوى العالمي من حوالي 1205 دولار عام 2004 إلى حوالي 1305 دولار عام 2005 بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.3%، ومن المعروف أن إنتاجية العامل الزراعي في الدول الأوروبية وأمريكا يفوق نظيره العربي والعالمي بأكثر من عشرة أضعاف.

ويقدر معدل استخدام الميكنة الزراعية على المستوى العربي عام 2005 بنحو 7.2 جرار لكل 1000 هكتار، يعادل نحو 40% فقط من معدل الاستخدام العالمي للجرارات والمقدر في نفس العام بحوالي 18 جراراً لكل 1000 هكتار. واستقر نسبياً مؤشر استخدام الأسمدة الكيماوية خلال الفترة 2003-2005، وذلك عند حوالي 50 كيلوجراماً للهكتار على المستوى العربي تمثل حوالي 55% فقط من متوسط هذا المعدل على المستوى العالمي خلال نفس الفترة والمقدر بنحو 91 كيلوجراماً للهكتار.

تضم المجموعة الثانية المؤشرات المورديه الأرضية والمائية، ويتبين منها أن المساحة الأرضية للوطن العربية تقدر بنحو 1406 مليون هكتار، تمثل حوالي 10.8% من مساحة العالم المقدرة بنحو 13014 مليون هكتار، وتقدر المساحة الزراعية في الدول العربية بحوالي 71.46 مليون هكتار عام 2005 تعادل حوالي 4.6% من المساحة الزراعية للعالم والمقدرة في نفس العام بنحو 1549.4 مليون هكتار، وتمثل المساحة الزراعية في الدول العربية عام 2005 حوالي 5.1% من إجمالي مساحة الوطن العربي، بينما تقدر هذه النسبة على المستوى العالمي بنحو 11.9%.

وتشير قيمة نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية المتاحة في الدولة، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عربياً عند حوالي 0.23 هكتار وعالمياً عند حوالي 0.24 هكتار.

ازدادت مساحات المحاصيل المستديمة وتراجعت مساحات المحاصيل الموسمية، حيث إرتفعت نسبة مساحة المحاصيل المستديمة للمساحة المزروعة من حوالي 14.3% عام 2003 إلى 15.5% عام 2004 وبلغت نحو 15.9% من المساحة المزروعة عام 2005 وتأخذ مساحة المحاصيل المستديمة نفس النمط على المستوى العالمي وإن كانت الزيادة النسبية في مساحتها أقل بطئاً منها على المستوى العربي، حيث ارتفعت من حوالي 9.0% عام 2004 إلى حوالي 9.04% عام 2005. وتقدر مساحة المحاصيل المستديمة في الدول العربية عام 2005 بنحو 8.27 مليون هكتار تعادل نحو 5.9% من مساحة المحاصيل المستديمة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 140 مليون هكتار عام 2005.

وعلى الجانب الآخر تراجعت مساحة المحاصيل الموسمية عربياً وعالمياً، حيث تراجعت في الدول العربية من نحو 84.5% عام 2004 إلى حوالي 84.1% عام 2005، وعالمياً تراجعت من حوالي 91% إلى حوالي 90.9% فقط، وقد قدرت مساحة المحاصيل الموسمية في الوطن العربي عام 2005 بنحو 43.79 مليون هكتار تعادل نحو 3.1% فقط من مساحة المحاصيل الموسمية على مستوى العالم المقدرة في نفس العام بنحو 1407.7 مليون هكتار في نفس العام.

وبالرغم من تراجع مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية عام 2004 إلى نحو 55.1% من المساحة المزروعة، إلا أنها عادت للارتفاع عام 2005 لتصل إلى نحو 61.2% من المساحة المزروعة، كما أنها ارتفعت عالمياً من نحو 43.4% عام 2004 إلى نحو 43.7%. وتقدر مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية عام 2005 بحوالي 31.9 مليون هكتار تعادل نحو 4.7% من مساحتها على مستوى العالم في نفس العام والمقدرة بنحو 673.6 مليون هكتار.

وضمن الغطاء النباتي العربي تقدر مساحة الغابات في المنطقة العربية بحوالي 928 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 6.6% من المساحة الكلية الأرضية للوطن العربي، وهي لا تمثل سوى نحو 2.4% فقط من مساحة الغابات على مستوى العالم والمقدرة بنحو 38.6 مليون كيلومتر مربع تعادل نحو 29.7% من المساحة الأرضية للعالم.

وتقدر مساحة المراعي الطبيعية بالدول العربية عام 2005 بنحو 462.3 مليون هكتار تعادل نحو 32.9% من مساحة الدول العربية، كما تعادل نحو 13.5% من مساحة المراعي الطبيعية في العالم والمقدرة نفس العام بنحو 3432.8 مليون هكتار تمثل نحو 26.4% من المساحة الأرضية للعالم.

وتوضح المؤشرات الخاصة بمورد المياه وضعاً حرجاً للدول العربية، إذ تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة النسبية مقارنة بمعظم المناطق الأخرى بالعالم، حيث يتدنى نصيب وحدة المساحة ونصيب الفرد من المياه اللازمة، إضافة لعدم انتظامها وسوء توزيعها وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وتوضح مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي أن كمية المياه المتدفقة من مصادر داخل الوطن العربي تقدر عام 2005 بنحو 138 مليار متر مكعب تعادل نحو 30% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي، بينما تقدر كمية المياه المتدفقة من دول أخرى خارج الوطن العربي بحوالي 320.8 مليار متر مكعب تعادل نحو 70% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي والمقدر في نفس العام بنحو 458.8 مليار متر مكعب، تعادل نحو 0.9% فقط من إجمالي المياه المتدفقة والمتاحة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 52970.8 مليار متر مكعب.

ومع استقرار تدفقات المياه مقابل استمرار الزيادة السكانية فإن نصيب الفرد العربي آخذ في التراجع، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد العربي من المياه المتاحة من حوالي 1485 متر مكعب عام 2004 إلى حوالي 1446 متر مكعب عام 2005 يعادل حوالي 17.7% من نصيب الفرد من المياه على مستوى العالم والمقدر بنحو 8180 متر مكعب عام 2005. كما انخفض متوسط نصيب الفرد العربي من كمية تدفقات المياه الداخلية إلى حوالي 435 متر مكعب عام 2005 مقارنة بنحو 6719 متر مكعب على مستوى العالم.

وتشير مجموعة المؤشرات السكانية والاجتماعية إلى استمرار تراجع نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في الدول العربية. ويقدر عدد سكان الريف في الدول العربية عام 2005 بنحو 140.3 مليون نسمة يمثلون نحو 44.2% من إجمالي عدد السكان المقدر عددهم بنحو 317.3 مليون نسمة في نفس العام، بينما قدرت هذه النسبة بنحو 45.2% عام 2004. وعلى مستوى العالم تقدر نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان عام 2005 بنحو 50.8% مقابل نحو 51.2% عام 2004.

يوضح نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية مدى كثافة السكان في المناطق الريفية، حيث أنه بالرغم من تراجع نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان، إلا أن أعدادهم في زيادة مطردة تؤدي لمزيد من الطلب على الأراضي الزراعية وقد شهد متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية استقراراً نسبياً عربياً عند حوالي 0.51 هكتار للفرد الريفي، وعالمياً عند حوالي 0.47 هكتار للفرد الريفي.

ويقدر حجم القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي بحوالي 29.91 مليون عامل عام 2005 تمثل حوالي 30.6% من إجمالي القوى العاملة المقدرة نفس العام بحوالي 97.7 مليون عامل، كما أنها تمثل نحو 2.2% فقط من إجمالي القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم والمقدرة نفس العام بنحو 1360 مليون عامل زراعي.

ويقدر متوسط نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة عربياً بحوالي 2.39 هكتار للعامل، بينما يصل هذا المتوسط عالمياً لنحو 1.13 هكتار للعامل الزراعي. مع وجود استقرار نسبي لهذا المتوسط عربياً وعالمياً في السنوات الثلاث الأخيرة.

كما تضم هذه المجموعة مجموعة من المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بنسبة السكان تحت خط الفقر القومي في بعض البلدان العربية، ونسبة السكان الحاصلين على مياه نقية والتي تقدر عربياً بنحو 88% وعالمياً بنحو 82%، إضافة لمؤشر خاص بنسبة السكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية في فترات زمنية مختلفة.

وتضم المجموعة الأخيرة المؤشرات البيئية المرتبطة بالإنتاج الزراعي وتوفر العناصر البيئية والموارد الطبيعية اللازمة، حيث تستعرض هذه المؤشرات الأوضاع البيئية في المنطقة العربية وظاهرة التصحر والزحف الصحراوي ومدى تأثر البلدان العربية بها كمحدد رئيسي في توفير الأراضي الزراعية للإنتاج، حيث تقدر المساحة المتصحرة في الوطن العربي بنحو 9.8 مليون كيلومتر

مربع، تمثل حوالي 68% من مساحته الكلية، بينما تقدر المساحة المهددة بالتصحر بنحو 2.87 مليون كيلومتر مربع، تمثل حوالي 20% من المساحة الكلية للوطن العربي.

ويوضح مؤشر المناطق المحمية ارتفاع مساحتها من حوالي 265 ألف كيلومتر مربع عام 1996 إلى حوالي 1237.2 ألف كيلومتر مربع في عام 2004 تمثل نحو 8.8% من مساحة الوطن العربي، أي بزيادة تقدر بنحو 465% من مساحتها عام 1996. وتمثل مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية عام 2004 حوالي 9% من المساحة الإجمالية للمحميات الطبيعية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 13.74 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 10.7% من المساحة الأرضية للعالم، مقارنة بنحو 6.5% عام 1996.

وتعتبر مساحة المحميات البحرية من المؤشرات الحديثة التي ظهرت لأول مرة ضمن إصدارة مؤشرات التنمية في العالم في عدد عام 2006 والتي تصدر عن البنك الدولي، وقد قدرت مساحة المحميات البحرية في المنطقة العربية عام 2004 بحوالي 132.5 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي، وهي مساحة تمثل نحو 3% فقط من مساحة المحميات البحرية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 4.35 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 3.0% من مساحة العالم.

كما تضم هذه المجموعة ثلاثة مؤشرات حول التنوع الحيوي في المنطقة العربية وهي خاصة بعدد الأنواع المتواجدة والمهدد منها بالانقراض في المنطقة العربية لكل من أجناس الثدييات وأجناس الطيور ومجموعة النباتات العليا.

وتناول الجزء الثاني بالتحليل موضوع التنمية الزراعية والريفية المستدامة موضحاً تعريفاتها وتحدياتها ومبادراتها والأطر والتنظيمات المعنية بها في الوطن العربي. وقدم تحليلاً مقارناً لمؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي ومتطلبات التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية واستعرض السياسات والتشريعات المرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية، والاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في تلك الدول، التقدم في تحقيق أهداف المبادرة العربية للتنمية المستدامة، فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، تهيئة البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، دعم وترويج آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف والاستخدام الرشيد للموارد. كما قدم استعراضاً للاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025 التي أعدتها المنظمة وأصدرت القمة العربية بالرياض في مارس 2007 قرار الموافقة عليها، واعتبارها جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

# الجزء الأول

## مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية

## مؤشرات التنمية الزراعية في المنطقة العربية:

### 1 - المؤشرات الاقتصادية والتقنية:

### 1-1 الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي:

انعكس الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للمواد الخام على أسعار كافة المنتجات العالمية ومنها المنتجات الزراعية، حيث حققت قيمة الناتج الزراعي العربي عام 2005 حوالي 72 مليار دولار، بارتفاع يقدر بنحو 8% عن قيمته عام 2004 والمقدرة بنحو 66.7 مليار دولار، وبالرغم من ذلك فقد انخفضت قيمة مساهمته في قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي من 7.6% عام 2004 إلى حوالي 6.8% عام 2005، ويرجع ذلك لارتفاع قيمة الأخير بين عامي 2004-2005 بمعدل أعلى قدر بنحو 21.2% نتيجة ارتفاعه من حوالي 872.9 مليار دولار عام 2004 إلى حوالي 1057.7 مليار دولار عام 2005.

وعلى المستوى العالمي ارتفعت أيضاً قيمة إجمالي الناتج العالمي بنحو 8.6% بين عامي 2004-2005، مقابل ارتفاع نسبي في قيمة إجمالي الناتج الزراعي العالمي قدر بنحو 9% فقط بين نفس العامين، وعلى المستوى العالمي يساهم الناتج الزراعي بنحو 4% فقط من قيمة إجمالي الناتج العالمي.

يوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1) أن هناك ست دول عربية تقدر قيمة منتجاتها الزراعية مجتمعة عام 2005 بنحو 76% من إجمالي قيمة الناتج الزراعي العربي، وتبلغ مساهمة كل منها في هذا الإجمالي على الترتيب، مصر 17.4%، السعودية 14.2%، السودان 14%، المغرب 11.8%، الجزائر 10.9%، وسوريا 8%. بينما تساهم قيمة المنتجات الزراعية في باقي الدول العربية بنحو 24% فقط من إجمالي قيمة الناتج الزراعي العربي.

يتبين من الجدول السابق ارتفاع مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 في الصومال إلى نحو 63.1%، يليها السودان بنحو 35.4% ثم سوريا بنحو 22.9%. بينما تتراوح مساهمة قيمة الناتج الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين حوالي 11-18% في كل من موريتانيا، المغرب، مصر، اليمن وتونس، وتتراجع هذه المساهمة في الدول البترولية لتصل إلى أقل من 4% في دول الخليج العربي وليبيا والأردن.

شكل (1-1) مساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي

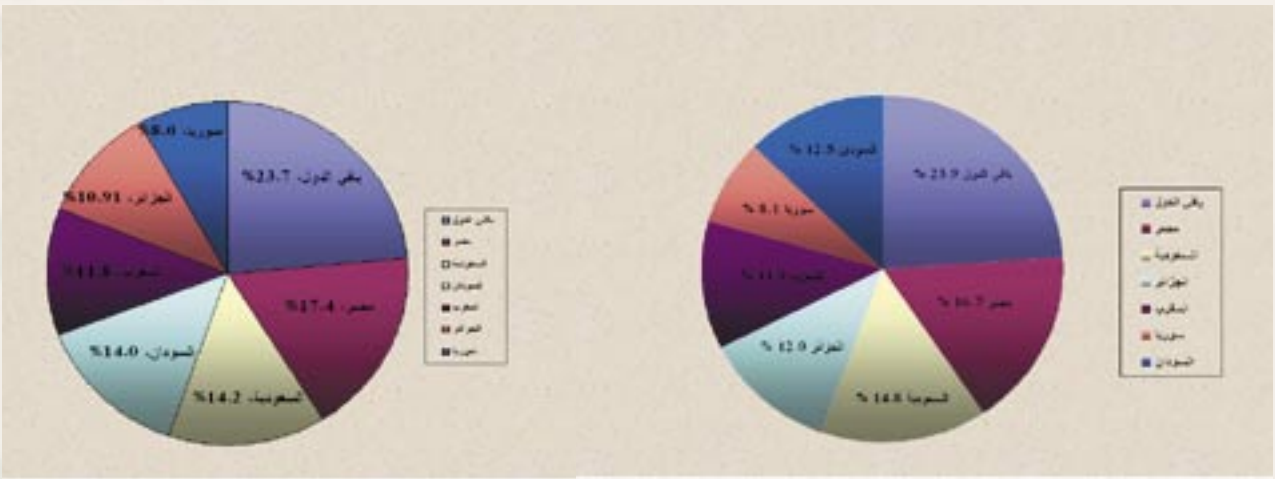


لعام 2005 لعام 2004

## جدول 1-1الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة الدول العربية في إجمالي الناتج الزراعي العربي

مليون دولار

| الدولة | 2003 | | | | 2004 | | | | 2005 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة الناتج المحلي الإجمالي | قيمة الناتج الزراعي | % من إجمالي الناتج المحلي | % من الناتج الزراعي العربي | قيمة الناتج المحلي الإجمالي | قيمة الناتج الزراعي | %من إجمالي الناتج المحلي | % من الناتج الزراعي العربي | قيمة الناتج المحلي الإجمالي | قيمة الناتج الزراعي | % من إجمالي الناتج المحلي | % من الناتج الزراعي العربي |
| **الأردن** | 10160 | 252 | 2.48 | 0.39 | 11515 | 276 | 2.40 | 0.41 | 12861 | 305 | 2.37 | 0.42 |
| **الإمارات** | 88536 | 2492 | 2.81 | 3.88 | 106326 | 2750 | 2.59 | 4.12 | 133583 | 3003 | 2.25 | 4.17 |
| **البحرين** | 9699 | 61 | 0.63 | (..) | 11012 | 54 | 0.49 | 0.08 | 13765 | 71 | 0.52 | 0.10 |
| **تونس** | 26903 | 3240 | 12.04 | 5.05 | 29253 | 3682 | 12.59 | 5.52 | 28817 | 3357 | 11.65 | 4.67 |
| **الجزائر** | 68007 | 6589 | 9.69 | 10.26 | 85003 | 8032 | 9.45 | 12.04 | 102500 | 7866 | 7.67 | 10.93 |
| **جيبوتي** | 625 | 19 | 3.04 | 0.03 | 662 | 20 | 3.02 | 0.03 | 708 | 22 | 3.11 | 0.03 |
| **السعودية** | 214573 | 9721 | 4.53 | 15.14 | 250514 | 9917 | 3.96 | 14.87 | 307352 | 10204 | 3.32 | 14.18 |
| **السودان** | 19121 | 7164 | 37.47 | 11.16 | 22019 | 8334 | 37.85 | 12.50 | 28462 | 10068 | 35.37 | 13.99 |
| **سوريا** | 21688 | 5380 | 24.81 | 8.38 | 23501 | 5409 | 23.02 | 8.11 | 25092 | 5733 | 22.85 | 7.97 |
| **الصومال** | 1300 | 973 | 74.85 | 1.52 | 1304 | 835 | 64.03 | 1.25 | 1300 | 820 | 63.08 | 1.14 |
| **العراق** | 10621 | 2006 | 18.89 | 3.12 | 25700 | 2347 | 9.13 | 3.52 | 31719 | 2940 | 9.27 | 4.09 |
| **عمان** | 21784 | 423 | 1.94 | 0.66 | 25778 | 441 | 1.71 | 0.66 | 29675 | 455 | 1.53 | 0.63 |
| **فلسطين** | 4326 | 533 | 12.32 | 0.83 | 4131 | 403 | 9.76 | 0.60 | 4131 | 403 | 9.76 | 0.56 |
| **قطر** | 23701 | 55 | 0.23 | (..) | 28451 | 55 | 0.19 | 0.08 | 34184 | 59 | 0.17 | 0.08 |
| **الكويت** | 47823 | 217 | 0.45 | 0.34 | 59267 | 241 | 0.41 | 0.36 | 80781 | 268 | 0.33 | 0.37 |
| **لبنان** | 19895 | 1415 | 7.11 | 2.20 | 20768 | 1700 | 8.19 | 2.55 | 22050 | 1722 | 7.81 | 2.39 |
| **ليبيا** | 24545 | 1066 | 4.34 | 1.66 | 30982 | 1107 | 3.57 | 1.66 | 41632 | 1186 | 2.85 | 1.65 |
| **مصر** | 81500 | 12718 | 15.60 | 19.81 | 71505 | 11133 | 15.57 | 16.69 | 89171 | 12545 | 14.07 | 17.44 |
| **المغرب** | 43815 | 8048 | 18.37 | 12.53 | 50031 | 7938 | 15.87 | 11.90 | 52024 | 8467 | 16.28 | 11.77 |
| **موريتانيا** | 1164 | 219 | 18.81 | 0.34 | 1346 | 234 | 17.38 | 0.35 | 1601 | 282 | 17.61 | 0.39 |
| **اليمن** | 11867 | 1615 | 13.61 | 2.52 | 13811 | 1788 | 12.95 | 2.68 | 16309 | 2174 | 13.33 | 3.02 |
| **الدول العربية** | **751653** | **64206** | **8.54** | **100** | **872879** | **66696** | **7.64** | **100** | **1057717** | **71950** | **6.80** | **100** |
| **للعـــــــالم** | **32312146** | **1560338** | **4.83** | | **40888000** | **1630592** | **3.99** | | **44384871** | **1775395** | **4.00** | |

المصدر: ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

## 1 - 2 نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

أدى ارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي العربي عام 2005 إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه إلى حوالي 227 دولاراً مقارنة بنحو 215 دولاراً عام 2004، أي بزيادة تقدر بنحو 5.5% بين هذين العامين. بينما قدرت هذه الزيادة على مستوى العالم بنحو 7.6%، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العالمي إلى نحو 274 دولاراً عام 2005 مقارنة بنحو 255 دولاراً عام 2004.

ويتبين من الجدول (1-2) والشكل (1-2) أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الزراعي قد ارتفع في معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول التي واجهت عوامل طبيعية غير موائمة للإنتاج الزراعي عام 2005 ومنها تونس والجزائر والصومال، ويوضح الجدول ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الزراعي إلى أكثر من 275 دولاراً / للفرد وهو ما يزيد على المتوسط العالمي في بعض الدول العربية وهي: الإمارات، السعودية، لبنان، تونس، السودان، المغرب وسوريا على الترتيب. ويصل إلى نحو 237 دولاراً في الجزائر، بينما يتراوح بين 100-200 دولار في كل من ليبيا، سلطنة عمان، مصر، اليمن والعراق على الترتيب، ويتراجع إلى أقل من 100 دولار للفرد في باقي الدول العربية.

جدول 1-2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الزراعي

بالدولار

| الدولة | 2003 | | 2004 | | 2005 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | نصيب الفرد من الناتج المحلي | نصيب الفرد من الناتج الزراعي | نصيب الفرد من الناتج المحلي | نصيب الفرد من الناتج الزراعي | نصيب الفرد من الناتج المحلي | نصيب الفرد من الناتج الزراعي |
| **الأردن** | 1854.0 | 46.0 | 2152.3 | 51.6 | 2344.8 | 55.6 |
| **الإمارات** | 23926.4 | 673.4 | 27085.1 | 700.5 | 32075.7 | 721.1 |
| **البحرين** | 14068.3 | 88.5 | 15575.7 | 76.4 | 19012.4 | 98.1 |
| **تونس** | 2720.4 | 327.6 | 2951.6 | 371.5 | 2872.8 | 334.7 |
| **الجزائر** | 2152.1 | 208.5 | 2630.7 | 248.6 | 3091.4 | 237.2 |
| **جيبوتي** | 949.2 | 28.9 | 988.5 | 29.9 | 1039.5 | 32.3 |
| **السعودية** | 9527.5 | 431.6 | 11049.0 | 437.4 | 13212.6 | 438.7 |
| **السودان** | 568.3 | 212.9 | 638.0 | 241.5 | 804.1 | 284.4 |
| **سوريا** | 1118.2 | 277.4 | 1178.8 | 271.3 | 1225.3 | 279.9 |
| **الصومال** | 114.8 | 86.0 | 114.2 | 73.1 | 111.6 | 70.4 |
| **العراق** | 405.7 | 76.6 | 946.9 | 86.5 | 1134.3 | 105.1 |
| **عمان** | 9343.8 | 181.4 | 11012.4 | 188.4 | 11832.1 | 181.4 |
| **فلسطين** | 1157.3 | 142.6 | 1053.8 | 102.8 | 1004.9 | 98.0 |
| **قطر** | 32736.2 | 76.0 | 38239.1 | 73.9 | 42934.7 | 74.1 |
| **الكويت** | 19249.9 | 87.3 | 22694.4 | 92.3 | 29425.9 | 97.6 |
| **لبنان** | 4421.1 | 314.4 | 4553.6 | 372.7 | 4770.2 | 372.5 |
| **ليبيا** | 4324.9 | 187.8 | 5275.4 | 188.5 | 6850.4 | 195.2 |
| **مصر** | 1199.0 | 187.1 | 1031.4 | 160.6 | 1261.8 | 177.5 |
| **المغرب** | 1472.2 | 270.4 | 1673.7 | 265.6 | 1727.4 | 281.1 |
| **موريتانيا** | 424.5 | 79.9 | 476.8 | 82.9 | 550.8 | 97.0 |
| **اليمن** | 605.2 | 82.4 | 700.4 | 90.7 | 825.8 | 110.1 |
| **الدول العربية** | **2467.5** | **210.8** | **2812.4** | **214.9** | **3333.5** | **226.8** |
| **العـــــالم** | **5108.9** | **246.7** | **6388.6** | **254.8** | **6854.1** | **274.2** |

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-2) نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي و العالمي عام 2005

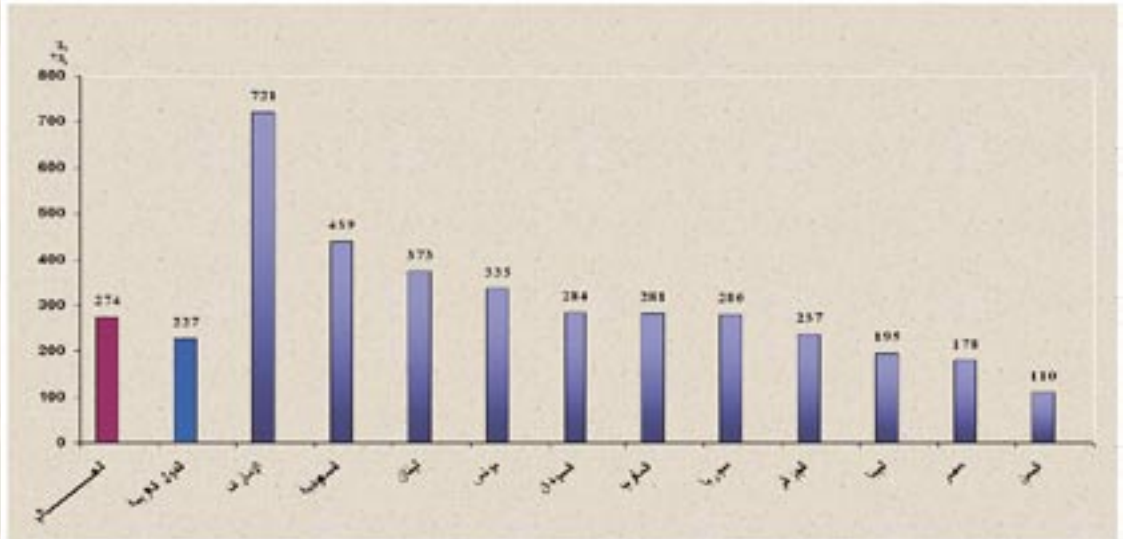

## 1 - 3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي:

استمرت قيمة إجمالي الناتج الزراعي العربي في الارتفاع خلال العامين الأخيرين، حيث حقق ارتفاعا نسبيا قدر بنحو 7.9% بين عامي 2004-2005، مقارنة بارتفاع نسبي يقدر بنحو 3.9% بين عامي 2003-2004. كما شهد إجمالي الإنتاج الزراعي العالمي ارتفاعا نسبيا في قيمته من نحو 4.5% بين عامي 2003-2004 إلى حوالي 8.9% بين عامي 2004-2005.

جدول 1-3 معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي

| الدولة | 2004-2003 | 2005-2004 |
|---|---|---|
| الأردن | 9.52 | 10.51 |
| الإمارات | 10.35 | 9.20 |
| البحرين | -11.48 | 31.48 |
| تونس | 13.64 | -8.83 |
| الجزائر | 21.90 | -2.07 |
| جيبوتي | 5.26 | 10.00 |
| السعودية | 2.02 | 2.89 |
| السودان | 16.33 | 20.81 |
| سوريا | 0.54 | 5.99 |
| الصومال | -14.18 | -1.80 |
| العراق | 17.00 | 25.27 |
| عمان | 4.26 | 3.17 |
| فلسطين | -24.39 | 0.00 |
| قطر | 0.00 | 7.27 |
| الكويت | 11.06 | 11.20 |
| لبنان | 20.14 | 1.29 |
| ليبيا | 3.85 | 7.14 |
| مصر | -12.46 | 12.68 |
| المغرب | -1.37 | 6.66 |
| موريتانيا | 6.85 | 20.51 |
| اليمن | 10.71 | 21.59 |
| **الدول العربية** | **3.88** | **7.88** |
| **العـــــالم** | **4.50** | **8.88** |

المصدر: ـ حسبت من الجدول رقم 1-2

شكل (1-3) معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم بين عامي (2003-2004) و(2004-2005)

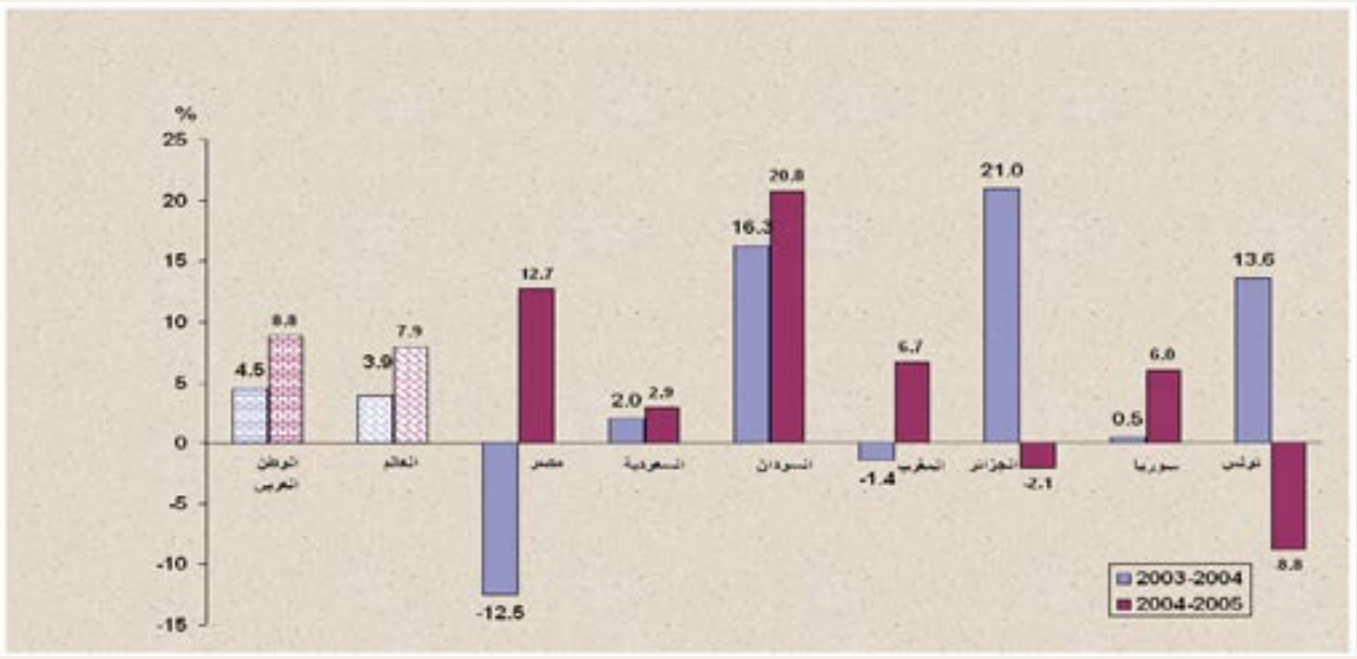

## 1 - 4 الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي:

تشير الأرقام القياسية إلى التطور النسبي في قيمة الإنتاج الزراعي في عام محدد مقارنة بمتوسط قيمته في فترة الأساس، ويوضح الجدول (1-4) ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي العربي عام 2005 إلى حوالي 112.3 مقارنة بمتوسط قيمته في فترة الأساس (1999-2001)، وفي المقابل ارتفع الرقم القياسي لقيمة الناتج الزراعي العالمي عام 2005 إلى حوالي 120.4 مقارنة بمتوسط قيمته خلال نفس فترة الأساس.

ويوضح الجدول السابق والشكل (1-4)، أن الرقم القياسي لقيمة الناتج الزراعي المحلي قد واصل ارتفاعه في معظم الدول العربية خاصة الزراعية منها وذلك مقارنة بقيمته خلال فترة الأساس، وقد تباينت قيمة الرقم القياسي فيما بين الدول العربية لتصل أقصاها في الدول المنتجة الرئيسية في السودان بنحو 203، والمغرب بنحو 170. وعلى الرغم من ارتفاع الرقم القياسي في الجزائر وتونس عام 2005 إلى نحو 157.4 و137.7 على الترتيب مقارنة بسنة الأساس إلا أنهما أقل مما كانا عليه عام 2004. وبالرغم من ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الناتج الزراعي المحلي في مصر إلى نحو 85.4 إلا أنه ما زال أقل من قيمته في فترة الأساس.

### جدول 1-4 الأرقام القياسية للانتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2005

| الدولة | (سنة الأساس 99-2001) | | |
|---|---|---|---|
| | 2000 | 2004 | 2005 |
| الأردن | 111.40 | 162.67 | 179.76 |
| الإمارات | 142.20 | 123.19 | 134.52 |
| البحرين | 98.40 | 90.50 | 118.99 |
| تونس | 98.00 | 150.98 | 137.66 |
| الجزائر | 95.10 | 160.70 | 157.38 |
| جيبوتي | 99.60 | 117.65 | 129.41 |
| السعودية | 92.80 | 110.05 | 113.24 |
| السودان | 92.80 | 167.65 | 202.53 |
| سوريا | 103.00 | 117.18 | 124.20 |
| الصومال | 119.11 | 86.26 | 84.71 |
| العراق | 100.70 | 27.55 | 34.51 |
| عمان | 96.10 | 109.16 | 112.62 |
| فلسطين | 87.70 | 185.71 | 185.71 |
| قطر | 102.50 | 79.71 | 85.51 |
| الكويت | 90.60 | 171.33 | 190.52 |
| لبنان | 104.30 | 131.34 | 133.04 |
| ليبيا | 97.60 | 40.44 | 43.33 |
| مصر | 101.50 | 75.81 | 85.42 |
| المغرب | 95.30 | 159.44 | 170.07 |
| موريتانيا | 101.80 | 124.25 | 149.73 |
| اليمن | 99.00 | 133.23 | 162.00 |
| **الدول العربية** | **99.75** | **104.12** | **112.32** |
| **العـــــالم** | **100.20** | **110.62** | **120.44** |

المصدر: ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد م
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

### شكل (1-4) الارقام القياسية للإنتاج الزراعي عامي 2004 - 2005 في بعض الدول العربية مقارنة بالوطن العربي والعالم

سنة الأساس (1999 - 2001)

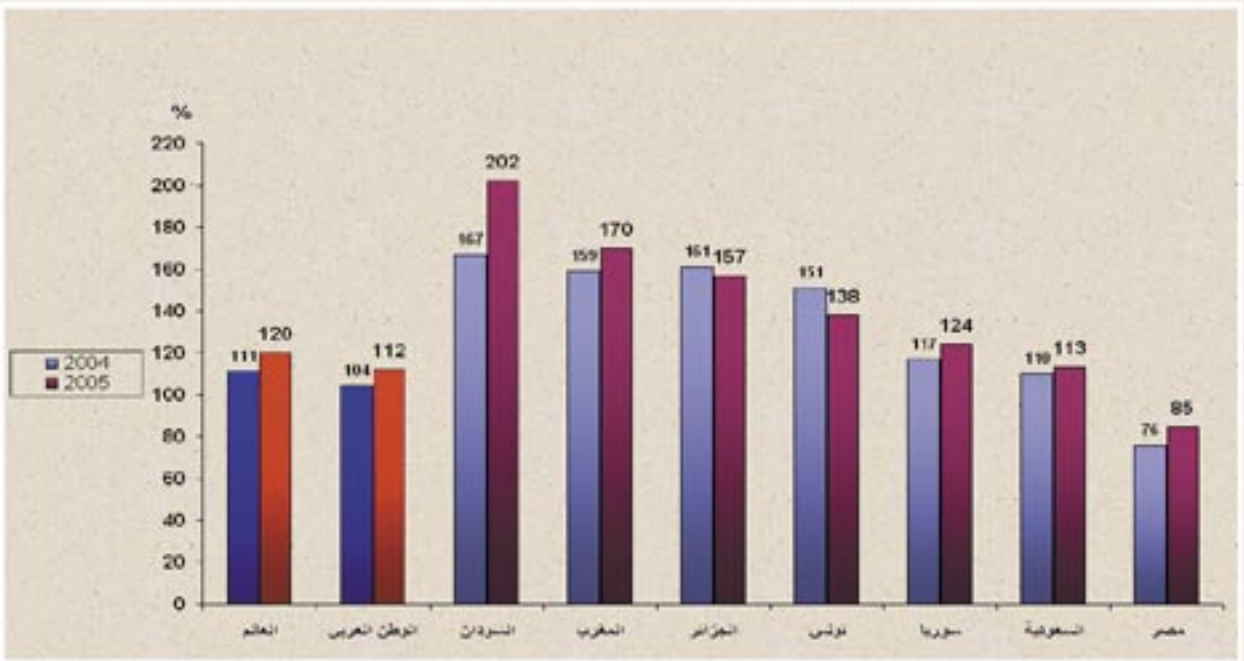

## 1 - 5 نسبة الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة من إجمالي الاستثمارات البينية:

يتسم القطاع الزراعي العربي بضعف الاستثمارات الموجهة إليه خاصة من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، وذلك إذا ما قورنت بالاستثمارات الموجهة للقطاعات الأخرى في المقتصدات العربية، وتشير البيانات المتاحة في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، أن الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة والتي ظهرت في خمس دول فقط حققت حوالي 160 مليون دولار عام 2005، مقارنة بنحو 216 مليون دولار في تسع دول عربية عام 2004 وحوالي 371 مليون دولار في خمس دول عربية عام 2003، كما يوضحه الجدول (1-5).

ويتباين حجم الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة في الدول الخمس، حيث بلغ نحو 65 مليون دولار عام 2005 في الجزائر إلا أن نسبته لا تزيد على 2% من إجمالي الاستثمارات الموجهة لكافة القطاعات في الجزائر وقدرت الاستثمارات البينية في قطاع الزراعة بالسودان في نفس العام بنحو 35 مليون دولار تمثل 1.5% فقط من إجمالي الاستثمارات البينية العربية الموجهة لكافة القطاعات في السودان. وبلغت الاستثمارات البينية في قطاع الزراعة في مصر حوالي 33 مليون دولار وفي الأردن نحو 25.7 مليون دولار تمثلان نحو 4% و3.4% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية في كل منهما على الترتيب، بينما تراجعت إلى 1.2 مليون دولار فقط في المغرب لا تمثل سوى 0.1% من إجمالي الاستثمارات البينية العربية الموجهة للقطاعات المختلفة في المغرب، كما يوضحه الشكل (1-5).

**جدول 1-5 نسبة الاستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية**

مليون دولار

| الدولة | 2002 | | | 2003 | | | 2004 | | | 2005 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالي الاستثمارات | استثمارات قطاع الزراعة | % | إجمالي الاستثمارات | استثمارات قطاع الزراعة | % | إجمالي الاستثمارات | استثمارات قطاع الزراعة | % | إجمالي الاستثمارات | استثمارات قطاع الزراعة | % |
| الأردن | 21.00 | 1.05 | 5.00 | | | | 418.30 | 27.20 | 6.50 | 750.00 | 25.70 | 3.43 |
| تونس | | | | | | | 75.80 | 0.20 | 0.26 | | | |
| الجزائر | 54.60 | 8.19 | 15.00 | | | | 1426.64 | 64.16 | 4.50 | 3228.06 | 65.10 | 2.02 |
| السعودية | 716.90 | 12.90 | 1.80 | | | | 1297.30 | 1.00 | 0.08 | | | |
| السودان | 567.40 | 38.01 | 6.70 | 391.00 | 310.70 | 79.46 | 657.00 | 66.40 | 10.11 | 2341.00 | 35.00 | 1.50 |
| سوريا | 46.50 | 17.90 | 38.50 | 41.70 | 0.70 | 1.68 | 61.10 | 0.40 | 0.65 | | | |
| لبنان | 650.00 | 28.60 | 4.40 | 850.00 | 55.80 | 6.56 | 1050.00 | 46.00 | 4.38 | | | |
| ليبيا | 82.70 | 11.58 | 14.00 | | | | | | | | | |
| مصر | 100.40 | 20.98 | 20.90 | 110.10 | 3.20 | 2.91 | 1109.00 | 10.50 | 0.95 | 827.00 | 33.00 | 3.99 |
| المغرب | 12.80 | 0.08 | 0.60 | | | | | | | 1121.40 | 1.20 | 0.11 |
| اليمن | | | | 126.40 | 0.30 | 0.20 | 61.50 | 0.30 | 0.49 | | | |
| **الإجمالي** | **2252.30** | **139.29** | **6.18** | **1519.20** | **370.70** | **24.40** | **6156.64** | **216.16** | **3.51** | **8267.46** | **160.00** | **1.94** |

**شكل(1-5) نسبة الإستثمار في قطاع الزراعة إلى إجمالي الإستثمارات العربية البينية في بعض الدول العربية عام 2005**

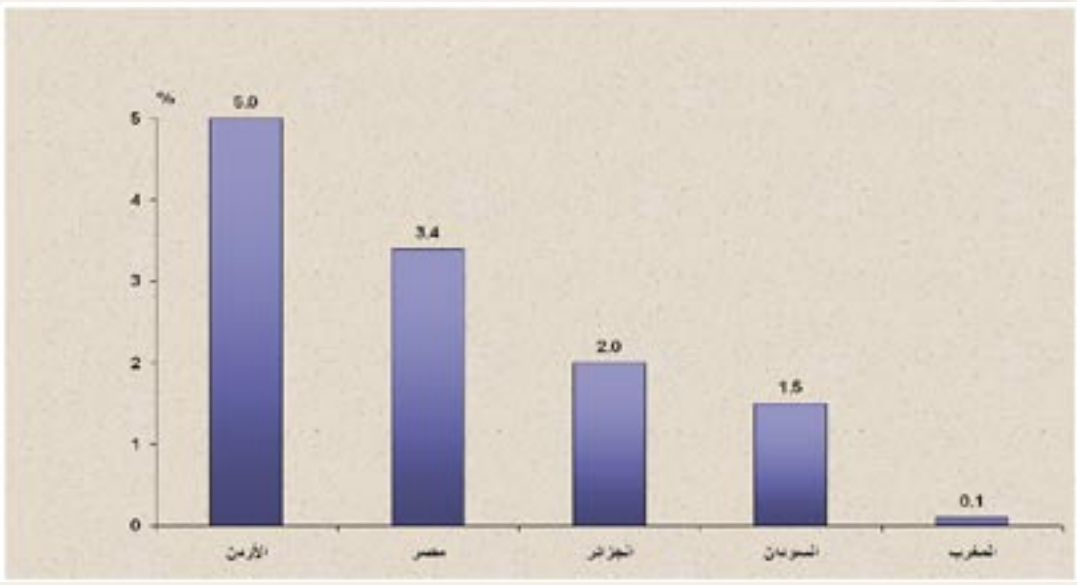

## 1 - 6 إنتاجية العامل الزراعي:

يعكس مؤشر متوسط إنتاجية العامل الزراعي الكفاءة الإنتاجية للعامل الزراعي بصفة عامة والكفاءة التكنولوجية لقطاع الزراعة بصفة خاصة، ويوضح الجدول (1-6) الارتفاع المستمر في إنتاجية العامل الزراعي سواءً على المستوى العربي أو العالمي، وذلك كنتيجة مباشرة للارتفاع المستمر في قيمة الناتج الزراعي العربي والعالمي. فعلى المستوى العربي ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي العربي من حوالي 2244 دولار عام 2004 إلى حوالي 2405 دولار عام 2005 وبزيادة نسبية تقدر بنحو 7.2% بينما ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي على المستوى العالمي من حوالي 1205 دولار عام 2004 إلى حوالي 1305 دولار عام 2005 بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.3%. ومن المعروف أن إنتاجية العامل الزراعي في الدول الأوروبية وأمريكا يفوق نظيره العربي والعالمي بأكثر من عشرة أضعاف.

ويوضح الجدول (1-6) والشكل (1-6) أن إنتاجية العامل الزراعي في الإمارات ولبنان تصل إلى نحو 44 ألف دولار، بينما تتراوح إنتاجية العامل الزراعي بين حوالي 13-20 ألف دولار في كل من قطر، السعودية، الكويت وليبيا، وترتفع إنتاجية العامل لتتراوح بين حوالي 4-8 آلاف دولار وبأكثر من المتوسط العربي في دول البحرين، سوريا، تونس، الجزائر، فلسطين والأردن، بينما تنخفض إنتاجية العامل الزراعي عن المتوسط العربي في باقي الدول لتصل لأدناها وبأقل من 400 دولار في كل من موريتانيا، الصومال وجيبوتي.

جدول 1-6 إنتاجية العامل الزراعي بالدولار

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 3452 | 3807 | 3993 |
| الإمارات | 36116 | 42191 | 44781 |
| البحرين | 6689 | 5921 | 7785 |
| تونس | 5355 | 6781 | 5952 |
| الجزائر | 3119 | 4967 | 5696 |
| جيبوتي | 70 | 74 | 80 |
| السعودية | 17054 | 17034 | 17178 |
| السودان | 914 | 1043 | 1229 |
| سوريا | 4602 | 6653 | 6016 |
| الصومال | 327 | 261 | 248 |
| العراق | 1681 | 1910 | 2322 |
| عمان | 1175 | 1218 | 1250 |
| فلسطين | 5429 | 4380 | 4632 |
| قطر | 13750 | 18333 | 19667 |
| الكويت | 15500 | 16067 | 16750 |
| لبنان | 33690 | 41463 | 44154 |
| ليبيا | 10990 | 11883 | 13033 |
| مصر | 2428 | 1915 | 2154 |
| المغرب | 1762 | 1634 | 1743 |
| موريتانيا | 325 | 339 | 402 |
| اليمن | 1154 | 1315 | 1739 |
| الدول العربية | 2185 | 2244 | 2405 |
| العـــــــالم | 1159 | 1205 | 1305 |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل(1-6) متوسط إنتاجية العامل الزراعي في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2005

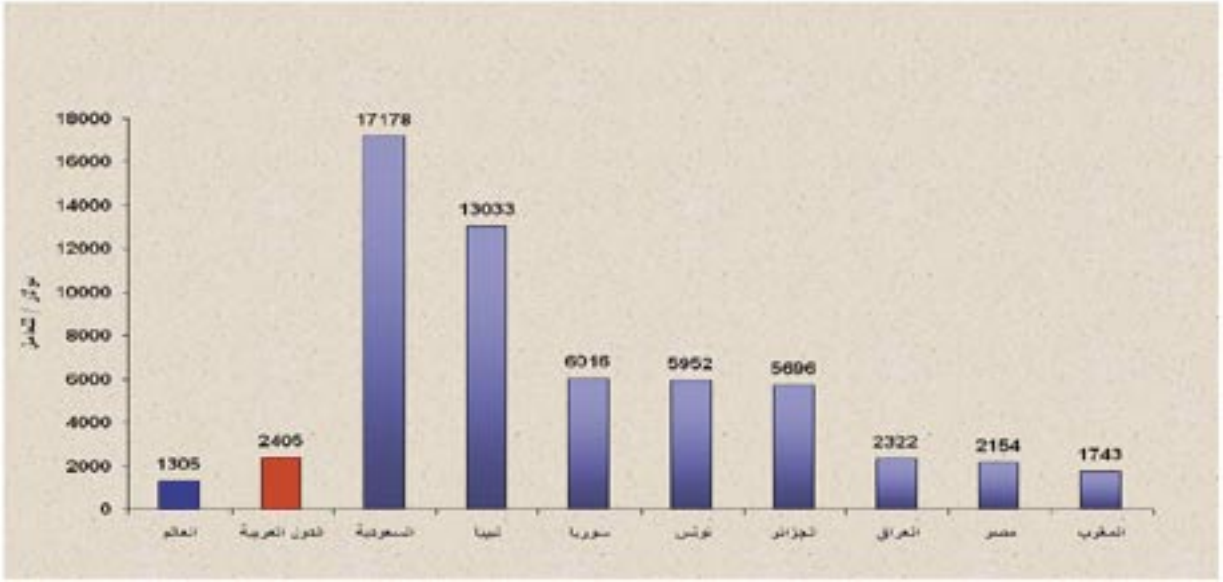

## 1 - 7 معدل استخدام الميكنة الزراعية:

يعكس مؤشر استخدام الميكنة الزراعية الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة معبراً عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 1000 هكتار، وقدرت عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة في الدول العربية عام 2005 بنحو 516.5 ألف جرار تعادل نحو 1.85% من عدد الجرارات المستخدمة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 27.85 مليون جرار في نفس العام، ويقدر هذا المؤشر على المستوى العربي عام 2005 بنحو 7.2 جرار لكل 1000 هكتار يعادل نحو 40% فقط من معدل الاستخدام العالمي للجرارات والمقدر في نفس العام بحوالي 18 جرارا لكل 1000 هكتار.

ويوضح الجدول رقم (1-7) والشكل (1-7) ارتفاع معدل استخدام الميكنة عن المستوى العالمي في دول فلسطين لبنان، مصر وسوريا، ويتراوح هذا المعدل بين حوالي 11-15 جرار لكل 1000 هكتار وبما يزيد عن المتوسط العربي في كل من ليبيا، الأردن، جيبوتي، الكويت والجزائر. وينخفض عن المتوسط العربي متراوحا بين 4-7 جرارات لكل 1000 هكتار في تونس، العراق، المغرب واليمن، ويتراجع لأقل من 4 جرارا لكل 1000 هكتار في باقي الدول العربية.

جدول 1-7 استخدام الميكنة الزراعية (جرار/1000هكتار)

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 14.43 | 14.42 | 14.71 |
| الإمارات | 1.53 | 1.53 | 1.53 |
| البحرين | 3.29 | 3.46 | 3.44 |
| تونس | 6.76 | 6.80 | 6.78 |
| الجزائر | 11.49 | 11.86 | 11.58 |
| جيبوتي | 14.63 | 14.63 | 14.63 |
| السعودية | 2.28 | 2.28 | 2.28 |
| السودان | 0.61 | 0.60 | 0.56 |
| سوريا | 19.49 | 19.32 | 19.19 |
| الصومال | 1.04 | 0.97 | 1.13 |
| العراق | 6.63 | 6.74 | 6.48 |
| عمان | 2.78 | 2.39 | 3.14 |
| فلسطين | 41.90 | 41.63 | 41.63 |
| قطر | 3.02 | 3.03 | 3.03 |
| الكويت | 11.92 | 11.92 | 11.92 |
| لبنان | 30.51 | 30.97 | 30.97 |
| ليبيا | 15.03 | 15.03 | 15.03 |
| مصر | 26.32 | 25.81 | 25.49 |
| المغرب | 5.26 | 5.49 | 5.45 |
| موريتانيا | 1.35 | 1.35 | 1.35 |
| اليمن | 3.90 | 4.04 | 4.04 |
| الدول العربية | 7.36 | 7.41 | 7.23 |
| العالم | 17.93 | 17.94 | 17.98 |

المصدر: ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-7) معدل إستخدام الميكنة الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسط إستخدامها عربياً وعالميا عام 2005

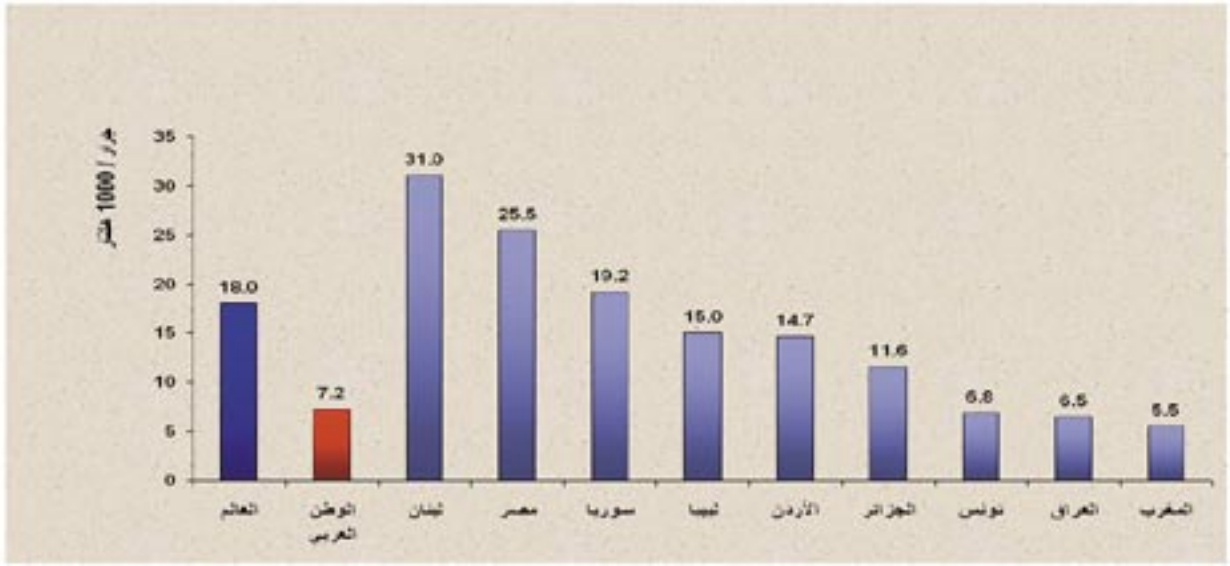

## 1 - 8 معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية:

يعكس هذا المؤشر مدى استخدام الأنواع المختلفة من الأسمدة الكيماوية لتوفير بعض العناصر الغذائية الضرورية لتغذية ونمو النبات. ويوضح الجدول (1-8) استقرارا نسبيا لمعدل استخدام الأسمدة الكيماوية خلال الفترة 2003-2005، وذلك عند حوالي 50 كيلوجراما للهكتار على المستوى العربي تمثل حوالي 55% فقط من متوسط هذا المعدل على المستوى العالمي خلال نفس الفترة والمقدر بنحو 91 كيلوجراما للهكتار. وتقدر كميات الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة المستخدمة في الدول العربية عام 2005 بنحو 3.57 مليون طن تمثل نحو 2.53% من الكميات المستهلكة عالميا في نفس العام والمقدرة بنحو 141.15 مليون طن.

ويوضح الجدول (1-8) والشكل (1-8) أن مصر تتصدر الدول المستهلكة للأسمدة الكيماوية بمعدل يصل لنحو 366 كيلوجراما للهكتار يليها سلطنة عمان بنحو 190 كيلوجراما، والإمارات 138 كيلوجراما، لبنان 118 كيلوجراما، الكويت 114 كيلوجراما والسعودية 99 كيلوجراما للهكتار وهي معدلات تفوق متوسط الاستهلاك العالمي.

ويفوق معدل الاستهلاك من الأسمدة الكيماوية المتوسط العربي وما يتراوح بين نحو 50-90 كيلوجراما للهكتار في دول العراق، الأردن وسوريا، ويصل إلى 47 كيلوجراما في المغرب ونحو 41 كيلوجراما في فلسطين ويتراجع إلى أقل من 25 كيلوجراما للهكتار في باقي الدول العربية ليصل إلى أدناها في السودان بنحو 5.2 كيلوجرام للهكتار وهي من الدول الرئيسية الزراعية المنتجة.

**جدول 1-8 استهلاك الأسمدة (كجم/هكتار من المساحة المنزرعة)**

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| **الأردن** | 76.05 | 85.66 | 88.49 |
| **الإمارات** | 140.18 | 138.41 | 138.01 |
| **البحرين** | 21.92 | 23.08 | 21.34 |
| **تونس** | 11.48 | 17.94 | 18.42 |
| **الجزائر** | 18.69 | 12.35 | 11.72 |
| **السعودية** | 93.52 | 95.47 | 99.20 |
| **السودان** | 4.44 | 5.16 | 5.24 |
| **سوريا** | 56.88 | 51.70 | 51.11 |
| **الصومال** | 0.31 | 0.29 | 0.33 |
| **العراق** | 88.26 | 94.45 | 90.24 |
| **عمان** | 174.91 | 176.46 | 190.23 |
| **فلسطين** | 41.01 | 40.72 | 40.72 |
| **قطر** | 3.69 | 2.58 | 3.32 |
| **الكويت** | 111.10 | 115.14 | 114.15 |
| **لبنان** | 144.95 | 120.37 | 118.14 |
| **ليبيا** | 24.69 | 21.83 | 23.56 |
| **مصر** | 377.99 | 364.70 | 366.15 |
| **المغرب** | 43.64 | 46.34 | 46.76 |
| **موريتانيا** | 11.65 | 12.26 | 11.95 |
| **اليمن** | 7.14 | 6.86 | 6.88 |
| **الدول العربية** | **50.07** | **50.54** | **49.96** |
| **العالم** | **88.64** | **90.91** | **91.00** |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

**شكل (1-8) معدل إستهلاك الأسمده الكيماوية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسط العربي والعالمي عام 2005**

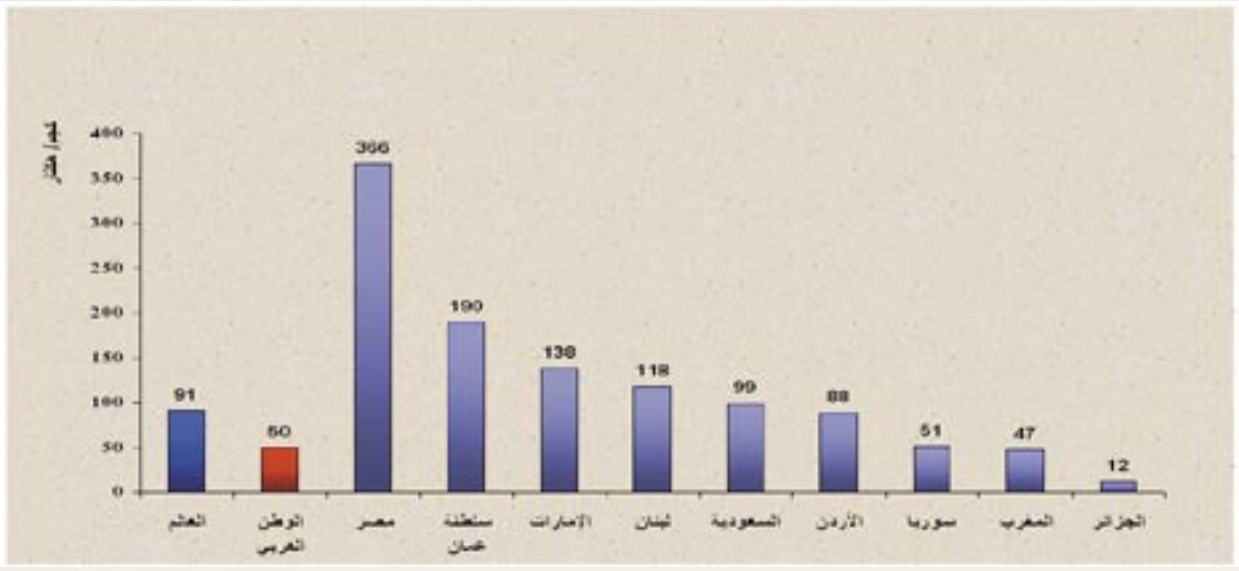

## 2 - المؤشرات الموردية الأرضية والمائية:

### 2 - 1 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية:

تقدر المساحة الأرضية للوطن العربية بنحو 1406 مليون هكتار، تمثل حوالي 10.8% من مساحة العالم المقدرة بنحو 13014 مليون هكتار، وتقدر المساحة الزراعية في الدول العربية بحوالي 71.46 مليون هكتار عام 2005 تعادل حوالي 4.6% من المساحة الزراعية للعالم والمقدرة في نفس العام بنحو 1549.4 مليون هكتار، وتمثل المساحة الزراعية في الدول العربية عام 2005 حوالي 5.1% من إجمالي مساحة الوطن العربي، بينما تقدر هذه النسبة على المستوى العالمي بنحو 11.9%.

ويوضح الجدول (1-9) أن هناك استقراراً نسبياً خلال الفترة 2003-2005 في نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الأرضية عربياً عند حوالي 5.0% وعالمياً عند حوالي 11.9%، وعلى مستوى الدول العربية تتحدد المساحة الزراعية وفقاً للإعتبارات الجغرافية والبيئية خاصة مدى توفر المياه اللازمة للزراعة، لذلك يلاحظ تباين هذه النسبة فيما بين الدول العربية، وأحياناً من عام لآخر في الدولة الواحدة، ويبين الشكل (1-9) أن نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الكلية تصل أقصاها وبأكثر من 25% في كل من تونس، سوريا، فلسطين ولبنان على الترتيب، وتصل إلى نحو 16.3% في العراق ونحو 12.6% في المغرب، وفي السودان 8.5% وتونس 6.6%، بينما تصل إلى أقل من 4% في بعض الدول الزراعية الرئيسة مثل مصر، الجزائر والسعودية. كما يتلاحظ من الجدول (1-9) أن معظم الدول المنتجة الرئيسة قد شهدت ارتفاعاً نسبياً في نسبة الأراضي الزراعية إلى مساحتها الأرضية بين عامي 2004-2005.

جدول 1- 9 النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| **الأردن** | 4.48 | 3.44 | 4.48 |
| **الإمارات** | 2.96 | 2.96 | 2.96 |
| **البحرين** | 6.46 | 6.13 | 6.63 |
| **تونس** | 31.98 | 31.82 | 31.92 |
| **الجزائر** | 3.55 | 3.44 | 3.52 |
| **جيبوتي** | 0.02 | 0.02 | 0.02 |
| **السعودية** | 2.03 | 2.03 | 2.03 |
| **السودان** | 7.83 | 7.87 | 8.45 |
| **سوريا** | 29.58 | 29.84 | 30.04 |
| **الصومال** | 2.56 | 2.74 | 2.35 |
| **العراق** | 15.96 | 15.70 | 16.30 |
| **عمان** | 0.22 | 0.26 | 0.21 |
| **فلسطين** | 29.13 | 29.34 | 29.34 |
| **قطر** | 2.37 | 2.37 | 2.37 |
| **الكويت** | 0.49 | 0.49 | 0.49 |
| **لبنان** | 26.15 | 25.77 | 25.77 |
| **ليبيا** | 1.50 | 1.50 | 1.50 |
| **مصر** | 3.40 | 3.47 | 3.52 |
| **المغرب** | 13.10 | 12.57 | 12.64 |
| **موريتانيا** | 0.27 | 0.27 | 0.27 |
| **اليمن** | 3.01 | 2.90 | 2.90 |
| **الوطن العربي** | **4.99** | **4.95** | **5.08** |
| **العالم** | **11.85** | **11.89** | **11.91** |

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-9) النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2005

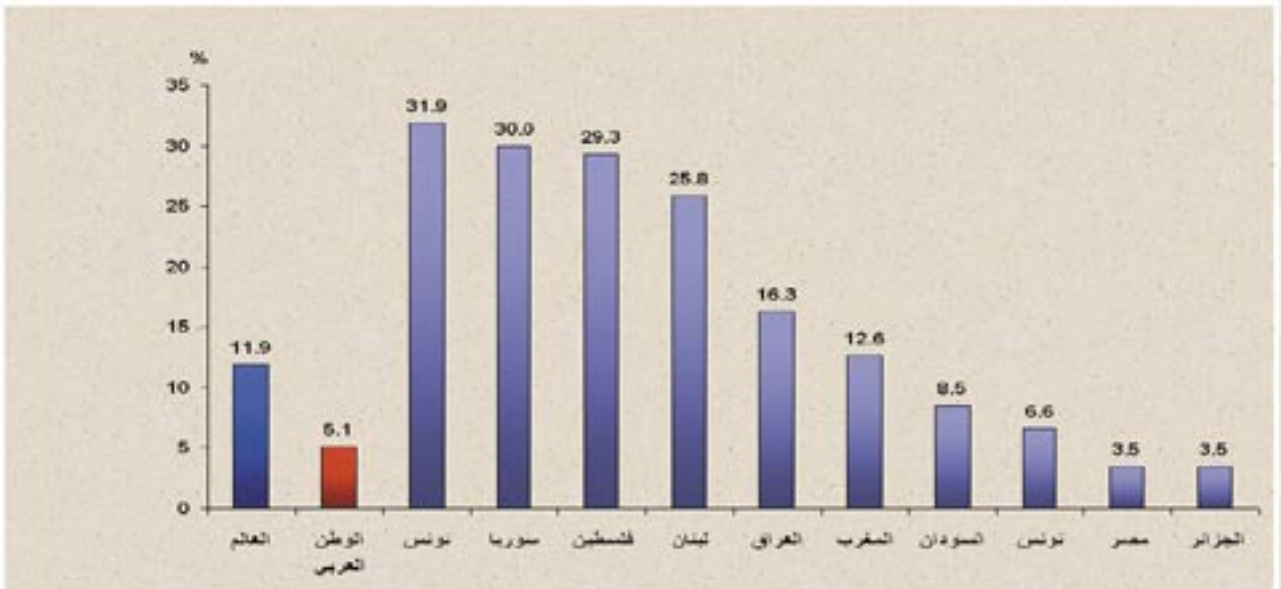

## 2 - 2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية:

يشير نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية المتاحة في الدولة، ويوضح الجدول (1-10) استقراراً نسبياً لمتوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عربياً عند حوالي 0.23 هكتار للفرد وعالمياً عند حوالي 0.24 هكتار للفرد.

ومع ذلك فإن الجدول السابق والشكل (1-10) يوضحان أن هناك تفاوتاً فيما بين الدول العربية حيث يزيد هذا المتوسط على نصف هكتار للفرد في السودان وتونس، ويتراوح بين 0.25-0.44 هكتار للفرد في كل من ليبيا، المغرب، سوريا، الجزائر والعراق على الترتيب، ويتراوح إلى أقل من المتوسطين العربي والعالمي في باقي الدول العربية، حيث يتراوح بين 0.1-0.2 هكتار للفرد في السعودية، الصومال وموريتانيا، بينما يقل عن 0.1 هكتار للفرد في باقي الدول العربية.

جدول 1- 10 نصيب الفرد من الأرض الزراعية بالهكتار

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 0.07 | 0.07 | 0.07 |
| الإمارات | 0.07 | 0.06 | 0.06 |
| البحرين | 0.01 | 0.01 | 0.01 |
| تونس | 0.52 | 0.52 | 0.52 |
| الجزائر | 0.27 | 0.25 | 0.25 |
| جيبوتي | (..) | (..) | (..) |
| السعودية | 0.19 | 0.19 | 0.19 |
| السودان | 0.58 | 0.57 | 0.60 |
| سوريا | 0.28 | 0.28 | 0.27 |
| الصومال | 0.14 | 0.15 | 0.13 |
| العراق | 0.27 | 0.25 | 0.25 |
| عمان | 0.03 | 0.03 | 0.03 |
| فلسطين | 0.05 | 0.05 | 0.04 |
| قطر | 0.04 | 0.04 | 0.03 |
| الكويت | (..) | (..) | (..) |
| لبنان | 0.06 | 0.06 | 0.06 |
| ليبيا | 0.47 | 0.45 | 0.44 |
| مصر | 0.05 | 0.05 | 0.05 |
| المغرب | 0.31 | 0.30 | 0.30 |
| موريتانيا | 0.10 | 0.10 | 0.10 |
| اليمن | 0.09 | 0.08 | 0.08 |
| **الوطن العربي** | **0.23** | **0.22** | **0.23** |
| **العالم** | **0.24** | **0.24** | **0.24** |

(..) تعني أقل من 0.05 هكتار.

المصدر: ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مخ
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-10) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية (هكتار/للفرد) مقارنة بالعالم والوطن العربي 2005

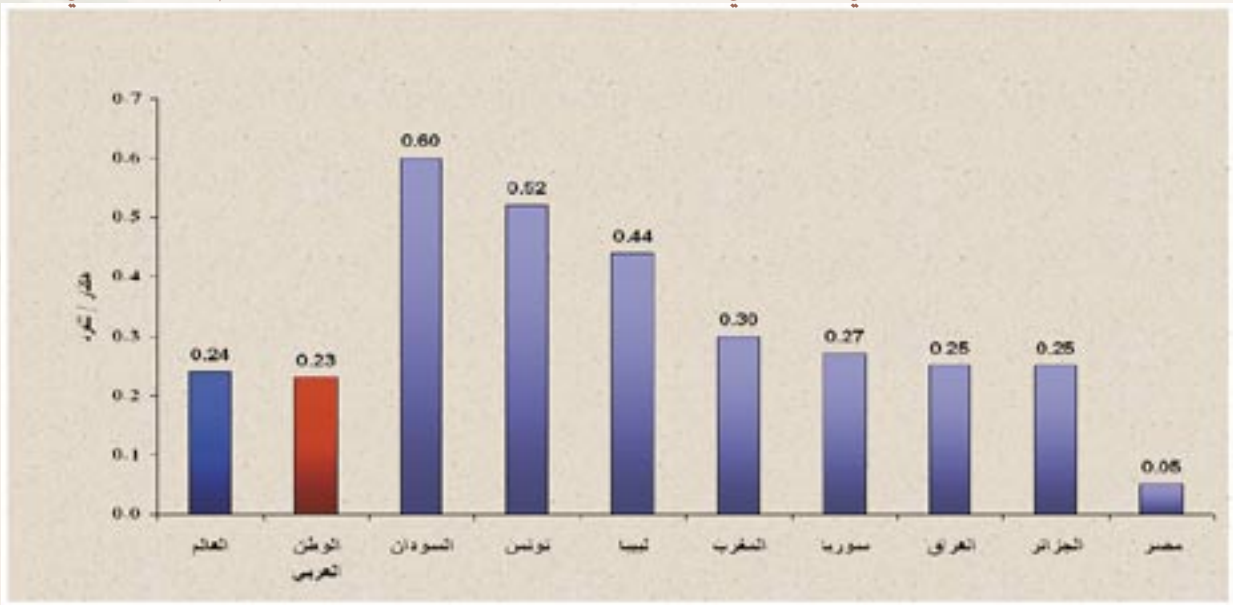

## 2 - 3 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة:

تتباين هذه النسبة فيما بين الدول العربية وفقاً لمدى توفر مياه الري ومدى تأثرها بالأحوال المناخية والبيئية السائدة، وتقدر المساحات المروية في الدول العربية عام 2005 بحوالي 14.04 مليون هكتار تعادل حوالي 27% من مساحة الأراضي المزروعة في نفس العام، وتعادل هذه المساحة حوالي 5% فقط من الأراضي المروية على مستوى العالم في نفس العام والتي تقدر بنحو 278.1 مليون هكتار تعادل نحو 17.97% من المساحة المزروعة على مستوى العالم عام 2005، كما يوضحه الجدول (1-11).

ومن الجدول السابق والشكل (1-11) يتضح وجود تباين شاسع فيما بين الدول العربية وفقاً لتوفر مصادر مياه الري في كل منها، حيث يلاحظ أن دول الخليج تعتمد في زراعتها على الري من المياه الجوفية المتاحة وبنسبة تصل إلى 100%، بينما تصل المساحة المروية في مصر إلى حوالي 94.5% من المساحة المزروعة، وتتراوح نسبة المساحات المروية بين حوالي 40%-66% من المساحات المزروعة في كل من العراق، اليمن ولبنان، وتصل هذه النسبة إلى حوالي 31.4% في الأردن وحوالي 29.4% في سوريا، بينما تتراجع إلى أقل من 17% في باقي الدول العربية.

جدول 1- 11 نسبة المساحات المروية من الأراضي المزروعة

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 29.31 | 40.80 | 31.37 |
| الإمارات | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| البحرين | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| تونس | 8.05 | 7.99 | 8.34 |
| الجزائر | 15.11 | 15.75 | 16.75 |
| السعودية | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| السودان | 8.00 | 10.57 | 10.05 |
| سوريا | 29.20 | 30.44 | 29.26 |
| الصومال | 8.73 | 10.71 | 13.65 |
| العراق | 58.63 | 63.65 | 65.74 |
| عمان | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| فلسطين | 13.22 | 13.29 | 13.29 |
| قطر | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| الكويت | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| لبنان | 39.34 | 40.67 | 40.67 |
| ليبيا | 14.38 | 14.38 | 14.38 |
| مصر | 94.41 | 94.64 | 94.47 |
| المغرب | 14.87 | 17.84 | 16.14 |
| موريتانيا | 14.98 | 14.98 | 14.98 |
| اليمن | 45.59 | 46.58 | 46.59 |
| **الوطن العربي** | **24.34** | **27.26** | **26.98** |
| **العالم** | **17.99** | **17.95** | **17.97** |

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-11) النسبة المئوية للمساحة المروية من الأراضي المزروعة في بعض الدول العربية مقارنةً بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2005

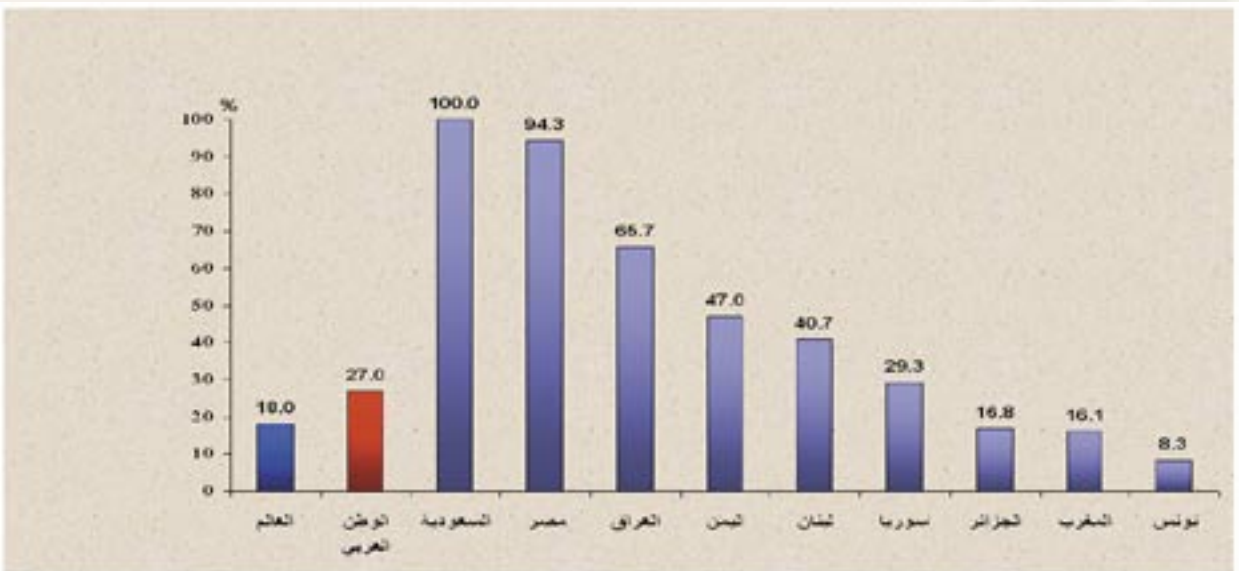

## 2 - 4 النسبة المئوية لمساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة إلى مساحة الأراضي المزروعة:

يمثل نمط استخدام الأراضي في الوطن العربي محصلة لمدى توفر موردي الأرض والمياه، ويؤثر ذلك على نمط استخدام المساحات المزروعة بين المحاصيل الموسمية والمحاصيل المستديمة، ويوضح الجدول (1-12) استمرار الزيادة التدريجية في مساحات المحاصيل المستديمة وتراجع مساحات المحاصيل الموسمية، حيث ارتفعت نسبة مساحة المحاصيل المستديمة للمساحة المزروعة من حوالي 14.3% عام 2003 إلى 15.5% عام 2004 وبلغت نحو 15.9% من المساحة المزروعة عام 2005. وتأخذ مساحة المحاصيل المستديمة نفس النمط على المستوى العالمي وإن كانت الزيادة النسبية في مساحتها أقل بطئا منها على المستوى العربي، حيث ارتفعت من حوالي 9.0% عام 2004 إلى حوالي 9.04% عام 2005 كما يوضحه الشكل (1-12). وتقدر مساحة المحاصيل المستديمة في الدول العربية عام 2005 بنحو 8.27 مليون هكتار تعادل نحو 5.9% من مساحة المحاصيل المستديمة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 140 مليون هكتار عام 2005.

وعلى الجانب الآخر تراجعت مساحة المحاصيل الموسمية عربيا وعالميا، حيث تراجعت في الدول العربية من نحو 84.5% عام 2004 إلى حوالي 84.1% عام 2005، وعالميا تراجعت من حوالي 91% إلى حوالي 90.9% فقط، وقد قدرت مساحة المحاصيل الموسمية في الوطن العربي عام 2005 بنحو 43.79 مليون هكتار تعادل نحو 3.1% فقط من مساحة المحاصيل الموسمية على مستوى العالم المقدرة في نفس العام بنحو 1407.7 مليون هكتار في نفس العام.

وعلى المستوى العربي تتباين مساحات المحاصيل الموسمية والمستديمة وفقا للعوامل المناخية والبيئية والطلب على تلك المحاصيل، حيث يوضح الجدول (1-12) أن هناك بعض الدول ترتفع فيها نسبة المساحات المستديمة إلى المساحات المزروعة إلى أكثر من 50% وهي سلطنة عمان، فلسطين، الأردن، تونس، لبنان وليبيا، وتصل إلى نحو 34.5% في الكويت، وتقل عن 27% في باقي الدول العربية. وتصل نسبة مساحة المحاصيل الموسمية إلى المساحة المزروعة أقصاها وبأكثر من 90% في جيبوتي، السودان والعراق، ويتراوح بين 75%-90% في كل من المغرب، سوريا، الجزائر، مصر، السعودية، اليمن وموريتانيا على الترتيب، وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية وبأقل من 70% في باقي الدول العربية.

جدول 1- 12 نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية من الأراضي المزروعة

| الدولة | نسبة مساحة المحاصيل المستديمة من الأراضي المزروعة | | | نسبة مساحة المحاصيل الموسمية من الأراضي المزروعة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2003 | 2004 | 2005 | 2003 | 2004 | 2005 |
| الأردن | 50.37 | 68.48 | 54.09 | 49.63 | 31.52 | 45.91 |
| الإمارات | 77.01 | 77.01 | 77.01 | 22.99 | 22.99 | 22.99 |
| البحرين | 78.85 | 80.13 | 82.59 | 21.15 | 19.87 | 17.41 |
| تونس | 52.35 | 51.13 | 53.66 | 47.65 | 48.87 | 46.34 |
| الجزائر | 14.67 | 14.62 | 18.30 | 85.33 | 85.38 | 81.70 |
| جيبوتي | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 100.00 | 100.00 | 100.00 |
| السعودية | 16.08 | 17.75 | 19.60 | 83.92 | 82.25 | 80.40 |
| السودان | 0.72 | 0.88 | 1.32 | 99.28 | 99.12 | 98.68 |
| سوريا | 18.30 | 18.37 | 18.21 | 81.70 | 81.63 | 81.79 |
| الصومال | 2.11 | 2.29 | 2.73 | 97.89 | 97.71 | 97.27 |
| العراق | 7.08 | 7.30 | 6.81 | 92.92 | 92.70 | 93.19 |
| عمان | 82.11 | 62.52 | 79.89 | 17.89 | 37.48 | 20.11 |
| فلسطين | 63.50 | 63.20 | 63.20 | 36.50 | 36.80 | 36.80 |
| قطر | 26.80 | 26.80 | 26.80 | 73.20 | 73.20 | 73.20 |
| الكويت | 34.51 | 34.51 | 34.51 | 65.49 | 65.49 | 65.49 |
| لبنان | 53.68 | 52.99 | 52.99 | 46.32 | 47.01 | 47.01 |
| ليبيا | 51.73 | 51.73 | 51.73 | 48.27 | 48.27 | 48.27 |
| مصر | 19.47 | 19.29 | 19.42 | 80.53 | 80.71 | 80.58 |
| المغرب | 10.78 | 11.37 | 12.15 | 89.22 | 88.63 | 87.85 |
| موريتانيا | 24.80 | 24.80 | 24.80 | 75.20 | 75.20 | 75.20 |
| اليمن | 18.36 | 20.27 | 20.24 | 81.64 | 79.73 | 79.76 |
| **الوطن العربي** | **14.33** | **15.50** | **15.88** | **85.67** | **84.50** | **84.12** |
| **العالم** | **8.97** | **9.00** | **9.04** | **91.03** | **91.00** | **90.9** |

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل(1-12) نسبة مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية إلى المساحة المزروعة في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2003

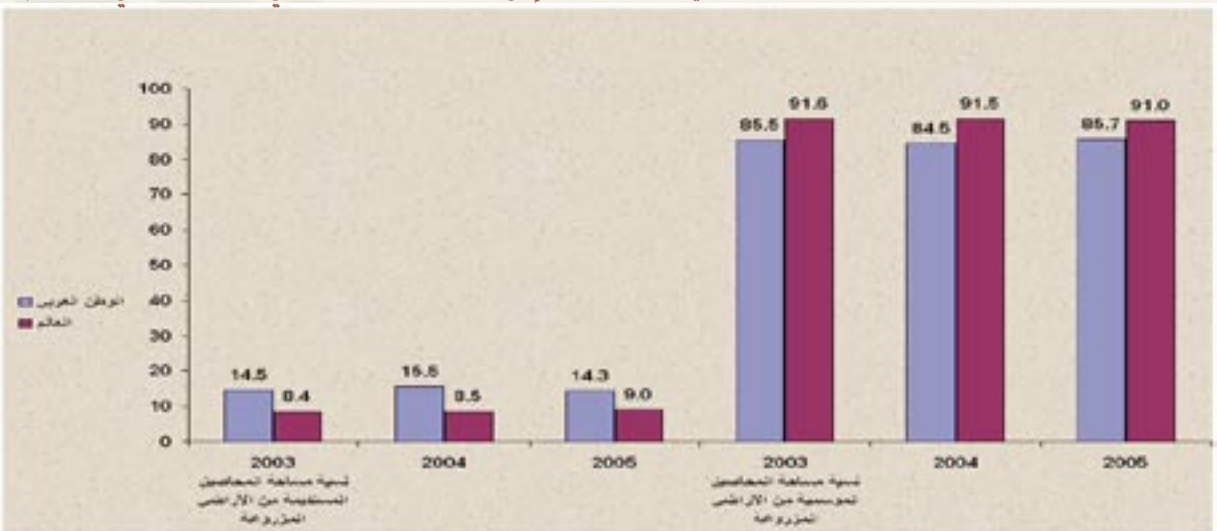

## 2 - 5 نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة:

غالباً ما تتباين المساحات المحصودة عن المساحات المزروعة من محاصيل الحبوب وذلك وفقاً لتوفر العوامل المناخية الملائمة وتوفر مياه الري اللازمة لري هذه المحاصيل، ويوضح الجدول (1-13) والشكل (1-13) أن مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية بالرغم من تراجعها عام 2004 إلى نحو 55.1% من المساحة المزروعة، إلا أنها عادت للارتفاع عام 2005 لتصل إلى نحو 61.2% من المساحة المزروعة، كما أنها ارتفعت عالمياً من نحو 43.4% عام 2004 إلى نحو 43.7%. وتقدر مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية عام 2005 بحوالي 31.9 مليون هكتار تعادل نحو 4.7% من مساحتها على مستوى العالم في نفس العام والمقدرة بنحو 673.6 مليون هكتار.

ويوضح الجدول (1-13) أن نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة تصل أقصاها في مصر حوالي 86%، وفي المغرب حوالي 76.4%، وفي العراق 70.9%، وتتراوح بين 57%-69% في سوريا، الصومال، السودان، موريتانيا، الجزائر، اليمن والسعودية على الترتيب. وتتراوح هذه النسبة بين 20%-34% في تونس، الكويت، لبنان، ليبيا والأردن، وتنخفض لأقل من 18% في باقي الدول العربية.

جدول 1-13 نسبة مساحة محاصيل الحبوب من المساحة المزروعة

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 16.55 | 16.49 | 20.96 |
| الإمارات | (..) | (..) | (..) |
| تونس | 35.49 | 37.20 | 33.98 |
| الجزائر | 65.12 | 62.32 | 58.62 |
| السعودية | 56.89 | 58.46 | 57.06 |
| السودان | 53.61 | 37.99 | 60.31 |
| سوريا | 68.62 | 68.55 | 68.64 |
| الصومال | 41.30 | 55.57 | 66.38 |
| العراق | 77.08 | 75.96 | 70.88 |
| عمان | 4.54 | 3.76 | 10.72 |
| فلسطين | 18.61 | 17.69 | 17.69 |
| قطر | 19.71 | 13.78 | 2.47 |
| الكويت | 25.09 | 25.77 | 25.77 |
| لبنان | 22.32 | 22.37 | 22.37 |
| ليبيا | 21.34 | 21.34 | 21.34 |
| مصر | 80.29 | 80.69 | 85.99 |
| المغرب | 72.94 | 77.68 | 76.42 |
| موريتانيا | 38.68 | 75.31 | 59.80 |
| اليمن | 49.08 | 57.66 | 57.30 |
| **الوطن العربي** | **58.14** | **55.07** | **61.22** |
| **العالم** | **43.09** | **43.44** | **43.67** |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية-أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-13) نسبة مساحة محاصيل الحبوب إلى المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي والعالم خلال عامي 2004-2005

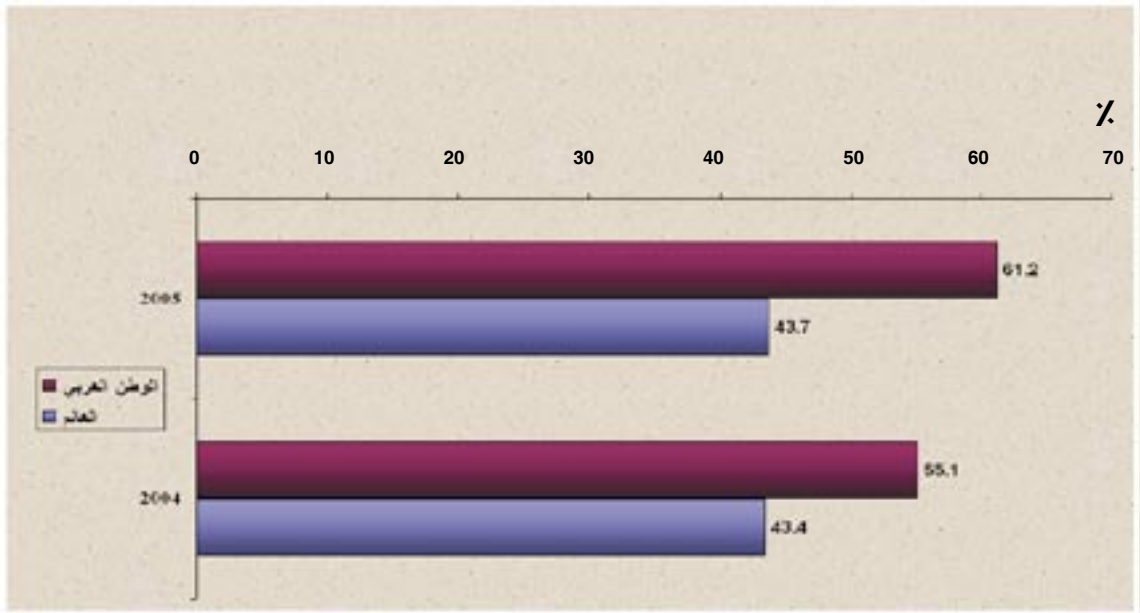

## 2 - 6 نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية والمعدل السنوي للمزال منها:

تقدر مساحة الغابات في الوطن العربي بحوالي 928 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 6.6% من المساحة الكلية الأرضية للوطن العربي، وهي لا تمثل سوى نحو 2.4% فقط من مساحة الغابات على مستوى العالم والمقدرة بنحو 38.6 مليون كيلومتر مربع تعادل نحو 29.7% من المساحة الأرضية للعالم، وهو كما يوضحه الجدول رقم (1-14) والشكل (1-14).

وعلى مستوى الدول العربية فإن الجدول السابق يبين أن أكثر من ثلثي مساحة الغابات في المنطقة العربية تقع في السودان وحدها، حيث تقدر هذه المساحة بنحو 643 ألف كيلومتر مربع تعادل نحو 25.7% من مساحة السودان، كما تعادل نحو 69.3% من المساحة الكلية للغابات في الدول العربية، ويتبع السودان كلاً من المغرب والصومال، حيث تقدر مساحة الغابات فيهما بنحو 90.4.91.0 ألف كيلومتر مربع تعادل نحو 12.8% و14.2% من مساحة كل منهما على الترتيب، وتصل مساحة الغابات في الجزائر إلى نحو 42.6 ألف كيلومتر مربع، ومع ذلك لا تمثل سوى 1.8% من المساحة الأرضية للجزائر، وكذلك السعودية التي لديها نحو 27 ألف كيلومتر مربع من الغابات وهي تعادل 1.3% فقط من مساحتها، وتتراوح مساحة الغابات بين 4-6 آلاف كيلومتر مربع في كل وهي: تونس، ليبيا، سوريا واليمن، وتتراجع لأقل من 3 آلاف كيلومتر مربع في باقي الدول، مع وجود بعض من دول الخليج التي لا تملك أي مساحات من الغابات.

ويشير الجدول والشكل السابقان إلى أن المساحة المزالة سنوياً من الغابات في المنطقة العربية خلال الفترة 1990-2005 تقدر بنحو 10.14 كيلومتر مربع، أي بمعدل سنوي خلال تلك الفترة تقدر بنحو 1.3% من المساحة الكلية للغابات. وتعادل المساحة المزالة من الغابات في الوطن العربي نحو 12% من مساحة الغابات في العالم والمقدرة خلال نفس الفترة بنحو 83.5 ألف كيلومتر مربع تعادل نحو 0.1% فقط من المساحة الكلية للغابات في العالم.

جدول 1-14 مساحة الغابات والمزال منها سنوياً في الدول العربية

| الدولة | مساحة الغابات (1000 كم مربع) | النسبة إلى المساحة الكلية | المساحة المزالة سنوياً (كم2) 2005-1990 | المعدل السنوي للإزالة 2005-1990 |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | 1.31 | 1.5 | 0 | 0.0 |
| الإمارات | 0.31 | 0.4 | 45- | 1.8- |
| البحرين | - | | - | - |
| تونس | 6.58 | 4.1 | 275- | 4.3- |
| الجزائر | 42.60 | 1.8 | 325- | 1.8- |
| جيبوتي | 0.06 | 0.3 | - | 0.0 |
| السعودية | 27.00 | 1.3 | 0 | 0.0 |
| السودان | 643.60 | 25.7 | 5890 | 0.8 |
| سوريا | 5.93 | 3.2 | 59- | 1.6- |
| الصومال | 90.40 | 14.2 | 767 | 0.9 |
| العراق | 4.79 | 1.1 | 12- | 0.2- |
| عمان | - | | 0 | 0.0 |
| قطر | - | | 0 | 0.0 |
| الكويت | - | | 2- | 6.7- |
| لبنان | 0.80 | 7.7 | 10- | 0.8- |
| ليبيا | 6.00 | 0.3 | 0 | 0.0 |
| مصر | 1.00 | 0.1 | 15- | 3.5- |
| المغرب | 91.00 | 12.8 | 50- | 0.1- |
| موريتانيا | 3.00 | 0.3 | 99 | 2.4 |
| اليمن | 4.00 | 0.7 | 0 | 0.0 |
| **الوطن العربي** | **928.38** | **6.6** | **10137** | **1.3** |
| **العالم** | **38611.00** | **29.7** | **83484** | **0.1** |

ويوضح الجدول (1-14) أن السودان تملك أيضاً أكبر مساحة مزالة سنوياً من الغابات وتقدر بنحو 5.9 ألف كيلومتر مربع، يليها الصومال بنحو 767 كيلومتر مربع ثم موريتانيا بنحو 99 كيلومتراً مربعاً. بينما باقي الدول العربية تعمل جاهدة لإضافة مساحات من الغابات في أراضيها بخاصة دول المغرب العربي وسوريا والإمارات ومصر والعراق ولبنان.

- ملحوظة الأرقام السالبة تعني إضافة لمساحات الغابات
المصدر: - البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (14-1) نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والعالم والمعدل السنوي لإزالة الغابات في كل منهما خلال الفترة (1990-2005)

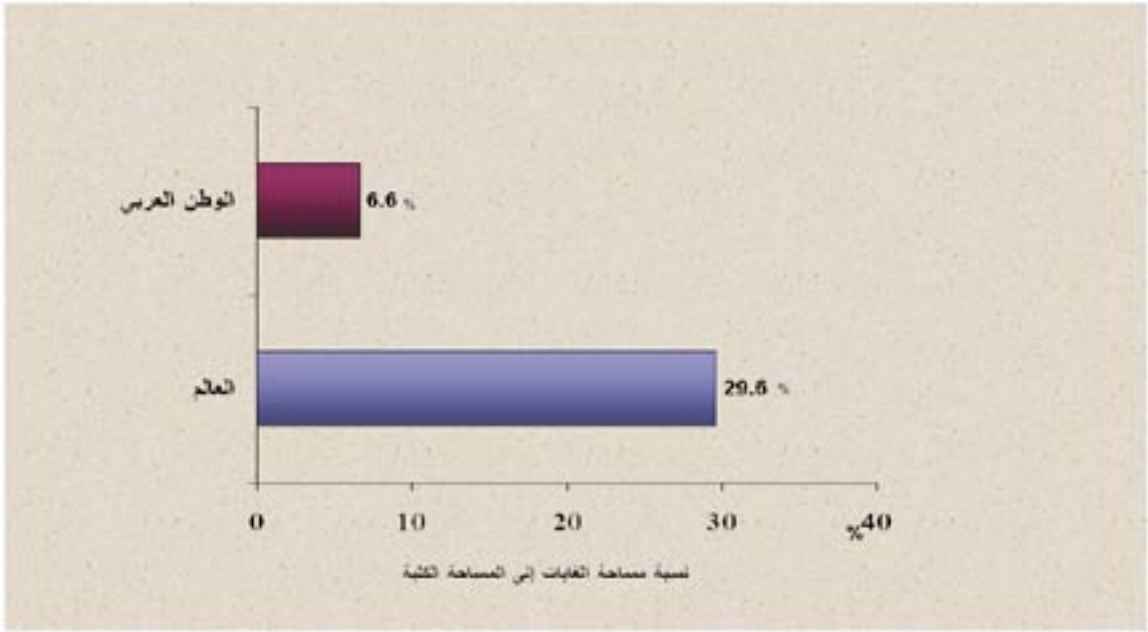


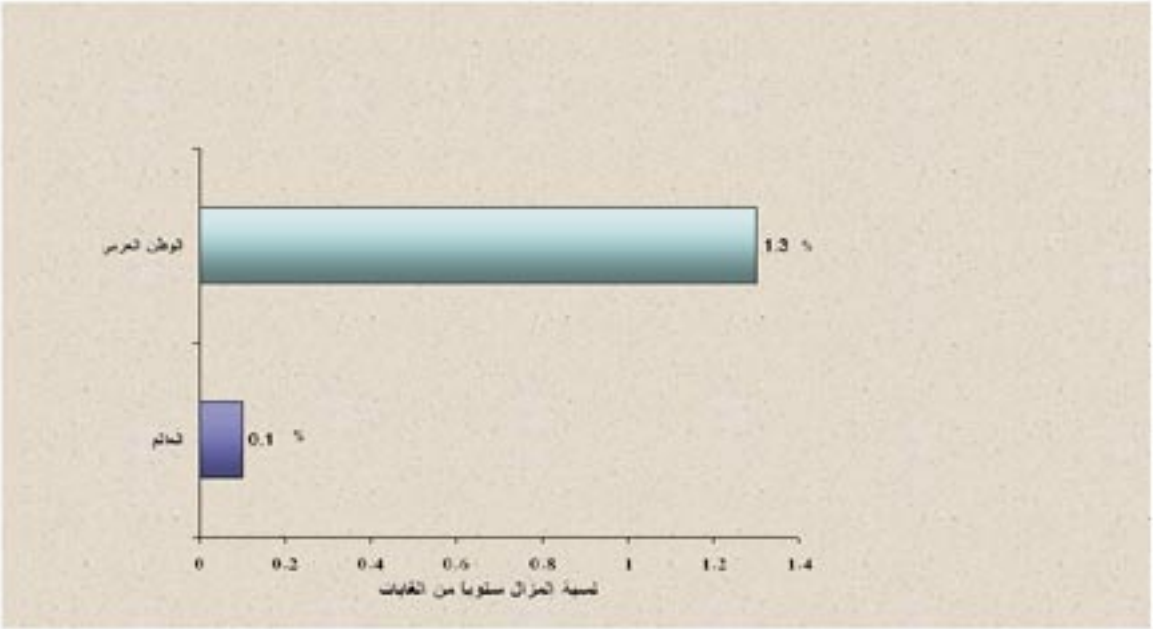


يوضح المعدل السنوي للمساحة المزالة من الغابات لتحويل المستمر للأراضي الغابات الطبيعية إلى استخدامات أخرى مثل الزراعة الدائمة أو الموسمية رعي الماشية بناء المساكن أو تنمية البنية التحتية ولا تتضمن المساحة المزالة من الغابات المناطق التي تتضمن الأشجار لغرض الإنتاج أو المناطق التي تجمع منها أخشاب الوقود أو المصابة بحرائق الغابات.

## 2 - 7 نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الكلية للأراضي:

تشير مساحة المراعي في الدول العربية إلى المراعي الطبيعية ومدى ما يتوفر بها من النباتات والأعشاب الصالحة لنظم الري التقليدي للماشية والحيوانات الصغيرة من الأغنام والماعز. وتقدر مساحة المراعي الطبيعية بالدول العربية عام 2005 بنحو 462.3 مليون هكتار تعادل نحو 32.9% من مساحة الدول العربية، كما تعادل نحو 13.5% من مساحة المراعي الطبيعية في العالم والمقدرة نفس العام بنحو 3432.8 مليون هكتار تمثل نحو 26.4% من المساحة الأرضية للعالم، كما هو موضح بالجدول (1-15) والشكل (1-15).

ويوضح الجدول السابق ارتفاع نسبة مساحة المراعي الطبيعية إلى المساحة الأرضية في بعض الدول العربية لتتراوح بين حوالي 45%-80% في السعودية، الصومال، السودان وسوريا على الترتيب، وتتراوح بين 24%-40% في موريتانيا، تونس، المغرب وفلسطين. وتصل إلى نحو 13.8% في الجزائر ونحو 12.6% في اليمن، وتنخفض عن 10% في باقي الدول العربية.

جدول 1-15 نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأرض الكلية

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 7.84 | 7.84 | 7.84 |
| الإمارات | 3.59 | 3.59 | 3.65 |
| البحرين | 5.66 | 5.66 | 5.66 |
| تونس | 36.07 | 36.07 | 30.36 |
| الجزائر | 14.79 | 14.79 | 13.78 |
| جيبوتي | 8.62 | 8.62 | 8.62 |
| السعودية | 79.08 | 79.08 | 79.08 |
| السودان | 46.87 | 46.87 | 46.87 |
| سوريا | 45.01 | 45.01 | 44.64 |
| الصومال | 65.87 | 65.87 | 65.87 |
| العراق | 9.19 | 9.19 | 9.19 |
| عمان | 3.23 | 3.23 | 3.23 |
| فلسطين | 30.61 | 30.61 | 24.17 |
| قطر | 4.37 | 4.37 | 4.37 |
| الكويت | 7.65 | 7.65 | 7.65 |
| لبنان | 1.54 | 1.54 | 1.54 |
| ليبيا | 7.96 | 7.96 | 7.56 |
| المغرب | 29.54 | 29.54 | 29.54 |
| موريتانيا | 13.39 | 13.39 | 38.08 |
| اليمن | 12.61 | 12.61 | 12.61 |
| **الوطن العربي** | **31.36** | **31.36** | **32.88** |
| **العالم** | **26.40** | **26.40** | **26.38** |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة

شكل (1-15) نسبة مساحة المراعي إلى المساحة الأرضية في الوطن العربي والعالم عام 2005

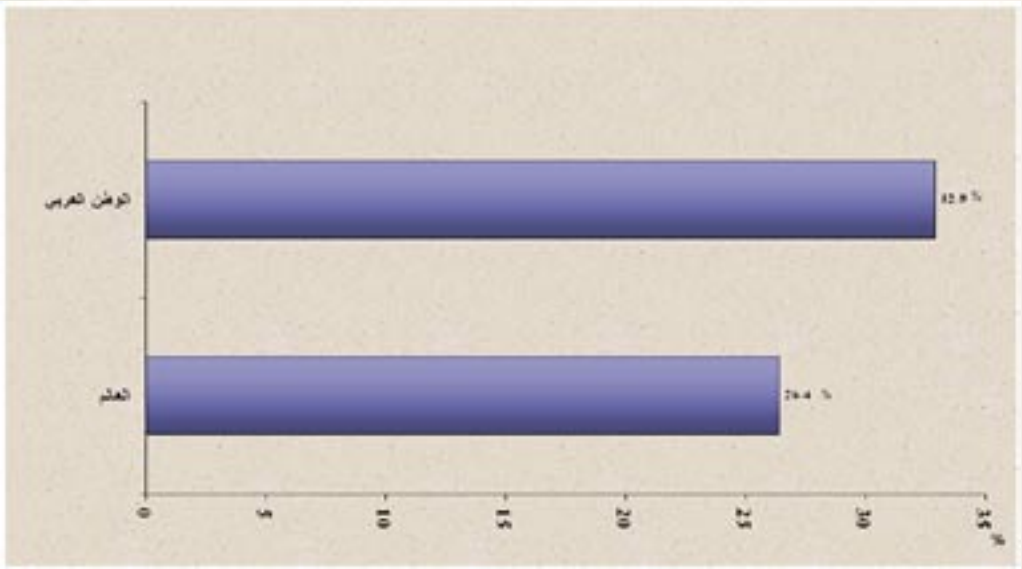

## 2 - 8 تدفقات المياه داخل الدول العربية:

تتسم الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة النسبية مقارنة بمعظم المناطق الأخرى بالعالم، حيث يتدنى نصيب وحدة المساحة ونصيب الفرد من المياه اللازمة، إضافة لعدم انتظامها وسوء توزيعها وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وتوضح مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي كما في الجدول (1-16) والشكل (1-16)، أن كمية المياه المتدفقة من مصادر داخل الوطن العربي تقدر عام 2005 بنحو 138 مليار متر مكعب تعادل نحو 30% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي، بينما تقدر كمية المياه المتدفقة من دول أخرى خارج الوطن العربي بحوالي 320.8 مليار متر مكعب تعادل نحو 70% من إجمالي المياه المتدفقة في الوطن العربي والمقدر في نفس العام بنحو 458.8 مليار متر مكعب، تعادل نحو 0.9% فقط من إجمالي المياه المتدفقة والمتاحة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 52970.8 مليار متر مكعب.

ويوضح الجدول السابق اعتماد عدد غير قليل من الدول العربية اعتماداً جوهرياً على تدفقات المياه الواردة إليها من دول أخرى وتصل هذه النسبة إلى نحو 100% في موريتانيا، 97% في مصر يليهما سوريا بنحو 84.3% والسودان بنحو 79.9% والعراق بنحو 68.4% ثم الصومال بنحو 61.8%. ثم تتراجع هذه النسبة كثيراً لنحو 10% في تونس ونحو 3.6% في الجزائر، بينما باقي الدول العربية لا تعتمد على أي مصادر خارجية للمياه.

## 2 - 9 نصيب الفرد من المياه المتاحة:

تؤدي الزيادة السنوية في عدد السكان في الوطن العربي، مع الثبات النسبي في المتاح من المياه، إلى استمرار تراجع نصيب الفرد من المياه المتاحة، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد العربي من المياه المتاحة من حوالي 1485 متر مكعب عام 2004 إلى حوالي 1446 متر مكعب عام 2005 يعادل حوالي 17.7% فقط من نصيب الفرد من المياه على مستوى العالم والمقدر بنحو 8180 متر مكعب عام 2005، ويشير الجدول (1-16) والشكل (1-16) إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد العربي من كمية تدفقات المياه الداخلية إلى حوالي 435 متر مكعب فقط عام 2005 مقارنة بنحو 6719 متر مكعب على مستوى العالم.

جدول 1-16 مجموع المياه المتدفقة داخل الدول العربية من المصادر المختلفة

| الدولة | كمية تدفق المياه الداخلية (مليار متر مكعب) | كمية التدفق من دول أخرى (مليار متر مكعب) | نصيب الفرد من المياه الداخلية (متر مكعب) |
|---|---|---|---|
| الأردن | 1.0 | .. | 125 |
| الإمارات | .. | .. | 35 |
| البحرين | .. | .. | 6 |
| تونس | 4.0 | 0.4 | 422 |
| الجزائر | 11.0 | 0.4 | 348 |
| جيبوتي | .. | .. | 385 |
| السعودية | 2.0 | .. | 100 |
| السودان | 30.0 | 119.0 | 845 |
| سوريا | 7.0 | 37.7 | 377 |
| الصومال | 6.0 | 9.7 | 753 |
| العراق | 35.0 | 75.9 | 1255 |
| عمان | 1.0 | .. | 389 |
| فلسطين | .. | .. | 13 |
| قطر | .. | .. | 66 |
| الكويت | .. | .. | .. |
| لبنان | 5.0 | .. | 1356 |
| ليبيا | 1.0 | .. | 105 |
| مصر | 2.0 | 66.7 | 25 |
| المغرب | 29.0 | 0.0 | 972 |
| موريتانيا | 0.0 | 11.0 | 134 |
| اليمن | 4.0 | .. | 202 |
| **الوطن العربي** | **138.0** | **320.8** | **435** |
| **العالم** | **43507.0** | **9463.8** | **6719** |

المصدر: - البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل(1-16) مؤشرات الموارد المائية في الوطن العربي مقارنة بالعالم

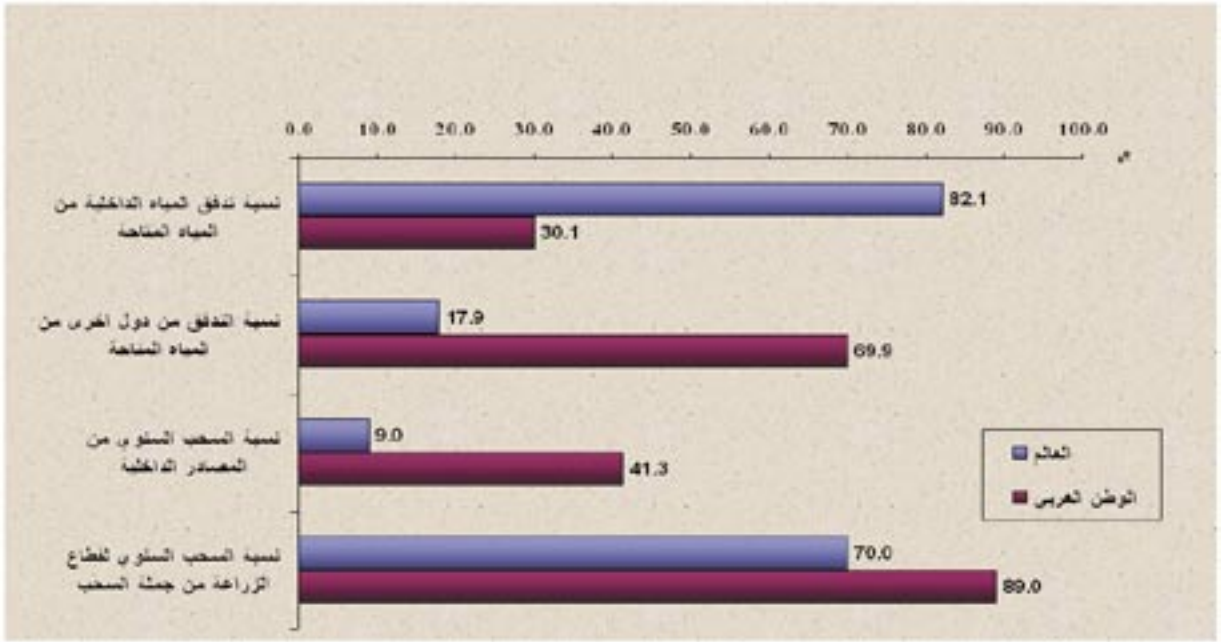


وعلى مستوى الدول العربية يوضح الجدول السابق أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه المتدفقة داخلياً يتجاوز المتوسط العربي ويتراوح بين 750-1400 متر مكعب للفرد في كل من لبنان، العراق، المغرب، السودان والصومال، وينخفض عن المتوسط العربي بما يتراوح بين 340-430 متر مكعب للفرد في تونس، عمان، جيبوتي، سوريا والجزائر، بينما يتراوح بين 100-200 متر مكعب في اليمن، الأردن، موريتانيا، ليبيا والسعودية، ويتراجع لأقل من 100 متر مكعب للفرد سنوياً في باقي الدول العربية.

تعتمد تقديرات كميات المياه النقية على تقدير تدفقات الأنهار والمياه الجوفية الناتجة عن الأمطار، وهي تقديرات تعتمد على مصادر دولية مختلفة كما أنها لسنوات مختلفة وتقديرها بصورة متقطعة لذلك فإن المقارنات بين الدول تتم بحذر شديد نتيجة لاحتمال عدم ظهور بعض مصادر المياه الهامة في إجمالي تدفقات المياه، وعدم التمييز بين التنوعات الجغرافية الموسمية للمياه المتوفرة داخل الدول، بالإضافة إلى إختلاف مصداقية ودقة البيانات بين الدول نتيجة لاختلاف مصادرها وطرق تجميعها وتقديرها.

## 2 - 10 معدلات السحب السنوي للمياه المتاحة:

يعتبر توفر البنية الأساسية لنظم الري وسحب المياه أحد العوامل المهمة اللازمة لاستخدام كميات المياه المتاحة من المصادر المختلفة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويوضح الجدول (1-17) والشكل (1-16) أن متوسط كمية المياه المسحوبة سنوياً من المصادر المختلفة في الدول العربية تقدر بنحو 229.3 مليار متر مكعب تعادل نحو 41.3% من كميات المياه المتاحة في الدول العربية، بينما تبلغ هذه النسبة عالمياً نحو 9.0% فقط، وهو ما يشير إلى أن معدلات السحب السنوي للمياه في الدول العربية يرتفع كثيراً عن المعدلات الآمنة للسحب والمعروفة دولياً بأنها يجب أن لا تزيد عن 20% من المياه المتاحة.

جدول 1-17 السحب السنوي من المياه المتاحة والمستخدم منها في الزراعة وإنتاجية المتر المكعب في الدول العربية (1987-2004)

| الدولة | كمية السحب السنوي (مليار متر مكعب) | نسبة السحب السنوي من المصادر الداخلية | نسبة المياه المستخدمة في الزراعة | إنتاجية المتر المكعب (1000 دولار) في الزراعة | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 1.0 | 148.5 | 75.0 | 0.6 | 18.6 |
| الإمارات | 2.3 | 1533.0 | 68.0 | 3.0 | 69.0 |
| البحرين | .. | .. | 57.0 | | |
| تونس | 2.6 | 62.9 | 82.0 | 2.0 | 15.8 |
| الجزائر | 6.1 | 54.0 | 65.0 | 2.6 | 18.8 |
| جيبوتي | .. | 6.3 | 16.0 | | |
| السعودية | 17.3 | 721.7 | 89.0 | 1.2 | 22.0 |
| السودان | 37.3 | 124.4 | 97.0 | 0.2 | 0.8 |
| سوريا | 20.0 | 285.0 | 95.0 | 0.6 | 2.0 |
| الصومال | 3.3 | 54.8 | 99.0 | | |
| العراق | 42.7 | 121.3 | 92.0 | .. | 1.0 |
| عمان | 1.4 | 138.1 | 90.0 | 0.6 | 32.0 |
| فلسطين | .. | .. | .. | | |
| قطر | .. | 568.6 | 72.0 | | |
| الكويت | 0.4 | .. | 52.0 | 1.6 | 168.0 |
| لبنان | 1.4 | 28.8 | 67.0 | 2.2 | 25.8 |
| ليبيا | 4.3 | 711.3 | 83.0 | | 17.4 |
| مصر | 68.3 | 3794.0 | 86.0 | 0.6 | 16.4 |
| المغرب | 12.6 | 43.4 | 87.0 | 1.2 | 5.8 |
| موريتانيا | 1.7 | 425.00 | 88.0 | 0.2 | 1.4 |
| اليمن | 6.6 | 161.7 | 95.0 | 0.4 | 3.0 |
| **الوطن العربي** | **229.3** | **41.3** | **89.0** | **0.7** | **7.6** |
| **العالم** | **3807.0** | **9.0** | **70.0** | **2.0** | **17.2** |

المصدر: -البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (1-17) مقارنة نصيب الفرد من موارد المياه الداخلية ومن إجمالي الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي والعالم عام 2005

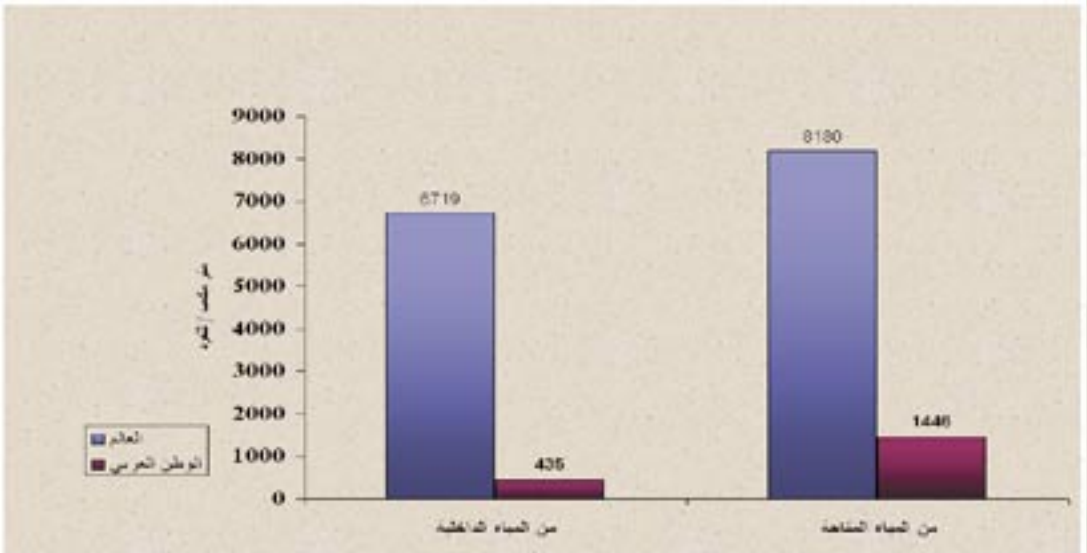

ويبين الجدول (1-17) أن مؤشرات البنك الدولي للتنمية أوضحت أن نسب السحب السنوي للمياه من المصادر الداخلية ترتفع بشكل واضح في المنطقة العربية عن المعدلات الآمنة للسحب، حيث يرتفع هذا المعدل لأكثر من 400% في ست دول عربية، ويتراوح بين 120%-300% في ست دول عربية أخرى، ويقل السحب السنوي من المياه المتاحة عن 65% في الدول العربية الأخرى.

## 2 - 11 السحب السنوي لقطاع الزراعة:

تقدر كميات المياه المسحوبة سنوياً من المصادر المختلفة لقطاع الزراعة في الدول العربية بحوالي 89% من إجمالي السحب السنوي للمياه للأغراض المختلفة، وتقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 70% فقط، كما يوضحه الجدول (1-17) والشكل (1-16)، وتتباين الدول العربية فيما بينها في الكميات التي تستخدمها في قطاع الزراعة، حيث يتجاوز هذا المعدل لأكثر من 90% في كل من الصومال، السودان، سوريا والعراق، وتتساوى السعودية مع المتوسط العربي أي عند معدل 89%، ويتراوح هذا المعدل بين 80-88% في خمس دول عربية، وتتراجع هذه النسبة في باقي الدول العربية لأقل من 75%.

## 2 - 12 إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة:

يوضح الجدول (1-17) أن إنتاجية المتر المكعب من المياه المستخدمة في قطاع الزراعة على مستوى الوطن العربي تقدر بنحو 700 دولار تعادل نحو 35% فقط من إنتاجيته على مستوى العالم والمقدرة بنحو 2000 دولار، كما تدنى قيمة إنتاجية المتر المكعب من المياه في الزراعة في الدول العربية حيث تعادل نحو 9.2% فقط من قيمة إنتاجيته في إجمالي القطاعات الاقتصادية والمقدرة بنحو 7.6 ألف دولار، بينما على مستوى العالم تقدر إنتاجية المتر المكعب في الزراعة بنحو 11.6% من إنتاجيته في إجمالي القطاعات الاقتصادية.

وتتباين إنتاجية المتر المكعب سواءً في الزراعة أو إجمالي القطاعات الاقتصادية على مستوى الدول العربية كما يوضحه الجدول السابق، حيث ترتفع إنتاجية المتر المكعب في الزراعة لحوالي 2000 دولار فأكثر في كل من الإمارات، الجزائر، لبنان وتونس. بينما تتراوح بين 1000 و1600 دولار في الكويت والسعودية والمغرب، وتنخفض إنتاجية المتر المكعب من المياه لأقل من 600 دولار في باقي الدول العربية.

تحسب إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على إجمالي كمية المياه المسحوبة سنوياً وتحسب إنتاجية المياه المسحوبة في كل قطاع قسمة القيمة المضافة سنوياً للقطاع مقسوماً على المياه المسحوبة للقطاع.

## 3 - المؤشرات السكانية والإجتماعية:

### 3 1- نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان:

تنعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية على التركيبة السكانية بين الحضر والريف في المنطقة العربية حيث تتجه نسبة سكان الريف من إجمالي السكان إلى الانخفاض التدريجي، ويقدر عدد سكان الريف في الدول العربية عام 2005 بنحو 140.3 مليون نسمة يمثلون نحو 44.2% من إجمالي عدد السكان المقدر عددهم بنحو 317.3 مليون نسمة في نفس العام، بينما قدرت هذه النسبة بنحو 45.2% عام 2004. وعلى مستوى العالم تقدر نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان عام 2005 بنحو 50.8% مقابل نحو 51.2% عام 2004، وذلك كما يوضحه الجدول (1-18) والشكل (1-18).

وتتباين هذه التركيبة السكانية فيما بين الدول العربية، حيث ترتفع نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان لتصل أقصاها في اليمن بنحو 71.4%، ونحو 63.8% في السودان، ونحو 60% في الصومال، وتتراوح هذه النسبة بين 40-58% في مصر، موريتانيا، المغرب، سوريا والجزائر، وتنخفض إلى حوالي 35% فأقل في باقي الدول العربية، كما هو موضح بالجدول والشكل السابقين.

جدول 1-18 نسبة السكان الريفيون إلى إجمالي السكان

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 21.28 | 17.68 | 17.70 |
| الإمارات | 5.96 | 4.54 | 4.27 |
| البحرين | 15.00 | 15.00 | 15.01 |
| تونس | 35.10 | 35.13 | 35.05 |
| الجزائر | 41.14 | 42.79 | 39.69 |
| جيبوتي | 42.47 | 42.86 | 42.14 |
| السعودية | 9.30 | 9.47 | 9.23 |
| السودان | 62.41 | 63.82 | 63.82 |
| سوريا | 45.08 | 44.05 | 41.18 |
| الصومال | 52.03 | 60.60 | 60.00 |
| العراق | 28.75 | 28.59 | 33.08 |
| عمان | 28.00 | 28.51 | 28.50 |
| فلسطين | 27.83 | 28.00 | 28.00 |
| قطر | 6.77 | 6.59 | 6.15 |
| الكويت | 1.03 | 1.00 | 0.97 |
| لبنان | 10.00 | 10.00 | 10.00 |
| ليبيا | 13.37 | 12.86 | 12.36 |
| مصر | 59.75 | 58.44 | 57.19 |
| المغرب | 44.67 | 44.92 | 44.55 |
| موريتانيا | 56.00 | 54.67 | 53.37 |
| اليمن | 76.27 | 73.48 | 71.39 |
| **الوطن العربي** | **43.95** | **45.16** | **44.21** |
| **العالم** | **51.63** | **51.21** | **50.76** |

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-18) نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتيهما عربياً وعالمياً عام 2005

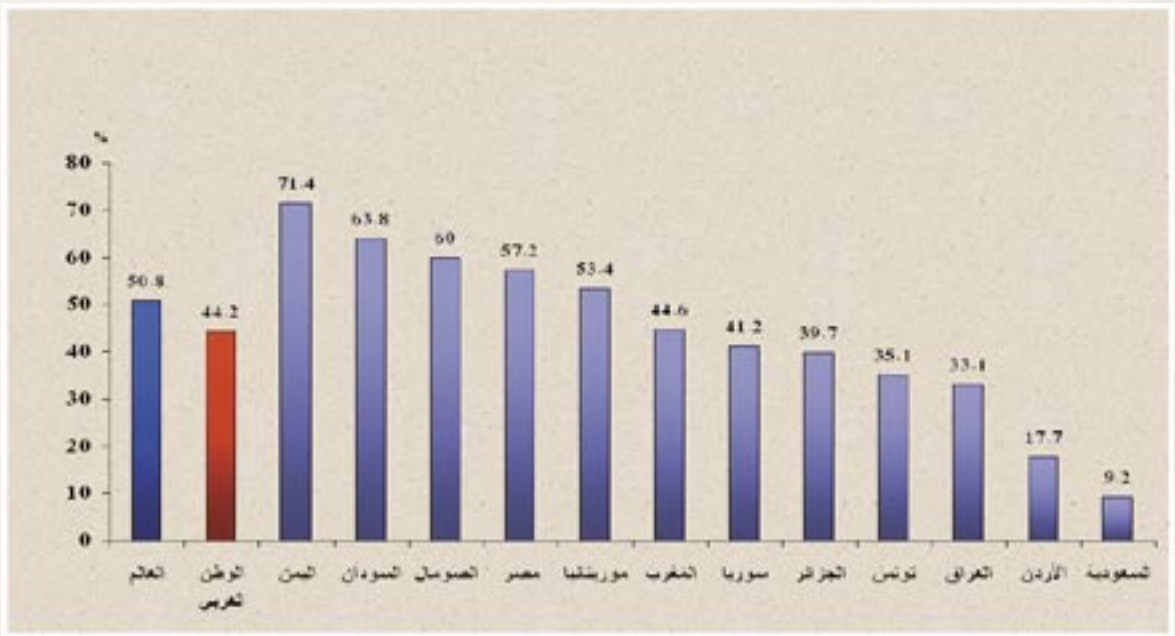

## 3 - 2 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية:

يوضح هذا المؤشر مدى كثافة السكان في المناطق الريفية، حيث إنه بالرغم من تراجع نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان، إلا أن أعدادهم في زيادة مطردة تؤدي لمزيد من الطلب على الأراضي الزراعية، وقد شهد متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية استقراراً نسبياً عربياً عند حوالي 0.51 هكتار للفرد الريفي، وعالمياً عند حوالي 0.47 هكتار للفرد الريفي.

كما يوضح الجدول (1-19) والشكل (1-19) استقراراً نسبياً لهذا المؤشر أيضاً على مستوى الدول العربية، بالرغم من التباين الشاسع فيما بين الدول العربية في نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية، حيث يصل أقصاه في ليبيا والسعودية بنحو 3.5، 2.03 هكتار للفرد على الترتيب، ويصل لنحو 1.47 هكتار في تونس وحوالي 1.39 هكتار للفرد في الإمارات، ويرتفع عن المتوسطين العربي والعالمي أي بأكثر من 0.51 هكتار للفرد ولأقل من 0.95 هكتار في السودان، العراق، المغرب، سوريا، الجزائر، لبنان وقطر على الترتيب. بينما يتراجع لأقل من 0.4 هكتار للفرد الريفي في باقي الدول العربية.

**جدول 1-19 نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية بالهكتار**

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 0.34 | 0.42 | 0.41 |
| الإمارات | 1.12 | 1.39 | 1.39 |
| البحرين | 0.04 | 0.04 | 0.04 |
| تونس | 1.50 | 1.48 | 1.47 |
| الجزائر | 0.65 | 0.59 | 0.64 |
| السعودية | 2.08 | 2.03 | 2.03 |
| السودان | 0.93 | 0.89 | 0.94 |
| سوريا | 0.63 | 0.63 | 0.66 |
| الصومال | 0.28 | 0.25 | 0.21 |
| العراق | 0.92 | 0.88 | 0.77 |
| عمان | 0.11 | 0.12 | 0.09 |
| فلسطين | 0.17 | 0.17 | 0.16 |
| قطر | 0.55 | 0.55 | 0.55 |
| الكويت | 0.35 | 0.34 | 0.33 |
| لبنان | 0.60 | 0.59 | 0.58 |
| ليبيا | 3.48 | 3.50 | 3.52 |
| مصر | 0.08 | 0.09 | 0.09 |
| المغرب | 0.70 | 0.67 | 0.67 |
| موريتانيا | 0.18 | 0.18 | 0.18 |
| اليمن | 0.11 | 0.11 | 0.11 |
| **الوطن العربي** | **0.52** | **0.50** | **0.51** |
| **العالم** | **0.47** | **0.47** | **0.47** |

المصدر: ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
ـ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

**شكل (1-19) متوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي لعام 2005**

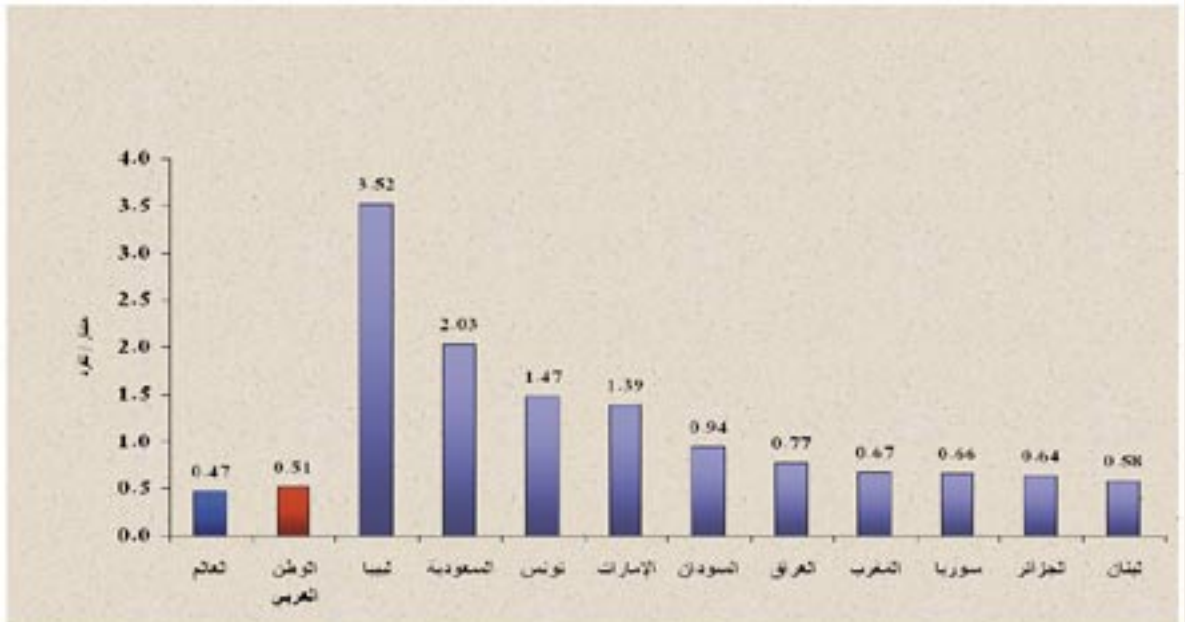

## 3 - 3 نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة:

تعتبر القوى العاملة الزراعية أحد عناصر الإنتاج الرئيسية في التنمية الزراعية في الوطن العربي، ويقدر حجم القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي بحوالي 29.91 مليون عامل عام 2005 تمثل حوالي 30.6% من إجمالي القوى العاملة المقدرة نفس العام بحوالي 97.7 مليون عامل، كما أنها تمثل نحو 2.2% فقط من إجمالي القوى العاملة الزراعية على مستوى العالم والمقدرة نفس العام بنحو 1360 مليون عامل زراعي.

ويوضح الجدول (1-20) أن نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة مستمر في التراجع، حيث قدرت هذه النسبة عام 2005 في الوطن العربي بنحو 30.61% مقارنة بنحو 31.47% عام 2004، كما تراجعت على المستوى العالمي من حوالي 43.08% عام 2004 إلى حوالي 42.67% عام 2005.

وعلى مستوى الدول العربية يوضح الجدول السابق والشكل (1-20)، أن هذه النسبة تصل إلى نحو 70% فأكثر في جيبوتي والصومال، بينما تتراوح بين 40%-60% في السودان، موريتانيا والمغرب، وتقدر بنحو 32.6% في سلطنة عُمان، ونحو 30.5% في اليمن، و30.1% في مصر، بينما تتراجع هذه النسبة لأقل من 20% في باقي الدول العربية لتصل أدناها وبأقل من 10% في باقي دول الخليج والأردن وليبيا ولبنان.

جدول 1-20 نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 6.08 | 6.19 | 6.00 |
| الإمارات | 4.22 | 3.91 | 3.94 |
| البحرين | 2.77 | 2.68 | 2.61 |
| تونس | 19.60 | 16.31 | 16.30 |
| الجزائر | 30.18 | 20.74 | 14.55 |
| جيبوتي | 77.36 | 76.82 | 76.28 |
| السعودية | 7.66 | 7.76 | 7.84 |
| السودان | 58.33 | 58.00 | 58.00 |
| سوريا | 23.00 | 16.55 | 18.66 |
| الصومال | 65.78 | 70.02 | 69.92 |
| العراق | 18.86 | 18.86 | 18.86 |
| عمان | 34.32 | 33.46 | 32.62 |
| فلسطين | 11.68 | 11.65 | 11.72 |
| قطر | 1.19 | 0.88 | 0.87 |
| الكويت | 1.04 | 1.08 | 1.12 |
| لبنان | 3.06 | 2.90 | 2.69 |
| ليبيا | 4.94 | 4.62 | 4.38 |
| مصر | 28.90 | 31.07 | 30.11 |
| المغرب | 40.62 | 42.75 | 44.74 |
| موريتانيا | 52.13 | 51.91 | 51.40 |
| اليمن | 33.33 | 33.42 | 30.49 |
| **الدول العربية** | **31.88** | **31.47** | **30.61** |
| **العـــــــالم** | **43.49** | **43.08** | **42.67** |

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

شكل (1-20) نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالي قوة العمل في بعض الدول العربية مقارنة بنسبتها عربياً وعالمياً عام 2005

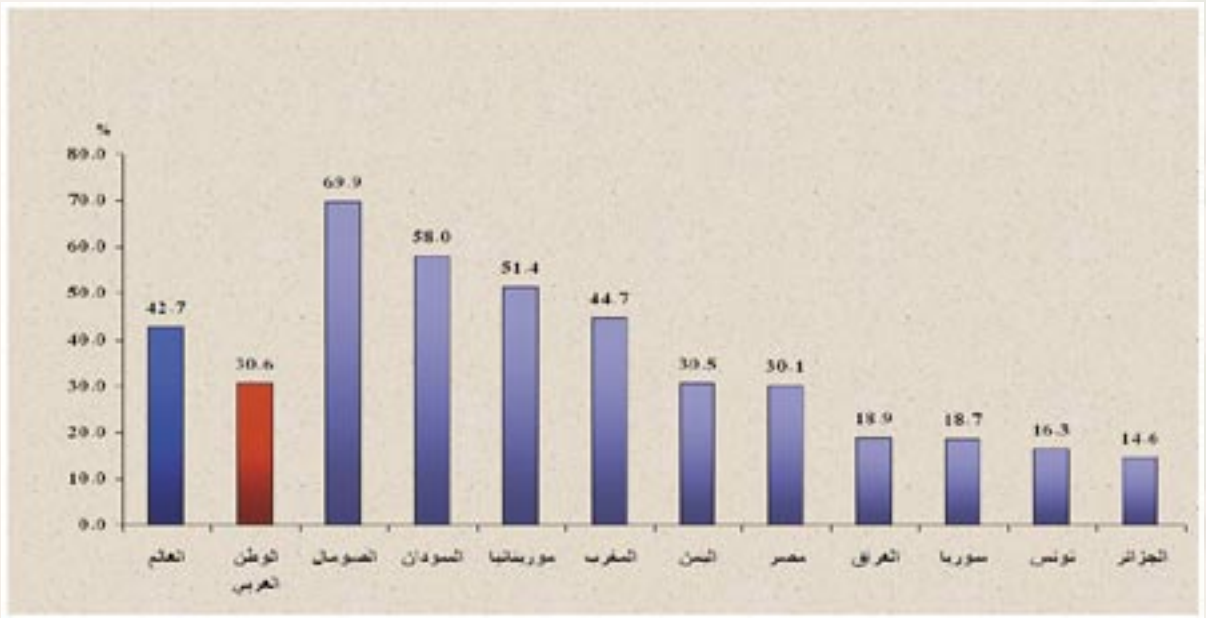

## 3 - 4 نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية:

يوضح هذا المؤشر مدى كثافة مورد العمالة الزراعية على مساحة الأراضي الزراعية المتاحة من جهة، ومدى استخدام التقانات الحديثة الموفرة لاستخدام العنصر البشري في عمليات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى. ويقدر متوسط نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة عربياً بحوالي 2.39 هكتار للعامل، بينما يصل هذا المتوسط عالمياً للنحو 1.13 هكتار للعامل الزراعي. مع وجود استقرار نسبي لهذا المتوسط عربياً وعالمياً في السنوات الثلاث الأخيرة.

ويوضح الجدول (1-21) والشكل (1-21) ارتفاع متوسط نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية ليصل أقصاه في ليبيا بنحو 29 هكتاراً للعامل، ويصل إلى 9.2 هكتار للعامل في تونس ونحو 9 هكتارات للعامل الزراعي في قطر، وإلى 7.3 هكتار للعامل الزراعي في السعودية، ويتراوح بين 5-7 هكتارات للعامل في لبنان، الجزائر، سوريا، العراق والأردن، ويتراوح بين 2-4 هكتارات للعامل في الإمارات، السودان وفلسطين ويقدر بنحو 1.9 هكتار للعامل في المغرب ونحو 1.3 هكتار للعامل في اليمن، ويصل لأدناه وبأقل من هكتار واحد للعامل الزراعي في باقي الدول العربية.

**جدول 1-21 نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة (هكتار)**

| الدولة | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|
| الأردن | 5.48 | 5.52 | 5.24 |
| الإمارات | 3.59 | 3.80 | 3.70 |
| البحرين | 0.50 | 0.48 | 0.51 |
| تونس | 8.58 | 9.51 | 9.18 |
| الجزائر | 4.00 | 5.07 | 6.08 |
| السعودية | 7.64 | 7.48 | 7.34 |
| السودان | 2.50 | 2.46 | 2.58 |
| سوريا | 4.69 | 6.80 | 5.84 |
| الصومال | 0.55 | 0.55 | 0.45 |
| العراق | 5.82 | 5.56 | 5.60 |
| عمان | 0.19 | 0.23 | 0.17 |
| فلسطين | 1.84 | 1.98 | 2.09 |
| قطر | 6.78 | 9.03 | 9.03 |
| الكويت | 0.63 | 0.59 | 0.55 |
| لبنان | 6.48 | 6.54 | 6.87 |
| ليبيا | 27.26 | 28.38 | 29.05 |
| مصر | 0.65 | 0.60 | 0.60 |
| المغرب | 2.04 | 1.84 | 1.85 |
| موريتانيا | 0.42 | 0.41 | 0.40 |
| اليمن | 1.19 | 1.18 | 1.29 |
| **الوطن العربي** | **2.39** | **2.34** | **2.39** |
| **العالم** | **1.14** | **1.14** | **1.13** |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية

**شكل (1-21) متوسط نصيب العامل الزراعي من الأرض الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمتوسطين العربي والعالمي عام 2005**

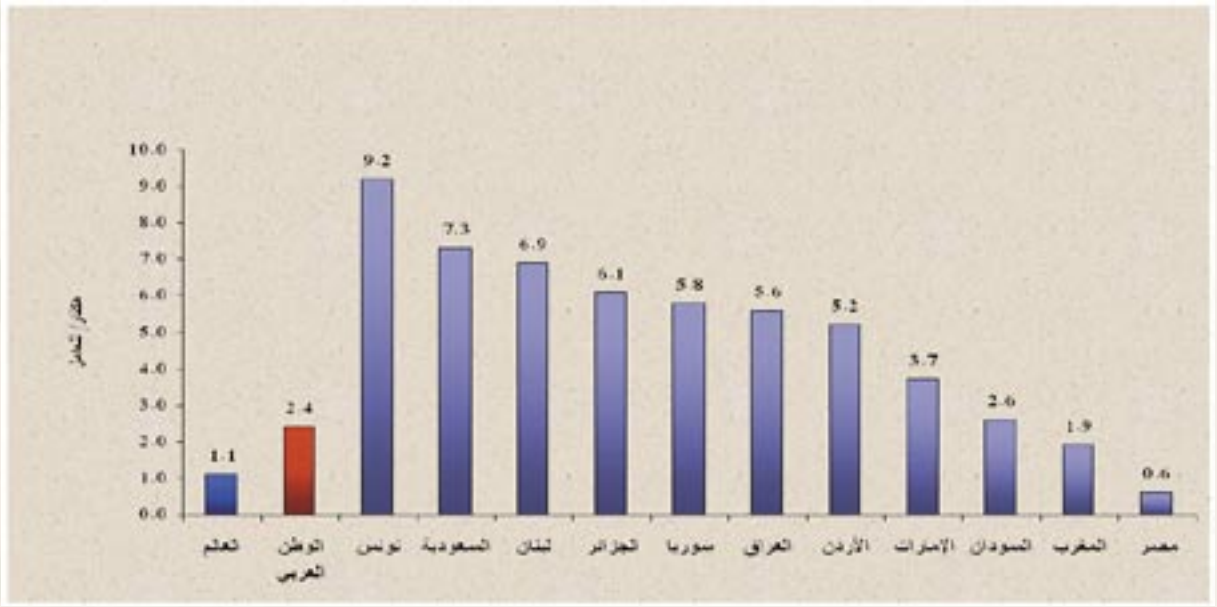

## 3 - 5 نسبة السكان تحت خط الفقر القومي:

يشار إلى معدل الفقر القومي بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الحضري وتعتمد تقديراته على الدراسات الخاصة بميزانية الأسرة في الدولة، وتوضح البيانات المتوفرة في مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي أن هذا المؤشر ظهر في ثماني دول عربية فقط، كما أنها بيانات لم تحدث بعد عام 2000 كما هو مبين في مصر وموريتانيا بينما تعود بيانات باقي الدول إلى سنوات التسعينات.

ويوضح الجدول (1-22) والشكل (1-22) أن نسبة السكان تحت خط الفقر القومي آخذة في التراجع في الأردن، الجزائر، مصر وموريتانيا، بينما ارتفعت هذه النسبة في تونس والمغرب. وترتفع معدلات السكان تحت خط الفقر القومي لأكثر من 40% في موريتانيا، جيبوتي واليمن، وتتراجع إلى نحو 19% في المغرب ونحو 16.7% في مصر، ونحو 12.2% في الجزائر، ونحو 11.7% في الأردن وتصل أدناها في تونس بنحو 7.6%.

جدول 1-22 نسبة السكان تحت خط الفقر القومي

| الدولة | سنة التقدير | الريف | الحضر | المتوسط |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | 1991 | .. | .. | 15.0 |
| | 1997 | .. | .. | 11.7 |
| تونس | 1990 | 13.10 | 3.50 | 7.4 |
| | 1995 | 13.90 | 3.60 | 7.6 |
| الجزائر | 1995 | 30.30 | 14.70 | 22.6 |
| | 1998 | 16.60 | 7.30 | 12.2 |
| جيبوتي | 1996 | 86.50 | .. | 45.1 |
| مصر | 1996-95 | 23.30 | 22.50 | 22.9 |
| | 2000-99 | .. | .. | 16.7 |
| المغرب | 1991-90 | 18.00 | 7.60 | 13.1 |
| | 1999-98 | 27.20 | 12.00 | 19.0 |
| موريتانيا | 1996 | 65.50 | 30.10 | 50.0 |
| | 2000 | 61.20 | 25.40 | 46.3 |
| اليمن | 1998 | 45.00 | 30.80 | 41.8 |

المصدر: - البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (1-22) نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في بعض الدول العربية لسنوات مختلفة

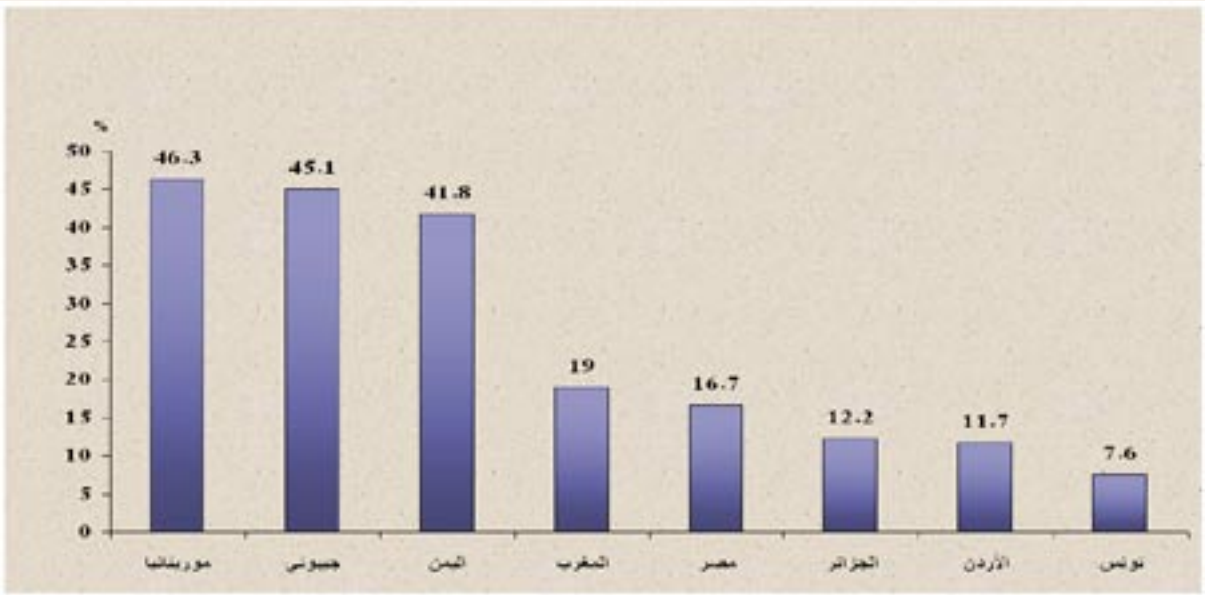


## 3 - 6 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية:

يعرف البنك الدولي هذا المؤشر بأنه النسبة المئوية للسكان الذين لديهم فرصة الحصول على حصص معقولة من المياه الآمنة التي تكفي لاحتياجاتهم في مساكنهم وتكون على مسافة مناسبة من مسكنهم وتقدر كميات المياه المناسبة بحوالي 20 لتر للفرد يومياً.

ويوضح الجدول (1-23) والشكل (1-23) أن متوسط نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في المنطقة العربية تقدر بنحو 88% مقارنة بنحو 82% على مستوى العالم، وترتفع هذه النسبة في مناطق الحضر بالدول العربية لتصل إلى نحو 95% بينما تقدر في الحضر على مستوى العالم بنحو 94%، وتتراجع في المناطق الريفية بالدول العربية لنحو 79% وهي أعلى من مثيلاتها عالمياً والمقدرة بنحو 71% فقط. وجميعها متوسطات تتسم بالاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة عربياً وعالمياً.

ويبين الجدول والشكل السابقين أن نسبة الحاصلين على مياه نقية تصل إلى نحو 97% فأكثر في دول الخليج ومصر ولبنان، وتتراوح نسبتهم بين 80%-94% في فلسطين، الأردن، الجزائر، تونس، العراق، المغرب وجيبوتي، وتتراجع إلى نحو 72% فأقل في باقي الدول العربية لتصل أدناها في موريتانيا بنحو 56% وفي الصومال بنحو 29%.

وعلى مستوى الريف العربي، وعلى الرغم من إنخفاض نسبة الحاصلين على مياه نقية في الريف مقارنة بالحضر، إلا أن هناك دولاً عربية تصل نسبة الحاصلين على مياه نقية في المناطق الريفية بها إلى نحو 97% فأكثر مثل قطر، لبنان ومصر، وتصل هذه النسبة إلى 91% في الأردن ونحو 86% في فلسطين، وتتراجع لتتراوح بين 60-80% في الجزائر، عمان، ليبيا، اليمن، جيبوتي، السودان وسوريا، وتصل إلى نحو 56% فأقل في باقي الدول العربية.

جدول 1-23 نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية

| الدولة | 2000 | | | 2002 | | | 2004 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الريف | الحضر | المتوسط | الريف | الحضر | المتوسط | الريف | الحضر | المتوسط |
| الأردن | 84 | 100 | 96 | 91 | 91 | 91 | 91 | 91 | 91 |
| الإمارات | .. | 100 | 100 | .. | 100 | 100 | .. | 100 | 100 |
| تونس | 83 | 100 | 94 | 60 | 94 | 82 | 60 | 94 | 82 |
| البحرين | .. | 100 | 100 | | 100 | 100 | | 100 | 100 |
| الجزائر | 88 | 98 | 94 | 80 | 92 | 87 | 80 | 92 | 87 |
| جيبوتي | .. | .. | .. | 67 | 82 | 80 | 67 | 82 | 80 |
| السعودية | 64 | 100 | 95 | .. | 97 | 97 | .. | 97 | 97 |
| السودان | 69 | 86 | 75 | 64 | 78 | 69 | 64 | 78 | 69 |
| سوريا | 64 | 94 | 80 | 64 | 94 | 79 | 64 | 94 | 79 |
| الصومال | | | | 27 | 32 | 29 | 27 | 32 | 29 |
| العراق | 48 | 96 | 85 | .. | 100 | 100 | 50 | 97 | 81 |
| عمان | 30 | 41 | 39 | 72 | 81 | 79 | 72 | 81 | 79 |
| فلسطين | غ.م | غ.م | 39 | .. | .. | .. | 86 | 97 | 94 |
| قطر | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الكويت | .. | 100 | 100 | .. | 100 | 100 | .. | 100 | 100 |
| لبنان | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| ليبيا | 68 | 72 | 72 | 68 | 72 | 72 | 68 | 72 | 72 |
| مصر | 96 | 99 | 97 | 97 | 100 | 98 | 97 | 100 | 98 |
| المغرب | 58 | 100 | 82 | 56 | 99 | 80 | 56 | 99 | 80 |
| موريتانيا | 44 | 59 | 51 | 45 | 63 | 56 | 45 | 63 | 56 |
| اليمن | 68 | 74 | 69 | 68 | 74 | 69 | 68 | 74 | 69 |
| **الوطن العربي** | **76** | **95** | **87** | **78** | **96** | **88** | **79** | **95** | **88** |
| **العالم** | **71** | **94** | **81** | **72** | **94** | **82** | **71** | **94** | **82** |

المصدر: -البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (1-23) مقارنة نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الوطن العربي بنظيرتها على المستوى العالمي عام 2005

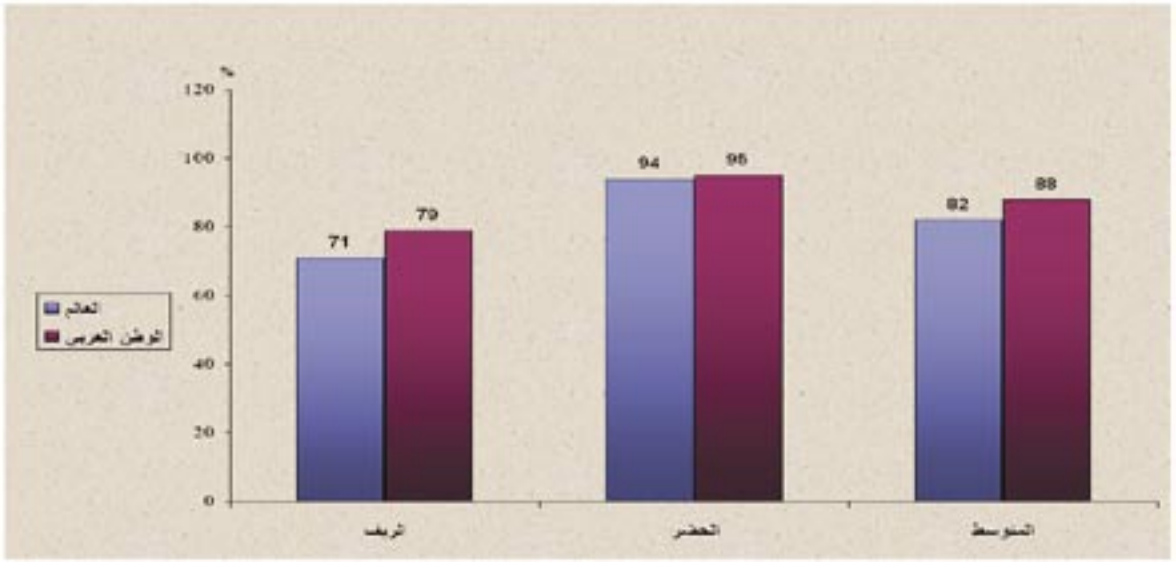

## 3 - 7 نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية:

يوضح الجدول (1-24) التغير في نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2003، حيث يتضح أن هذه النسبة تتراجع بمعدلات بطيئة نسبياً حيث تراجعت على مستوى العالم من 20% في بداية التسعينات لتصل إلى نحو 16% مع بداية الألفية الثالثة، كما أنها تباينت كثيراً فيما بين الدول العربية واتسمت بالاستقرار أحياناً أو بالتراجع البطيء أحياناً أخرى. فنجد أن هذه النسبة تصل أقصاها في الصومال وبنحو 71% من السكان معرضين لسوء التغذية، كما ترتفع في اليمن لتصل إلى نحو 37% وذلك كمتوسط للفترة من 2001-2003، بينما تنخفض هذه النسبة إلى نحو 10% فأقل في باقي الدول العربية المتاح عنها بيانات خلال تلك الفترة.

### جدول 1-24 النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية

| الدولة | 1992-90 | 1998-96 | 2000-98 | 2001-99 | 2003-01 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 4.0 | 5.0 | 6.0 | 6.0 | 7.0 |
| الإمارات | 4.0 | غ.م | غ.م | أقل من 3.0 | أقل من 3.0 |
| تونس | أقل من 3.0 | غ.م | غ.م | أقل من 3.0 | أقل من 3.0 |
| الجزائر | 5.0 | 5.0 | 6.0 | 6.0 | 5.0 |
| السعودية | 4.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 |
| السودان | 32.0 | 18.0 | 21.0 | 25.0 | 27.0 |
| سوريا | 5.0 | غ.م | 3.0 | 4.0 | 4.0 |
| الصومال | 68.0 | 75.0 | 71.0 | 71.0 | .. |
| العراق | 7.0 | 17.0 | 27.0 | 27.0 | .. |
| الكويت | 23.0 | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 5.0 |
| لبنان | أقل من 3.0 | أقل من 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.0 |
| ليبيا | أقل من 3.0 | غ.م | غ.م | أقل من 3.0 | أقل من 3.0 |
| مصر | 4.0 | 4.0 | 4.0 | 3.0 | 3.0 |
| المغرب | 6.0 | 5.0 | 7.0 | 7.0 | 6.0 |
| موريتانيا | 15.0 | 13.0 | 12.0 | 10.0 | 10.0 |
| اليمن | 34.0 | 35.0 | 33.0 | 33.0 | 37.0 |
| **العالم** | **20.0** | **18.0** | **18.0** | **17.0** | **16.0** |

المصدر: -البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

شكل (1-24) النسبة المئوية للسكان المعرضين لسوء التغذية في بعض الدول العربية مقارنة بالنسبة على مستوى العالم خلال الفترة (2001-2003)

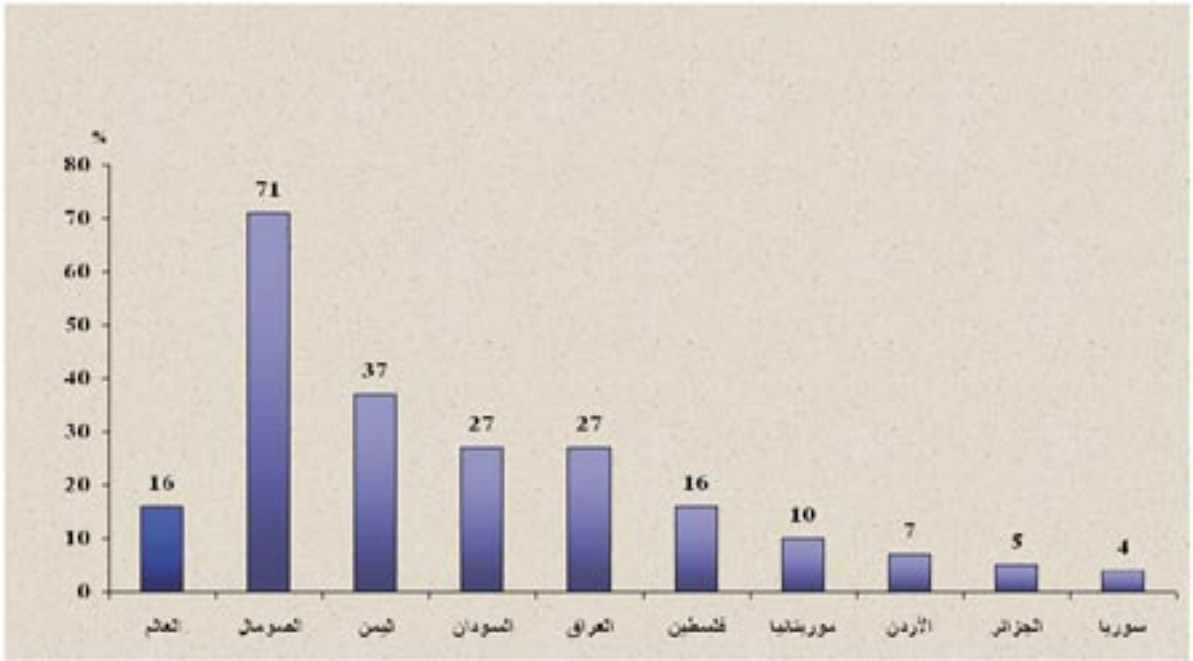

## 4 - المؤشرات البيئية:

يتسم الوطن العربي بأوضاع بيئية تتصف بالتدهور المستمر نتيجة وقوع مساحات شاسعة منه تصل إلى نحو 82.5% من مساحته الكلية في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة وهي مساحات ينخفض فيها معدلات الهطول المطري لأقل من 300 مليمتر سنوياً، إضافة لتعرضها لمهددات التدهور والتصحر والممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية مثل الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وزيادة معدلات الاستخدام غير الرشيد للمبيدات والأسمدة الكيماوية والتي تؤدي لتلوث المياه والتربة والمنتجات الزراعية، والتعدي على الغابات والمراعي الطبيعية والاستخدام المفرط لموارد المياه.

وبالرغم من ذلك فإن هناك جهوداً عربيةً للمحافظة على التنوع الحيوي وإنشاء المناطق المحمية الطبيعية والبحرية لذلك تشمل هذه المجموعة من المؤشرات، ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي، مساحات المحميات الطبيعية والبحرية، والتعرف على أجناس الثدييات والطيور والنباتات العليا في المنطقة العربية والأعداد المهددة منها، وبالرغم أنها مؤشرات بطيئة التغير إلا أنه من المهم التطرق إليها بصفة مستمرة.

### 4 - 1 التصحر والزحف الصحراوي:

تعد ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي بمختلف أشكالها ودرجاتها أحد أهم المشاكل التي تواجه تنمية وصيانة استخدام الموارد الأرضية وتنميتها وصيانتها في الدول العربية، وذلك لوقوع معظم أراضيها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة وتعرضها في كثير من الأحيان لموجات متكررة من الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار بها.

وتقدر المساحات المتصحرة في الوطن العربي بحوالي 9.8 مليون كيلومتر مربع تمثل حوالي 68% من مساحته الكلية، وتتركز المساحات المتصحرة في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 89.6% من إجمالي مساحة الإقليم، ويعاني المغرب العربي من هذه المشكلة بنسبة تبلغ 77.7% من مساحته وتنخفض حدة التصحر إلى حد ما في الإقليم الأوسط والذي يشمل دول حوض النيل والقرن الأفريقي بنسبة تصل إلى 44.5%، وتبلغ المشكلة أدناها في إقليم المَشرق العربي بنسبة تقدر بحوالي 35.6% من مساحته.

إضافة لتلك المساحات المتصحرة، هناك مساحات أخرى مهددة بالتصحر مستقبلاً تقدر بحوالي 2.87 مليون كيلومتر مربع تمثل حوالي 20% من المساحة الكلية للوطن العربي، ويتركز معظمها في إقليم المشرق العربي بنسبة تقترب من نصف مساحته (48.6%)، كما يهدد التصحر نحو 28.6% من مساحة إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي، وفي المغرب العربي تقدر هذه المساحات بنحو 16.5% من مساحة الإقليم، وفي شبه الجزيرة العربية تمثل المساحات المهددة حوالي 9% من إجمالي مساحة الإقليم، كما هو موضح بالشكل (1-25).

وعلى المستوى القطري تتفاوت حدة مشكلة التصحر من دولة إلى أخرى داخل الإقليم الواحد، وفيما بين الأقاليم على مستوى الوطن العربي، وعموماً توجد أكبر مساحات متصحرة في ليبيا ضمن إقليم المغرب العربي، ومصر وجيبوتي في إقليم حوض النيل والقرن الأفريقي، والأردن في المشرق العربي. وتعتبر قطر والإمارات والكويت والبحرين أكثر الدول تأثراً بمشكلة التصحر في شبه الجزيرة العربية. ومن ناحية أخرى توجد أقل المساحات تصحراً في كل من تونس في إقليم المغرب العربي، والصومال في حوض النيل والقرن الأفريقي، وسوريا في إقليم المشرق العربي والتي تعد أقل الدول معاناة من التصحر في الوطن العربي.

### 4 - 2 مناطق المحميات الطبيعية:

تتجه معظم دول العالم إلى الإهتمام بالحفاظ على بيئة التنوع الحيوي المتوفرة لديها وذلك بالتوجه المتزايد إلى إنشاء المحميات الطبيعية للحفاظ على هذه البيئات من الانقراض والتدهور ويوضح الجدول (1-25) ارتفاع مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية من حوالي 266.2 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 1.9% فقط من مساحة الوطن العربي عام 1996 إلى حوالي 1237.2 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 8.8% من مساحة الوطن العربي عام 2004، أي بزيادة تقدر بنحو 465% من مساحتها عام 1996.

وتمثل مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية عام 2004 حوالي 9% من المساحة الإجمالية للمحميات الطبيعية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 13.74 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 10.7% من المساحة الأرضية للعالم، مقارنة بنحو 6.5% عام 1996، وكما يوضحه الشكل (1-24).

ويوضح الجدول (1-25) أن مساحة المحميات الطبيعية في السعودية والمقدرة بنحو 823 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 38.3% من مساحة المملكة، وتمثل حوالي 66.5% من إجمالي مساحة المحميات الطبيعية في الوطن العربي، تليها المحميات الطبيعية في السودان، الجزائر، مصر، وسلطنة عُمان والتي تبلغ مساحة كل منها حوالي 124، 119، 97، 43 ألف كيلومتر مربع على الترتيب، وتشغل هذه المحميات مساحات تصل إلى 5.2%، 5.0%، 9.7%، 14% من المساحة الأرضية لهذه الدول على الترتيب، وتقدر مساحة المحميات الطبيعية في موريتانيا بنحو 17.4 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 1.7% من المساحة الكلية لها، بينما تتراجع مساحة المحميات الطبيعية في باقي الدول العربية إلى 5 آلاف كيلومتر مربع فأقل، كما لا توجد أي محميات طبيعية في بعض الدول العربية.

## جدول 1-25 المحميات الطبيعية والبحرية

| الدولة | المحميات الطبيعية | | | المحميات البحرية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة (ألف كم مربع) 1996 | % من المساحة 1996 | المساحة (ألف كم مربع) 2004 | % من المساحة 2004 | المساحة (ألف كم مربع) 2004 | % من المساحة 2004 |
| الأردن | 3.0 | 3.4 | 3.0 | 3.4 | .. | 0.1 |
| الإمارات | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| البحرين | .. | 1.2 | .. | 1.3 | .. | .. |
| تونس | 0.4 | 0.3 | 0.5 | 0.3 | 0.20 | 0.10 |
| الجزائر | 58.9 | 2.5 | 119.1 | 5.0 | 0.90 | .. |
| جيبوتي | 0.1 | 0.4 | 0.1 | 0.4 | .. | .. |
| السعودية | 49.7 | 2.3 | 823.3 | 38.3 | 5.20 | 0.20 |
| السودان | 86.4 | 3.6 | 123.6 | 5.2 | 0.30 | .. |
| سوريا | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الصومال | 1.8 | 0.3 | 5.0 | 0.8 | 3.30 | 0.50 |
| العراق | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| عمان | 34.3 | 11.1 | 43.3 | 14.0 | 29.6 | 9.6 |
| فلسطين | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| قطر | .. | 0.1 | .. | .. | .. | .. |
| الكويت | 0.3 | 1.5 | 0.3 | 1.5 | 0.3 | 1.5 |
| لبنان | .. | 0.5 | 0.1 | 0.5 | .. | 0.1 |
| ليبيا | 1.7 | 0.1 | 1.8 | 0.1 | 0.5 | .. |
| مصر | 7.9 | 0.8 | 96.6 | 9.7 | 76.7 | 7.7 |
| المغرب | 3.2 | 0.7 | 3.1 | 0.7 | 0.5 | 0.1 |
| موريتانيا | 17.5 | 1.7 | 17.4 | 1.7 | 15.0 | 1.5 |
| اليمن | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| **الوطن العربي** | **265.2** | **1.9** | **1237.2** | **8.8** | **132.5** | **0.9** |
| **العالم** | **8437.7** | **6.5** | **13740.8** | **10.7** | **4348.9** | **3.0** |

المصدر: -البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

## شكل(1-25) النسبة المئوية للمساحات المتصحرة و المهددة بالتصحر كنسبة من المساحة الكلية لأقاليم الوطن العربي

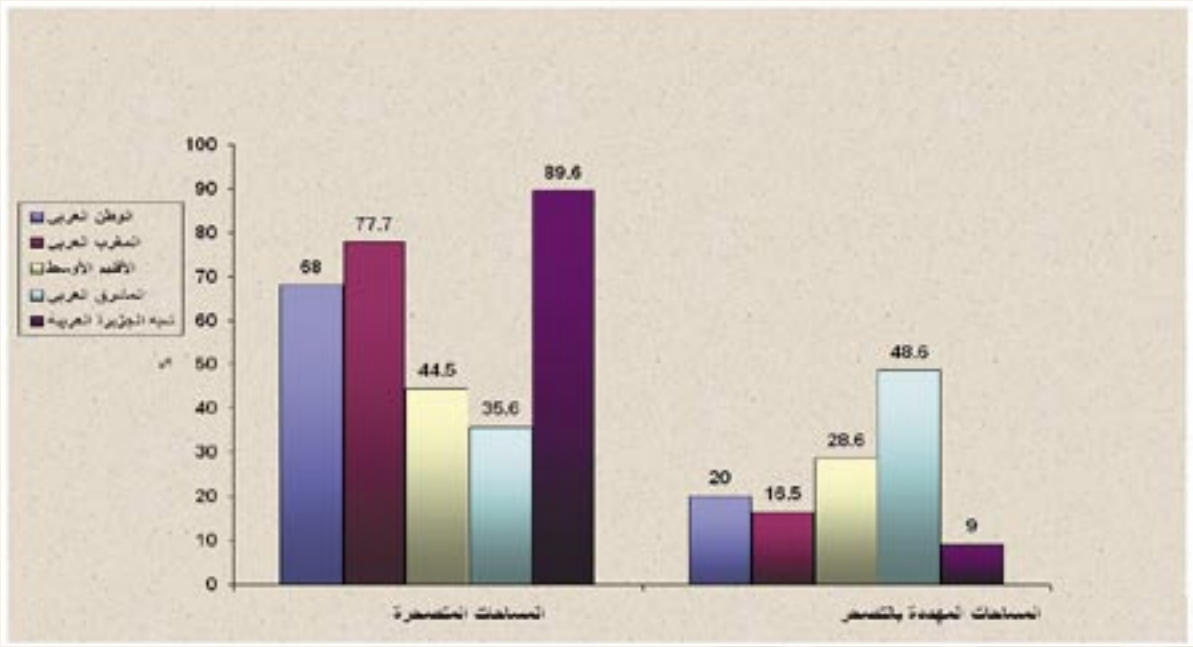

المناطق المحمية هي المناطق المحمية جزئياً أو كلياً ولا تقل مساحتها عن 1000 هكتار، وتقع في واحدة من خمسة تصنيفات، كما عرفها مركز متابعة المحافظة على البيئة العالمي على النحو التالي:

- المناطق المعزولة لأغراض علمية مع إعطاء منفذ محدود للعامة.
- الحدائق القومية ذات الأهمية الدولية (غير المتأثرة بالنشاط الإنساني أو المادي).
- الحدائق القومية للآثار الطبيعية ذات الخصائص الفريدة.
- المناطق الطبيعية المحمية وملاجئ الحياة البرية.

المناطق الخلوية الطبيعية والبحرية المحمية (مناطق طبيعية ثقافية).

## 4 - 3 مساحة المحميات البحرية:

وهو من المؤشرات الحديثة التي ظهرت لأول مرة ضمن إصدارة مؤشرات التنمية في العالم في عدد عام 2006 والتي تصدر عن البنك الدولي، وقد قدرت مساحة المحميات البحرية في المنطقة العربية عام 2004 بحوالي 132.5 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي، وهي مساحة تمثل نحو 3% فقط من مساحة المحميات البحرية على مستوى العالم والمقدرة في نفس العام بنحو 4.35 مليون كيلو متر مربع تمثل نحو 3.0% من مساحة العالم.

وتتركز المحميات البحرية في المنطقة العربية في ثلاث دول عربية هي: مصر، سلطنة عُمان وموريتانيا وتقدر مساحة كل منها بنحو 76.7، 29.6، 15.0 ألف كيلو متر مربع على الترتيب، وتمثل هذه المساحات حوالي 7.7%، 9.6%، 1.5% من مساحة هذه الدول على الترتيب، كما أنها تمثل حوالي 57.9%، 22.3%، 11.3% من المساحة الكلية للمحميات البحرية في الوطن العربي.

وتنخفض مساحة المحميات البحرية إلى 5 آلاف كيلومتر مربع فأقل في باقي الدول العربية.

**شكل (1-26) نسبة مساحة المحميات الطبيعية والمحميات البحرية إلى المساحة الكلية في الوطن العربي والعالم عامي 1996 و2004**

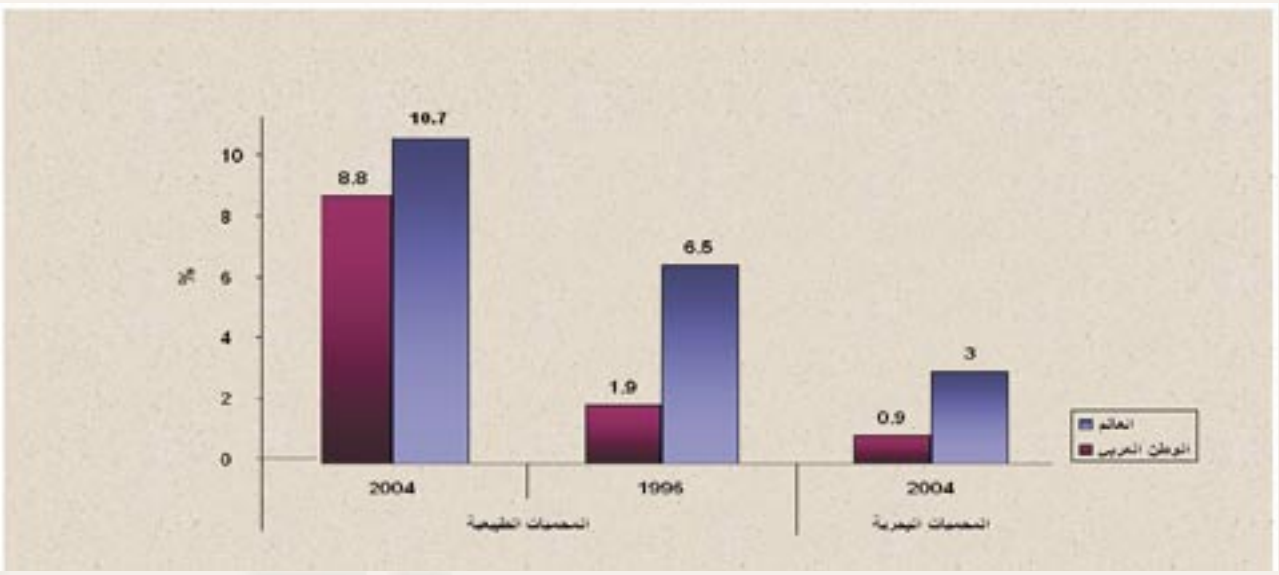


**الأجناس المهددة** هي عدد الأجناس المصنفة من قبل اتحاد متابعة المحافظة على البيئة العالمي، وهي أجناس في خطر أو غير معروفة على نحو كاف، والأرقام الموضحة عن الأجناس ليست بالضرورة أن تكون قابلة للمقارنة بين الدول بسبب تباين التصنيف وفترة التغطية حيث أنه بينما يكون عدد الطيور والثدييات معروفاً بوضوح، فإنه يصعب وضع تقديرات للنباتات ومع ذلك فالبيانات بالجدول (1-26) تحدد الدول التي تمثل مصادر رئيسية للتنوع الحيوي، وتوضح الالتزامات البيئية الطبيعية.

## 4 - 4 أجناس الثدييات:

توضح أعداد أجناس الثدييات في الدول العربية (لاتشمل الحيوانات الثديية البحرية) تبايناً كبيراً فيما بينها كما يوضحه الجدول (1-26)، حيث تصل أعدادها أقصاها في السودان عام 2004 بنحو 302 نوع والأنواع المهددة بالانقراض منها 16 نوعاً، يليها الصومال ولديها نحو 182 نوعاً مهدداً بالانقراض منها 15 نوعاً، وتتراوح أعدادها بين 100-130 نوع في المغرب، مصر، جيبوتي، العراق، والجزائر وتتراوح الأعداد المهددة منها بنحو 4-12 نوعاً، وتتراوح أعداد أجناس الثدييات بين حوالي 70-95 نوعاً في السعودية، موريتانيا، الأردن، ليبيا، سوريا، تونس، عمان، اليمن ولبنان، وتتراوح الأعداد المهددة بالانقراض في هذه الدول بين 3-12 نوعاً، ويقل عدد أنواع الثدييات لأقل من 50 نوعاً في كل من الإمارات، الكويت، البحرين، وقطر، وذلك كما هو موضح بالشكل (1-27).

## 4 - 5 أجناس الطيور:

عادة ما تحدد أجناس الطيور في الدول في إطار إمكانية رعايتها وتربيتها، وتتوزع أنواعها بين الدول وفقاً للعناصر البيئية والجغرافية المتوفرة لهذه الأجناس، ويوضح الجدول (1-26) والشكل (1-28) أن أجناس الطيور تصل لأقصى عدد لها وبما يزيد على 500 نوع في كل من السودان 952 نوعاً، الصومال 642 نوعاً، وموريتانيا 521 نوعاً، وتقدر الأنواع المهددة منها بالانقراض بنحو 10 أنواع في السودان، 13 نوعاً في الصومال وعدد 5 أنواع في موريتانيا.

ويتراوح أعدادها بين 400-500 نوع في كل من سلطنة عُمان، مصر، السعودية والمغرب وتتراوح الأنواع المهددة منها بالانقراض بحوالي 13-17 نوعاً.

وتقدر هذه الأعداد بحوالي 300-400 نوع في 10 دول عربية أخرى، وتتراوح الأعداد المهددة منها بالانقراض بين 6-18 نوعاً، وتقل أعداد أجناس الطيور عن 300 نوع في 3 دول عربية أخرى المهدد منها بالانقراض يتراوح بين 7-11 نوعاً.

جدول 1-26 التنوع الحيوي

| الدولة | الحيوانات الثديية | | الطيور | | النباتات العليا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الأنواع 2004 | عدد الأنواع المهددة 2004 | عدد الأنواع 2004 | عدد الأنواع المهددة 2004 | عدد الأنواع 2004 | عدد الأنواع المهددة 2004 |
| الأردن | 93 | 7 | 397 | 14 | 2100 | 0 |
| الإمارات | 30 | 5 | 268 | 11 | .. | .. |
| البحرين | 14 | 1 | 196 | 7 | .. | .. |
| تونس | 78 | 10 | 360 | 9 | 2196 | 0 |
| الجزائر | 100 | 12 | 372 | 11 | 3164 | 2 |
| جيبوتي | 106 | 4 | 312 | 6 | .. | .. |
| السعودية | 94 | 9 | 433 | 17 | 2028 | 3 |
| السودان | 302 | 16 | 952 | 10 | 3137 | 17 |
| سوريا | 82 | 3 | 350 | 11 | 3000 | 0 |
| الصومال | 182 | 15 | 642 | 13 | 3028 | 17 |
| العراق | 102 | 9 | 396 | 18 | .. | .. |
| عمان | 74 | 12 | 483 | 14 | 1204 | 6 |
| فلسطين | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| قطر | 8 | 0 | 151 | 7 | .. | .. |
| الكويت | 23 | 1 | 358 | 12 | 234 | 0 |
| لبنان | 70 | 5 | 377 | 10 | 3000 | 0 |
| ليبيا | 87 | 5 | 326 | 7 | 1825 | 1 |
| مصر | 118 | 6 | 481 | 17 | 2076 | 2 |
| المغرب | 129 | 12 | 430 | 13 | 3675 | 2 |
| موريتانيا | 94 | 7 | 521 | 5 | 1100 | 0 |
| اليمن | 74 | 6 | 385 | 14 | 1650 | 159 |

المصدر: -البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم، 2006

## 4 - 6 أجناس النباتات العليا:

يمثلها أجناس النباتات المحلية المتوفرة بالدولة، وعادة ما يصعب على كثير من الدول وضع تقديرات حقيقية لأجناس النباتات وتحديد الأنواع المهددة منها، وتشير البيانات المتاحة، بالجدول (1-26) لتقديرات هذه الأجناس في الدول العربية عام 2004، حيث يصل أعداد هذه الأجناس إلى 3000 نوع فأكثر في 6 دول عربية هي على الترتيب المغرب، الجزائر، السودان، الصومال، سوريا ولبنان، وتصل الأنواع المهددة منها بالانقراض إلى نحو 17 نوعاً في كل من السودان والصومال، بينما تنخفض إلى نوعين فقط في باقي دول هذه المجموعة.

وتتراوح أعداد أجناس النباتات بين 2000 لأقل من 3000 نوع في تونس، الأردن، مصر والسعودية وتقدر الأنواع المهددة منها بثلاثة أنواع فأقل. وتتراوح هذه الأجناس بين 1100-1900 نوع في ليبيا واليمن وموريتانيا ولم تحدد أعداد أجناس النباتات العليا في 7 دول عربية أخرى، كما يوضحه الشكل (1-29).

شكل(1-27) توزيع أعداد الحيوانات الثديية في الوطن العربي عام 2004

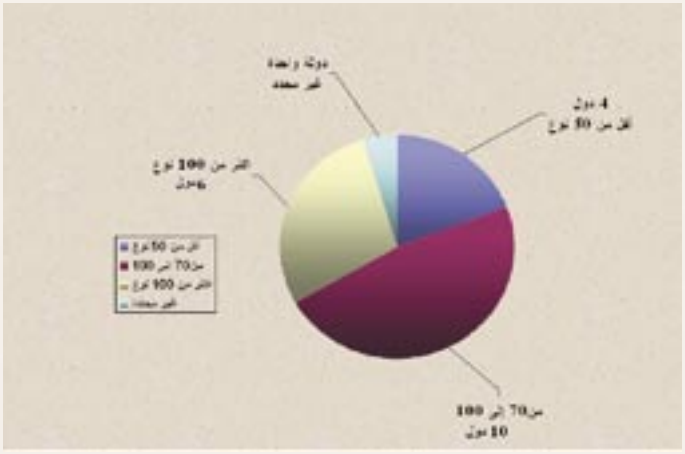


شكل (1-28) توزيع أعداد الطيور في الوطن العربي عام 2004

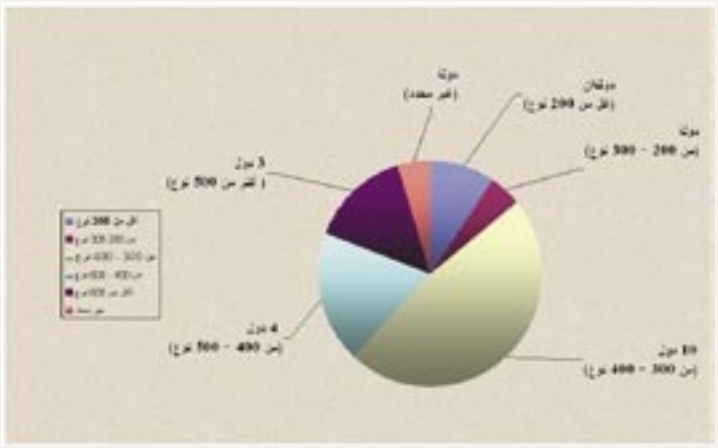

شكل (1-29) توزيع أعداد النباتات العليا في الوطن العربي عام 2004

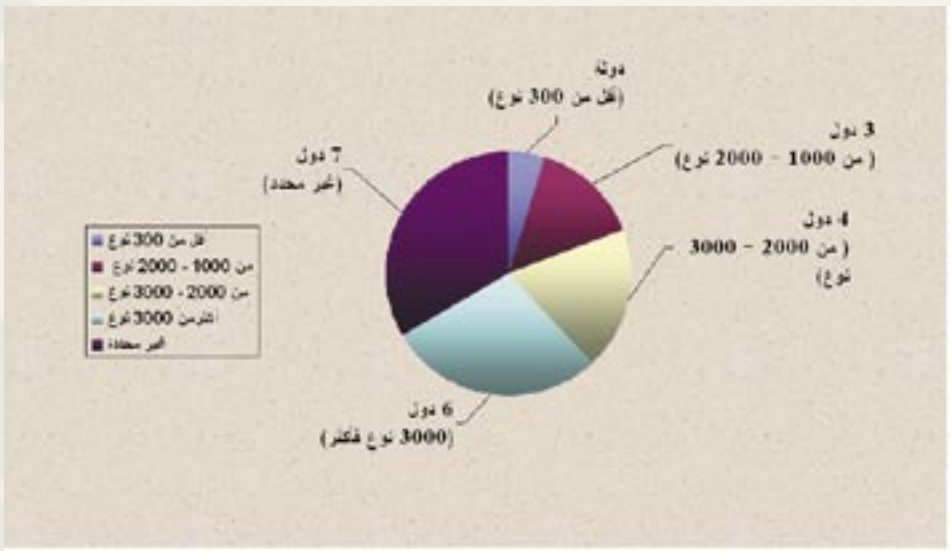

# الجزء الثاني

## مسارات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي

## تمهيد :

إن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي يمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية للعمل العربي المشترك. فالتنمية المستدامة تدل على مفهوم تلبية احتياجات الإنسان من خلال التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتقني والمحافظة على نظم وموارد الأرض الطبيعية، وهذا يستدعي المحافظة على موارد الأرض الطبيعية وعدم هدرها. فالتنمية المستدامة اصطلاح يرتبط بتحقيق تقدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية وهذا يتطلب تطوير مؤسسات وبُنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات والنقص في المعرفة والمعلومات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة، وذلك دعماً للرأسمال البشري والمحافظة على قدرة الموارد الطبيعية في خدمة استمرارية الحياة فيها. ومن هنا فالإنسان يمثل محور التنمية المستدامة فهي تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهة الاجتماعية وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أهمية مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. واتسع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، ما أدى إلى الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أكفأ وأقدر على نفاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي، فإن النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر في الأمد البعيد.

إن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية خلال الربع الأول من القرن الحالي يستدعي معرفة وفهماً عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناجمة من العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد. وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية في الوطن العربي.

## 1 - التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

### 1 - 1 تعريف التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

يشير مفهوم التنمية الزراعية المستدامة إلى إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. ومن منظور أشمل فإن التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي العملية التي يتم عبرها:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.
- توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.
- حفظ وصيانة – وإن أمكن تنمية ورفع – القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الإيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي وتدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي.
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السالبة ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

### 1 - 2 تحديات التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الوطن العربي:

تواجه الزراعة العربية العديد من التحديات التي تتمثل ليس فقط في محدودية ما تملكه الدول الأعضاء من موارد زراعية وإنما في القدرة على استغلالها بفعالية وتنميتها قياساً بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم ومن أهم هذه التحديات:

#### 1 - 2 - 1 زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه:

إن محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد والتدني الواضح في كفاءة المستخدم منها يشكل تحديات شديدة الوطأة على برامج التنمية الزراعية العربية، وتتضح هذه الحقيقة بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب، بل يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية كما هو الحال في بعض مشروعات أعالي نهر النيل. وبطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات المستهدفة تنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح آخر وموازي يتمثل في التعاون العربي في مجالات تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو حصاد المياه أو تنميتها أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة. هذا بالإضافة إلى النجاح العربي في مجال تنسيق التعاون فيما بين الدول العربية وغيرها من دول الجوار غير العربية والمتشاطئة معها في مجاري الأنهار. وإذا كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمراً أكثر صعوبة وأعلى تكلفة، فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط وتنفيذ

## إطار (1) الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية

تتفق جميع الدول العربية على أن التنمية البشرية هي هدف أساسي وتأكيدا منها على هذا الالتزام تبنت جميع هذه الدول على إعلان الألفية الذي اشتقت منه الأهداف التنموية الثمانية للألفية.
تعكس الأهداف التنموية للألفية تطلعات الإنسان الأساسية لحياة أفضل من خلال أهداف محددة بأرقام وأطر زمنية **وهي:**

**الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين:**
- خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يومياً إلى النصف بين عامي 1990-2015.
- خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990- 2015 .

**الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل:**
- مع حلول العام 2015، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، فتياناً وفتيات على حد سواء من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية.

**الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي وتمكين المرأة:**
- إزالة التفرقة بين الجنسين/النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل إن يتم مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم مع حلول العام 2015 كحد أقصى.

**الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال:**
- خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلث بين عامي 1990- 2015.

**الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات):**
- خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل ثلاثة الأرباع بين عامي 1990- 2015 .

**الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) الملاريا والأمراض الأخرى):**
- إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) بحلول عام 2015.
- إيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس حدوثها.

**الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية:**
- دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.
- خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف، بحلول العام 2015 .
- تحقيق تحسين ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مائة من مليون من القاطنين في المناطق العشوائية بحلول العام 2015.

**الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية:**
- المزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح ومتوقع السلوك وغير تمييزي .
- معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نمواً.
- التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية .

السياسات وبرامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمراً ممكناً على أن تؤخذ هذه الأمور بدرجة عالية من الاهتمام لتحتل موضعها المناسب في سلم أوليات الاهتمام التنموي على المستويين القطري والقومي.
وبصفة عامة فإن تنمية المتاح من الموارد وتحسين إدارتها واستخدامها يعد في الواقع من أهم تحديات التنمية في الوطن العربي، وقد يكون من المناسب أن تتبنى الدول العربية مجتمعة برامج وخططاً مشتركة للتعاون في مجال تنمية واستغلال الموارد الزراعية العربية وبخاصة موارد المياه والأراضي.

### 1 - 2 - 2 المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية:

تمثل المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية المعاصرة والمتلاحقة على الساحتين الإقليمية والدولية تحدياً من أهم التحديات أمام مسيرة التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي. ويتطلب ذلك بذل مزيداً من الجهود للتفاعل معها والحد من آثارها

السالبة وتعظيم الاستفادة من آثارها الايجابية إطار(1). ويشهد العالم تياراً مستمراً من التقدم العلمي، وتحرير تجارة السلع والخدمات، ويشهد أيضاً قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم على التكنولوجيا وتوجيهها وما لاشك فيه فإن من أهم التوجهات في هذا الصدد هو تطوير برامج الوعي والمعرفة بمتطلبات المواءمة مع تلك المتغيرات، تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية، تعزيز قدرات المنتجات الزراعية، تنسيق التجارة الزراعية العربية، وتبادل المعلومات التجارية الزراعية العربية وتطوير نظمها.

## 1 - 2 - 3 اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة:

شهد العالم طفرة في مجالات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج والإنتاجية، وأصبح إنتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع ومن الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها، ويعتبر استنباط الأصناف عالية الإنتاج والجودة والمتلائمة مع الظروف البيئية والمناخية والأقل احتياجا للمياه سمة من سمات العصر الحديث، ولا تتوقف البحوث عند حد، فالاختراعات متواصلة بل وصلت إلى عصر الاستنساخ ولم يعد مقبولاً أن تمثل الإنتاجية الهكتارية لبعض المنتجات النباتية في الدول العربية 50% من مثيلاتها في الدول المتقدمة، وكذلك الحال فيما يتصل بإنتاج اللحوم والألبان. إن استمرار الأوضاع في الزراعة العربية على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة والاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى يجعل من الصعوبة بإمكان الوصول بالزراعة العربية إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم ولا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف وتطوير أساليب الإنتاج، بل تمتد إلى نظم الري الحديثة والتسويق والإرشاد الزراعي. أي أن الدول العربية أمام أحداث ثورة زراعية تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل واستثمارات كبيرة. لعل الجهد الفردي لم يعد مناسباً لتحقيق التقدم على هذا المسار بل يحتاج الأمر إلى تعاون وتنسيق عربي لتحديث مراكز البحث وإمدادها بالوسائل الضرورية وخلق كوادر بحثية مدربة، وفي نفس الوقت تجنب التكرار وتبادل الخبرات، مما يزيد فعالية الجهود البحثية.

## 1-2-4 تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والقطري في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والزراعية:

ظلت السمة الأساسية خلال العقود الماضية هي إتباع كل قطر عربي سياسات اقتصادية زراعية تخصه ولا يراعي فيها البعد القومي إلا في حدود ضيقة هذا بالرغم من كفاءة الاتفاقيات الموقعة بين الأقطار العربية وعليه فإن أخذ البعد القومي عند وضع السياسات الاقتصادية والمالية بما فيها أسعار الضرائب والفائدة يمثل أداة فاعلة لتحقيق تعاون اقتصادي عربي يحقق أهداف الأمة في التنمية الشمولية ويساعد على إحراز معدلات نمو متسارعة وعلى صعيد القطاعات الزراعية ثبت من خلال تجربة العقود الماضية أن عدم تنسيق السياسات العربية ألحق أضرارا كبيرة بالزراعة العربية، ولم يتقدم أي قطاع زراعي عربي ليصل إلى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة.

## 1 - 2 - 5 زيادة فاعلية مؤسسات المزارعين وبخاصة صغارهم في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق:

يغلب على الزراعة العربية صغر حجم الملكية الزراعية وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار المزارعين يمثلون الأغلبية العظمى من إجمالي العاملين في القطاعات الزراعية العربية، وهؤلاء الزراع يفتقرون إلى الإمكانات المناسبة لتطوير وتحديث إنتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير وتحديث المؤسسات التي تجمعهم أمراً حيوياً لحمايتهم وزيادة دخولهم بزيادة الإنتاج وتسويقه. ويلاحظ أن المؤسسات الحالية الموجودة سواء كانت روابط مستخدمي المياه أو الجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية، أو إتحادات المنتجين وغيرها، تتطلب التطوير لتكون أكثر فاعلية ومقدرة على تحقيق أهداف صغار المزارعين بما يخدم القطاعات الزراعية العربية بصفة خاصة.

## 1 - 2 - 6 زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الملائمة:

من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفير الاستثمارات الضرورية، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار بيد أن القطاع الزراعي ليس من بين القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد على رأس المال المستثمر وطول دورة راس المال في بعض الأنشطة الزراعية وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية، من ناحية أخرى فإن الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي تحتاج إلى إعادة نظر كما أن توفير ضمانات كافية للمستثمرين للحفاظ على رؤوس أموالهم والاستقرار الأمني والسياسي وإتاحة الفرص للتصدير تقديم تسهيلات مناسبة تقع كلها على عاتق الحكومة في الدرجة الأولى، وعليه فإن الدول العربية أمام تحد متعدد الجوانب، ويتضمن ذلك تحد في خلق الاستقرار السياسي والأمني، تحد لرفع العائد من رأس المال المستثمر تحد في تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج للحد من مخاطر الاستثمار ثم تحد في تفعيل اتفاقيات الاستثمار وفي مقدمتها الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في إطار جامعة الدول العربية.

### 1 - 2 - 7 تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية:

إن الفوارق الكبيرة بين مستويات الحياة في الحضر والريف تجعل من الريف عاملاً للطرد وتخلق عدم استقرار في المجتمعات الريفية العربية. ففي جانب الدخل، ينخفض دخل سكان الريف عن دخل سكان الحضر، وترتفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ بين سكان الريف، حيث أوضحت الدراسات أن 44.6% من سكان الريف العربي (في 12 دولة عربية) يعيشون تحت خط الفقر. وفي جانب الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها فأنها ليست متوفرة بشكل مناسب في كثير من البلدان العربية. وإذا كان المجتمع الريفي العربي هو عصبة الزراعة العربية فإن الزراعة تتأثر بشدة وأحوال المجتمع الريفي. فكلما كان المجتمع الريفي يستشعر الأمان الاجتماعي والرعاية وتوفير احتياجاته الأساسية وتوفير فرص عمل مناسبة وخلق مصادر متنوعة للدخل كلما تحقق استقرار الزراعة، وتمهد السبيل إلى تطورها وتقدمها.

### 1 - 2 - 8 توفير الغذاء الآمن للسكان:

منذ عقود طويلة والدول العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي قومي عربي وتوفير الغذاء الآمن للشعوب العربية، وإذا كانت الدول العربية قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الرئيسية، فإن جودة هذه السلع في جانب منها هو دون المواصفات القياسية العالمية ومازلنا نرغم لذلك في أمس الحاجة إلى سياسات قومية مدعومة بسياسات قطرية تحقق أمناً غذائياً بجودة مناسبة، وما زال هذا الهدف لم يتحقق وصعب المنال بدون تنسيق عربي حقيقي وفاعل.

### 1 - 2 - 9 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية :

إن الزراعة العربية في تحد كبير، يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، ومتطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة الحديثة بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية هذا إلى جانب إتباع الممارسات الزراعية الجيدة، والحد من استخدام الأسمدة والمبيدات والاهتمام الكافي بالزراعة العضوية والمقاومة الحيوية، وإفساح الطريق أمام القطاع الخاص، وهذا يقتضي العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية والتسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية وهناك العديد من الدول العربية التي تتمتع بمزايا نسبية عالية في إنتاج مجموعات متعددة من المنتجات الزراعية يمكن دعمها بزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية.

## 1 - 3 مبادرات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي:

### 1 - 3 - 1 بيان قمة تونس للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي :

صدر هذا البيان عن اجتماع قادة الدول العربية في تونس خلال الفترة 22-23 مايو (ايار) 2004، وذلك استشرافاً لمستقبل إنتاج غذائي آمن في الوطن العربي واستدامة الموارد الزراعية العربية، وانطلاقاً مما تزخر به المنطقة العربية من موارد زراعية وطبيعية، وضرورة العمل على الاستخدام الأمثل والرشيد لتلك الموارد. ويدعو البيان إلى :

1. تنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار استراتيجية تنموية زراعية عربية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتحقق غايات الإندماج الاقتصادي العربي.
2. قيام القطاع الخاص بتخصيص المزيد من الاستثمارات لإقامة مشروعات وبرامج زراعية مشتركة في إطار الاستخدام التكاملي للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.
3. تطوير وتدعيم إقامة البنيات والمرافق والخدمات المساندة للعمليات الإنتاجية والتسويقية بما يساهم في تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية.
4. نقل وتوطين التقانات والنظم الزراعية والمعلوماتية الملائمة، ودعم البحوث الزراعية العربية المشتركة، والاهتمام ببناء القدرات العربية في هذه المجالات، بما يساعد على توفير مقومات التحديث والتطوير في الزراعة العربية.
5. إزالة كافة مهددات ومعوقات انسياب السلع الزراعية بين الدول العربية التزاماً بإحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
6. قيام الشركات الزراعية العربية، ومؤسسات التمويل العربية، والجهات المعنية في الدول العربية، بتنسيق جهودها للعمل على إقامة مشاريع تكاملية عربية في عدد من المجالات الزراعية الحيوية للأمن الغذائي العربي، وخاصة منها الحبوب، والسكر، والزيوت النباتية، والثروة الحيوانية، والاستفادة من خبرات المنظمات العربية المتخصصة، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في مجالات دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية كبيت خبرة.
7. تطوير وتنسيق إجراءات ولوائح الصحة والصحة النباتية والحيوانية وحقوق الملكية الفكرية في المجالات الزراعية بما يتماشى مع الإجراءات والاتفاقيات الدولية في هذه المجالات، وبما لا يعوق التجارة البينية في المنتجات والسلع الزراعية العربية.

### 1 - 3 - 2 إعلان القاهرة لمبادئ التعاون العربي في استخدام وتنمية وحماية الموارد المائية العربية:

صدر هذا الإعلان عن اجتماع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والوزراء المسئولين عن المياه والري العربي، في المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه، الذي عقدته المنظمة في القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 29-30 أبريل (نيسان) عام 1997. وقد أكد الإعلان على إلتزام أصحاب المعالي الوزراء باتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي تساهم في تحقيق الأمن المائي اللازم لضمان وتواصل الأمن الغذائي العربي.

### 1 - 3 - 3 إعلان أبو ظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر:

صدر هذا الإعلان عن اجتماع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسئولين عن شئون الزراعة في الدول العربية، في الدورة العادية السابعة والعشرين للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي عقد في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 28 -30 أبريل (نيسان) 2002.

و قد أكد الإعلان على:

- التزام أصحاب المعالي الوزراء باتخاذ مجموعة من التدابير والآليات التي تدعم تحقيق التنمية الزراعية ومكافحة التصحر في الوطن العربي.
- تنسيق الجهود لتفعيل العمل العربي المشترك لأجل تسخير الطاقات وتوفير البيئة الملائمة الفنية والتشريعية والمؤسسية.
- العمل على تطوير القطاعات الإنتاجية الزراعية العربية والصناعات المرتبطة بها واتباع سياسات وبرامج لترشيد استغلال الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والبيئية وتحسين كفاءة استخدامها.
- التصدي لمظاهر وأسباب التدهور في الموارد الطبيعية بتفعيل السياسات والضوابط للحد من الممارسات الخاطئة في الزراعة والرعي والغابات والأسماك.
- التنسيق والتعاون في مجالات إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية، والاستفادة من الموارد المالية والآليات التي تتيحها الاتفاقيات والقرارات الدولية للتنمية المستدامة ومكافحة التصحر.
- بناء القدرات في مختلف التخصصات الزراعية والبيئية ذات الصلة بقضايا التنمية الزراعية المستدامة ومكافحة التصحر وإعطاؤها اهتماماً أكبر.
- تكثيف حملات التوعية الإعلامية وتطوير مناهج التعليم لتعميق الوعي وزيادة المعرفة والإدراك بقضايا التنمية الزراعية من منظور الاستدامة للموارد الطبيعية.
- تعزيز وتدعيم المؤسسات البحثية العربية، وتشجيع الابتكار في مجالات نقل التقانات الزراعية الحديثة لمكافحة التصحر.
- التأكيد على مبدأ المشاركة وتشجيع الاستثمار في برامج ومشروعات التنمية الزراعية وتعزيز دور التنظيمات غير الحكومية في هذه المجالات.
- تشجيع الاستثمار العربي المشترك في المشروعات التنموية الزراعية التي تدعم الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية العربية تحقيقاً لاستدامتها.

التأكيد على أهمية التنسيق بين المواقف العربية تجاه القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة التي تتضمنها سياسات منظمة التجارة العالمية ولحماية المصالح العربية لضمان أمنها الغذائي، وللتصدي لأي حصار غذائي يفرض عليها.

-تأييد ودعم أصحاب المعالي الوزراء للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باعتبارها المؤسسة العربية المنوط بها تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

### 1 - 3 - 4 المبادرة العربية حول التنمية المستدامة:

أعدت المبادرة في اجتماع الوزراء العرب المسؤلين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة بالقاهرة في 24 أكتوبر 2001 لإعداد الخطاب العربي إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا 2-11 سبتمبر 2002. وقد أعلن أصحاب المعالي الوزراء العرب المسئولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة، إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع إستراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتبوء بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية، ويتطلب أيضاً صياغة أولويات العمل العربي المشترك على نحو يعزز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وبخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ 77 والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية.

- وقد أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في مايو 2004 القرار (ق. ق: 272 د. ع (16) 23/ 2004/5) باعتماد مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية في إطارها العام، والعمل على أعلى المستويات

للترويج واستقطاب الدعم اللازم لها. ودعا القرار الدول العربية إلى تنفيذ المبادرة في شقها الوطني من خلال المؤسسات المعنية بالبيئة واللجان الوطنية ذات العلاقة، كما دعا منظمات الأمم المتحدة والجهات المانحة وصناديق ومؤسسات التمويل العربية إلى دعم جهود الدول العربية في تنفيذ المبادرة.

### 1-3-5 قرارات القمة العربية بشأن استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين:

قرر مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه على نتائج لقاء كبار مسؤولي السياسات الزراعية وإدراكاً منه للتحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في المنطقة العربية وتثمين اللجهود والدور الذي تقوم به المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ولتوفير انطلاقة جديدة للعمل الزراعي العربي المشترك تمكنه من المنافسة والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

تكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعة (الزراعة العرب) باستكمال إعداد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ إلى الأسواق العالمية وبما يحقق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية، ووضع الآليات اللازمة للتنفيذ وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها.

كما أصدرت القمة العربية بالرياض في مارس (آذار) 2007 القرار رقم (ق ق 393 دع (19) – 2007/3/29) الآتي نصه:

1- الموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة [وثيقة مستقلة، مستند رقم ج 03/79 (02/07) 05 – د (0002)].

2- اعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي .

3- دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة، وتقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## 2 - الأطر والتنظيمات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية:

إضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي تضطلع بدورمهم في مجال التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، هناك عدد من المؤسسات المعنية بهذا المجال في المنطقة، ومن بينها ما يلي:

### 2 - 1 مجلس وزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة:

أنشئ في نطاق الجامعة العربية ويتكون من الوزراء المسؤلين عن شؤون البيئة ويهدف إلى تنمية التعاون العربي في مجالات شؤون البيئة والتنمية المستدامة، وخاصة فيما يلي:

1- وضع إستراتيجية عربية لإدارة البيئة وحمايتها وذلك بعد تشخيص وتحديد المشاكل البيئية الرئيسية وأولويات العمل اللازم لمواجهتها التكون إطار اللإستراتيجيات القطرية وأساساً لخطط وبرامج ومشروعات العمل العربي المشترك في شؤون البيئة وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والإتحادات النوعية ذات العلاقة.

2 - العمل على وضع وتعزيز وتوحيد المواصفات والمقاييس والمحددات اللازمة للتقويم البيئي.

3- العمل على إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل ومستويات التخطيط وجعلها جزءاً لا يتجزأ من التنمية واعتماد مبدأ التقويم البيئي لمشروعات التنمية وإعداد الدراسات الخاصة به كجزء من دراسات الجدوى لهذه المشروعات ونشر وتعميم الوسائل الكفيلة بذلك.

4- تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن حماية وصون وتحسين البيئة وأن تكون لها جهة متخصصة ترعى شؤون البيئة والتعاون مع الهيئات التطوعية العاملة في هذا المجال.

5- تشجيع أنماط الاستهلاك وتقنيات الإنتاج التي تتلاءم مع المتطلبات الحقيقية للمواطن العربي وتنسجم مع الموارد البيئية المحلية والعمل على الحد من استعمال المواد والتقنيات ذات الآثار البيئية الضارة.

6- العمل على نشر الوعي البيئي وحث وسائل الإعلام العربية ومؤسسات التعليم المختلفة ومراكز البحوث على تكثيف جهودها الرامية إلى حماية وصون البيئة من خلال برامجها والتركيز على الارتباط الوثيق بين التربية البيئية وأهداف التنمية.

7 - وضع نظام شامل لحماية البيئة يتضمن القواعد الأساسية للمحافظة عليها وحمايتها.

8- الاهتمام بوضع التشريعات والأنظمة والمصطلحات المتعلقة بالبيئة والعمل على الانضمام إلى المواثيق الإقليمية والدولية التي تعالج قضايا البيئة.

9- العمل على جمع المعلومات الخاصة بالوضع البيئي في الوطن العربي والأنشطة البيئية المختلفة من قبل الجهات المختصة في الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة وتيسير سبل تبادلها للاستفادة منها وإعداد دليل بالخبرات العربية المتوفرة في مجال شؤون البيئة.

10- تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية المهتمة بقضايا البيئة وتسليط الأضواء على الممارسات الخطيرة التي تهدد البيئة العربية.

11- تقديم التوصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لتعزيز العمل العربي المشترك في مجال البيئة وحمايتها.
12 - وضع الخطط القومية لمواجهة المشاكل البيئية الطارئة.
13 - العمل على حماية الثروات الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في الوطن العربي وصون التراث الحضاري العربي والإسلامي والمحافظة عليه.
14- يتولى المجلس مهمة تنسيق جهود الدول العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وإعداد تقارير دورية ترفع إلى مجلس الجامعة تتضمن بيانا بحالة البيئة والتقدم المستمر في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة .

## 2 - 2 مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري):

تأسس بناء على قرار من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في دورتهم الثالثة التي عقدت في دمشق في ديسمبر 1991 وبدأ العمل به في بداية عام 1993. ويضم المركز في عضويته كافة الدول العربية بالإضافة إلى الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.. وهو يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات البيئية عن طريق نشر مهارات الإدارة البيئية ونقل التقنيات وتطوير التربية البيئية وتشكيل السياسات البيئية لتحقيق أهداف أجندة القرن الحادي والعشرين البيئية بغية الوصول إلى التنمية المستدامة.

## 2 - 3 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP):

أنشئ اليونيب على أثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في ستوكهولم في عام 1972. ورسالته هي أن يكون رائداً ومشجعاً لقيام شراكات لرعاية البيئة على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة. وأولوياته الرئيسية تشمل:
الرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة.
تشجيع الأنشطة البيئية على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها.
زيادة الوعي العام بالقضايا البيئية.
تيسير تبادل المعلومات عن التكنولوجيات السليمة بيئياً.
تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسسية للحكومات.

## 2 - 4 المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد):

أكساد هو مركز إقليمي للدراسات والبحوث المتعلقة بتنمية المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي، أنشئ في عام 1971 في نطاق جامعة الدول العربية، ويتألف من الدول الأعضاء في الجامعة والتي ترتبط باتفاقية إنشائه. مقره الرئيسي في دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية، ويشرف عليه مجلس وزراء الزراعة العرب. لقد كان قرار الدول العربية بإنشاء أكساد منطلقاً من أهمية المناطق الجافة وشبه الجافة العربية بالنسبة لمستقبل التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي فيها حيث إن نحو 90% من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة. يقوم أكساد بالأبحاث والدراسات والتدريب في المجالات التالية:
1 - حصر وتقييم إمكانات وخصائص الموارد الطبيعية الزراعية .
2- حماية الموارد الطبيعية الزراعية من التدهور والتلوث وتنميتها وتحديد الأشكال والبدائل المثلى لإعادة تأهيل واستثمار المناطق المتدهورة .
3 - توليد ونقل وتطويع وتوطين التقنيات الزراعية الملائمة.
4- حصر وتقييم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المناطق الإنتاجية وتحديد سبل ووسائل رفع كفاءتهم الإنتاجية ومستوى معيشتهم.
5 - التنمية المتكاملة والمستدامة لمناطق محددة .
6 - تطوير الكفاءة الإنتاجية للأنواع والسلالات النباتية والحيوانية ومصادر تغذيتها.
7 - تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية الزراعية .

# 3 - مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي ومتطلبات التنمية الزراعية المستدامة:

## 3 - 1 اتجاهات نمو الإنتاج الزراعي:

يُعتبر القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث أهميته في الناتج الإجمالي واستيعابه لقوة العمل، وأهميته في الميزان التجاري، ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان. وفيما يلي مؤشرات أداء القطاع الزراعي العربي ومتطلبات التنمية الزراعية المستدامة في بعض الدول العربية وكما موضح بجدول (3-1) فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج

المحلي الإجمالي تنخفض نسبياً في دول الخليج العربي حيث يساهم النفط بالقدر الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ويكتسب القطاع الزراعي أهميته في دول المغرب العربي والمشرق العربي وشمال أفريقيا من حيث إنه قطاع اقتصادي رائد ومهم وما له من إسهامات في تحقيق الاكتفاء الذاتي. تتباين مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003-2005 بين دول شمال أفريقيا حيث ارتفعت النسبة في السودان ، الجزائر وانخفضت في مصر وموريتانيا خلال الفترة 2003 - 2005.

جدول 3-1 مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال الفترة 2003 - 2005

| الدولة | قيمة الناتج المحلي الإجمالي | | | قيمة الناتج الزراعي الإجمالي | | | مساهمة القطاع الزراعي% | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2003 | 2004 | 2005 | 2003 | 2004 | 2005 | 2003 | 2004 | 2005 |
| الأردن | **10160** | 11515 | 12861 | 252 | 276 | 305 | 2.5 | 2.5 | **2.5** |
| البحرين | 9699 | 11012 | 13765 | 61 | 54 | 71 | 0.64 | 0.60 | 0.38 |
| الجزائر | 68007 | 85003 | 102500 | 6589 | 8032 | 7866 | 9.69 | 9.18 | - |
| **السودان** | 19121 | 22019 | 28462 | 7164 | 8334 | 10068 | 45.6 | 39.8 | 39.4 |
| **سوريا** | 21688 | 23501 | 25092 | 5380 | 5409 | 5733 | 24.82 | 23.05 | - |
| **العراق** | 10621 | 257 | 31719 | 2006 | 2347 | 2940 | 10.08 | 9.47 | - |
| **فلسطين** | 4325 | 4131 | 4131 | 532 | 403 | 403 | 12.26 | 9.72 | - |
| **عمان** | 21784 | 25778 | 29675 | 423 | 441 | 455 | 1.3 | 1.2 | 1.0 |
| **قطر** | 23701 | 28451 | 34184 | 55 | 55 | 59 | 0.23 | 0.19 | - |
| **الكويت** | 47823 | 59267 | 80781 | 217 | 241 | 268 | 0.47 | 0.43 | - |
| **مصر** | 81500 | 71505 | 89171 | 12718 | 11133 | 12545 | 15.61 | 14.18 | - |
| **موريتانيا** | 1164 | 1346 | 1601 | 219 | 234 | 282 | 18.81 | 17.38 | - |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة

## 3-1-1 المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية:

تشمل المشاكل التي تواجه القطاع الظروف المناخية، محدودية الأراضي الزراعية وموارد المياه، ملوحة الأراضي الزراعية، تدني مستويات الإنتاجية في الزراعات البعلية، صغر الحيازات وتفتتها، ضعف التكامل النباتي الحيواني، نقص الأعلاف الحيوانية، صعوبات التمويل والتسويق لصغار المزارعين هذا إلى جانب مشاكل تتعلق بالسياسات الزراعية المطبقة، جدول (3-2).

جدول (3-2) أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الإنتاج الزراعي في الدول العربية

| الدولة | المشاكل |
|---|---|
| **الأردن** | - قلة الأمطار وتذبذبها من سنة لأخرى.<br>- صغر الحيازات التي أصبحت غير كافية في معظمها لإعاشة أسرة متوسطة الحجم.<br>- تدني العائد الاقتصادي من الزراعات البعلية .<br>- معظم المزارعين في مناطق الزراعة البعلية هم مزارعون تقليديون.<br>- محدودية موارد المياه وتراجع كميات المتاح منها.<br>- ازدياد ملوحة مياه الري في الأراضي المرتفعة.<br>- ضعف خدمات الإرشاد بناءً على حاجة الأسواق المحلية.<br>- ضعف التكامل في الإنتاج بين القطاعين النباتي والحيواني.<br>- عدم ارتباط الإنتاج بالطلب في السوق. |
| **البحرين** | - محدودية الأراضي الزراعية .<br>- ارتفاع الملوحة في مياه الري.<br>- طبيعة المناخ.<br>- معظم العمالة الزراعية من كبار السن.<br>- نظام الحيازة الزراعية وعلاقة الإنتاج .<br>- مشاكل التسويق.<br>- النقص في الأعلاف والأغذية الحيوانية.<br>- الصيد الجائر. |
| **الجزائر** | - الكوارث المناخية الجوية.<br>- النتائج العديمة الأهمية للقطاع الفلاحي.<br>- عوائق الوصول للتمويل.<br>- التأخر التقني لنظم الإنتاج.<br>- سيطرة الفلاحة المعيشية. |

| | |
|---|---|
| **السودان** | - ضعف استخدام التقانات الحديثة.<br>- غياب الكادر البشري.<br>- التذبذب في الأسعار.<br>- عدم وجود سياسات تحمي المنتج في ظرف الكوارث. |
| **سوريا** | - الظروف المناخية.<br>- تفتيت الحيازة الزراعية.<br>- ضعف الموارد المائية.<br>- تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة .<br>- المتغيرات في الاقتصاد العالمي.<br>-ارتفاع مستوى المنافسة وتقلص فرص وصول السلع غير المنافسة إلى الأسواق العالمية.<br>- نقص في مياه المصادر المختلفة وبخاصة المياه الجوفية.<br>- تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحر.<br>-عدم الأخذ بالبعد البيئي والاستدامة في المحافظة على الموارد الطبيعية وسلامتها. |
| **العراق** | - سيادة الأساليب الإنتاجية التقليدية وقلة المكننة الزراعية المستخدمة.<br>- الظروف المناخية وطبيعة التربة.<br>- استمرار التدهور الزراعي البيئي في العراق ، وتدهور الحقول المروية.<br>-النظم المستخدمة في القطاع الزراعي تفتقر إلى قاعدة معلوماتية شاملة وحديثة ومتخصصة.<br>- ضعف السياسات والخدمات. |
| **فلسطين** | - عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية.<br>- تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي.<br>- الحد من حرية حركة السلع.<br>- محدودية المياه والأراضي الزراعية وزيادة المنافسة عليها.<br>- ضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية. |
| **عمان** | - قلة الموارد المائية والأمطار.<br>- تعرض بعض المحاصيل الرئيسية للآفات والأمراض الزراعية.<br>- ارتفاع نسبة الملوحة في بعض الأراضي الزراعية.<br>- قلة الأيدي الوطنية العاملة والمدربة.<br>- عدم تكثيف استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة.<br>- قلة الاستثمارات المالية الموجهة للمشاريع الزراعية. |
| **قطر** | - الظروف الطبيعية والمناخية من درجات حرارة عالية وشح في الموارد المائية.<br>- عدم وجود سياسة زراعية واضحة.<br>- عدم توفر الدعم المادي الكافي للأنشطة الزراعية.<br>- نقص الكوادر الفنية المتخصصة.<br>- صغر حجم الحيازات الزراعية. |
| **الكويت** | - الظروف المناخية القاسية.<br>- سوء إدارة الأراضي.<br>- تفتيت الأرض إلى ملكيات صغيرة.<br>- الاستغلال غير المرشد للمياه الجوفية. |
| **مصر** | - ارتفاع مستوى الماء الأرضي وسوء الصرف الحقلي.<br>- سوء استخدام مياه الري.<br>- نقص وتدهور خصوبة التربة.<br>- محدودية المساحة والتأثير السلبي.<br>- ارتفاع واختلاف مناسيب سطح الأرض. |

| | |
|---|---|
| **موريتانيا** | - تذبذب معدلات الأمطار.<br>- نقص رأس المال المطلوب لتحسين نوعية الإستصلاحات.<br>- نقص المياه وانتشار مرض البيوض. |

## 3 - 2 اتجاهات استغلال الموارد الطبيعية:

### 3 - 2 - 1 الموارد الأرضية:

تشير الإحصائيات إلى انخفاض الأراضي الزراعية في العديد من الدول العربية وذلك لعدة عوامل من أهمها التوسع السكني والخدمي والصناعي على حساب الأراضي الزراعية. تعتبر الأرض ثروة طبيعية وهي أساس النشاط الزراعي وتمتاز بالندرة في كلا البلدان المتقدمة والنامية ولكن ندرتها تزداد في البلدان النامية بسبب الضغط السكاني وعدم استغلال الموارد الأرضية بالشكل الأمثل والتوسع العمراني.

يوضح الجدول (3-3) نسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية على مستوى الدول العربية وعلى المستوى العام في الوطن العربي تبلغ المساحة المزروعة نحو 5.1% من المساحة الجغرافية للوطن العربي. وتبلغ النسبة نحو 29.6% في السودان ونحو 12.6% في المغرب، ونحو 11.7% في الجزائر، وتتراوح بين 9.9% و 4.9% في العراق، وسوريا، وتونس والسعودية، ومصر.

**جدول (3-3) الموارد الأرضية والسكان في الوطن العربي عام 2005**
**المساحة بالألف هكتار عدد السكان بالألف نسمة**

| الدولة | المساحة الجغرافية | المساحة المزروعة | نسبة المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية | نسبة المساحة المزروعة من المساحة المزروعة في الوطن العربي | إجمالي عدد السكان | نسبة من إجمالي الوطن العربي (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 8928.7 | 400.1 | 4.5 | 0.6 | 5485.0 | 1.7 |
| الإمارات | 8360.0 | 247.8 | 3.0 | 0.3 | 4164.6 | 1.3 |
| البحرين | 70.7 | 4.7 | 6.6 | 0.0 | 724.0 | 0.2 |
| تونس | 16230.0 | 5180.0 | 31.9 | 7.2 | 10031.1 | 3.2 |
| الجزائر | 238174.1 | 8389.6 | 3.5 | 11.7 | 33156.0 | 10.4 |
| جيبوتي | 2320.0 | 0.4 | 0.0 | 0.0 | 681.1 | 0.2 |
| السعودية | 214969.0 | 4357.0 | 2.0 | 6.1 | 23262.0 | 7.3 |
| السودان | 250000.0 | 21128.5 | 8.5 | 29.6 | 35397.0 | 11.2 |
| سوريا | 18518.0 | 5562.3 | 30.0 | 7.8 | 20479.0 | 6.5 |
| الصومال | 63766.0 | 1500.0 | 2.4 | 2.1 | 11650.0 | 3.7 |
| العراق | 43505.3 | 7093.5 | 16.3 | 9.9 | 27963.0 | 8.8 |
| عمان | 30950.0 | 63.6 | 0.2 | 0.1 | 2508.0 | 0.8 |
| فلسطين | 620.7 | 182.1 | 29.3 | 0.3 | 4111.0 | 1.3 |
| قطر | 1143.0 | 27.1 | 2.4 | 0.0 | 796.2 | 0.3 |
| الكويت | 1781.8 | 8.8 | 0.5 | 0.0 | 2745.2 | 0.9 |
| لبنان | 1040.0 | 268.0 | 25.8 | 0.4 | 4622.4 | 1.5 |
| ليبيا | 175954.0 | 2644.0 | 1.5 | 3.7 | 6077.3 | 1.9 |
| مصر | 100160.0 | 3521.6 | 3.5 | 4.9 | 70668.0 | 22.3 |
| المغرب | 71085.0 | 8988.3 | 12.6 | 12.6 | 30117.2 | 9.5 |
| موريتانيا | 103070.0 | 282.3 | 0.3 | 0.4 | 2906.5 | 0.9 |
| اليمن | 55500.0 | 1609.4 | 2.9 | 2.3 | 19750.0 | 6.2 |
| الوطن العربي | 1406146.2 | 71459.2 | 5.1 | 100.0 | 317294.7 | 100.0 |

**المصدر:-** "PovertyTargetingSystem" إعداد مؤسسة البحوث والاستشارات بطلب من صندوق التنمية الاقتصادي الاجتماعي 2002

## 3 - 2 - 2 الموارد المائية:

تعتبر المياه العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية في معظم الدول العربية وهي العنصر الأكثر ندرة وتختلف مصادر المياه من دولة إلى أخرى وتختلف كذلك الاستخدامات ويوضح جدول (3-4) المصادر والإيراد السنوي للمصادر والكمية المستغلة في بعض الدول العربية.

جدول (3-4) الموارد المائية فى بعض الدول العربية

| الدولة | المصدر | الإيراد السنوي | الكمية المستغلة |
|---|---|---|---|
| الأردن | - الأمطار<br>- مياه جوفية<br>- مياه سطحية | - 12000مليون م$^3$<br>- 12000 مليون م$^3$<br>- 1035 مليون م$^3$ | -يستعمل القطاع الزراعي 65%من مجمل كمية المياه المستهلكة.<br>- تعتمد الزراعة المروية على 80 مليوم م$^3$ سنوياً من المياه السطحية (الأودية، السيول، الينابيع).<br>- 200 مليون م$^3$ سنوياً من المياه الجوفية لأغراض الزراعة . |
| البحرين | - المياه الجوفية<br>- تحلية مياه البحر<br>- مياه الصرف الصحي المعالجة<br>- مياه الصرف الزراعي<br>- مياه الأمطار | - 219 مليون م3<br>- 82 مليون م3<br>- 50 مليون م3<br>- 3 ملايين م3<br>- 75 ملم | -الزراعة تستهلك 56%من إجمالي استهلاك المياه.<br>- 73%من كمية المياه الجوفية المتاحة للاستخدام . |
| الجزائر | - الأمطار<br>- المسطحات<br>- مياه جوفية<br>- السدود | 400 ملم<br>19 متر$^3$<br>382 متر$^3$<br>500 متر$^3$ | -من السدود 45مليارم$^3$، 49م$^3$ جوفية مستغلة لأغراض مختلفة. |
| السودان | - النيل الأزرق<br>- النيل الأبيض<br>- مياه جوفية | 50 مليار متر $^3$<br>55 مليارمتر$^3$<br>9 مليارات متر$^3$ | - مياه الشرب 450مليون متر $^3$<br>- الزراعة 850 مليون متر$^3$ |
| سوريا | - الأمطار<br>- مصادر ثابتة<br>- مياه جوفية<br>- مياه سطحية | - 45 مليار م$^3$<br>- 17 مليار م $^3$<br>- 58 مليار م $^3$<br>- 71 مليار م $^3$ | حصة الفرد من إجمالي المياه (شراب-زراعة-صناعة، 8826 م $^3$/ فرد/ سنة )<br>- من المياه الجوفية (شرب – استخدام منزلي، 7028 م3/فرد/سنة<br>-نصيب الفرد من الاحتياجات المائية للأغراض الزراعية 8819 م3/فرد/سنة . |
| العراق | - نهر دجلة والفرات<br>- مياه جوفية | - 77مليارمترمكعب<br>- 2 مليارمترمكعب | - 53 مليار مكعب من نهر دجلة<br>- 19 مليار مكعب من الفرات (أغراض مختلفة )<br>- 88 متر مكعب صالحة للاستخدام البشري |
| عمان | - المياه الجوفية<br>- مياه الأفلاج<br>- مياه الأمطار | -<br>- 552 مليون م$^3$<br>- 200 ملمتر | 32000 فدان من الأراضي الزراعية تروى بنظام الأفلاج. |
| فلسطين | تكاد تكون محدودة للغاية وتعتمد بشكل رئيسي على مياه الأمطار من أجل تغذية الخزان الجوفي | | |
| قطر | - مياه الأمطار<br>- مياه الحوض الجوفي | -<br>-<br>- | - |
| الكويت | - مياه الأمطار<br>- مياه جوفية | 300م$^3$<br>- | - الزراعة 90% من الموارد المائية المتاحة . |
| مصر | - نهر النيل<br>- مياه جوفية<br>- أمطار | 555مليارم$^3$<br>71مليار م$^3$<br>13مليار م$^3$ | - الزراعة 82%<br>- الصناعة 11%<br>- مياه الشرب 67% |
| موريتانيا | - الأنهار<br>- السدود | - | - |

## 3 - 2 - 3 مصادر الطاقة في الدول العربية:

تشمل المصادر التقليدية والمتجددة وتتمثل مصادر الطاقة التقليدية في النفط ومشتقاته من الجازولين والبنزين والغاز وتوليد الكهرباء إضافة إلى مصادر منتجات الغابات من خشب الوقود والحطب ورغم عدم توفر بيانات كافية حول النسب المستغلة من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة إلا أن هناك بعض حالات الدول العربية التي تمثل فيها المصادر التقليدية (وبخاصة حطب الوقود والفحم النباتي) نسباً عالية، جدول (3-5).

جدول ( 3-5) مصادر الطاقة فى بعض الدول العربية

| الدولة | نوع الطاقة | | النسبة المستغلة | |
|---|---|---|---|---|
| | تقليدية | متجددة | تقليدية | متجددة |
| الأردن | - النفط ومشتقاته | - الطاقة الحرارية الجوفية + الطاقة الشمسية وطاقة الرياح استخدامات ضخ المياه | | - |
| البحرين | - البترول | - الشمس، الرياح | - | - |
| الجزائر | الغابات (الخشب، الوقود، الحطب) | - | - | - |
| السودان | الغابات (حطب، وقود، فحم ) | الشمس، الرياح، الغاز الحيوي، المياه | % 80 | 750كليو واطاً من الشمس 1239كليوواط من المياه |
| سوريا | -توليد الطاقة الكهربائية | + الطاقة الشمسية | - | - |
| العراق | - النفط ومشتقاته من البنزين والجاز والغاز والجازولين | | | |
| عمان | البترول، - توليد الكهرباء الحرارية والغازية | -الرياح، -الشمس | - | - |
| فلسطين | - الغطاء الغابي الوقود - المحروقات، - البترول | - | - | - |
| قطر | البترول - الغطاء النباتي (حرق الوقود) | -الرياح، -الشمس | - | - |
| الكويت | الغطاء النباتي (الخشب) | - الشمس، الرياح | - | - |
| موريتانيا | الغطاء النباتي (الخشب) | الشمس، الرياح | % 87 | محدود بسبب نقص الموارد المالية |

## 3 - 3 اتجاهات النمو السكاني:

يمثل الإنسان هدف برامج التنمية الريفية في الوطن العربي، ويمثل في ذات الوقت أداتها التي تنفذ برامجها ويشكل سكان الريف الفئات المستهدفة ببرامج التنمية الريفية في الدول العربية وتشير الاحصاءات إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الوطن العربي رغم محدودية الموارد الطبيعية وبخاصة موارد المياه والأراضي الأمر الذي أدى إلى استمرار انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ومن المياه المتاحة. وتقدر أعداد سكان الوطن العربي بنحو 317.3 مليون نسمة في عام 2005، مقارنة بنحو 310.4 في عام 2004 وبنحو 304.6 مليون نسمة في عام 2003. وتقدر نسبة الزيادة في أعداد سكان الوطن العربي بين عامي 2005 و2004 بنحو 2.2%. أما أعداد السكان الريفيين فتقدر بنحو 140.24 مليون نسمة في عام 2005، وبنحو 139.48 مليون نسمة في عام 2004، وبنحو 136.88 مليون نسمة في عام 2003. وتقدر نسبة الزيادة في أعداد السكان الريفيين في الوطن العربي بين عامي 2005 و2004 بنحو 0.54% وهي تقل كثيراً عن نسبة الزيادة في أعداد سكان الوطن العربي بين ذات العامين الأمر الذي يشير إلى موجات الهجرة من الريف إلى الحضر حيث تقدر نسبة السكان الريفيين من إجمالي عدد السكان في

الوطن العربي بنحو 44.2% في عام 2005، وبنحو 44.9% في عام 2004. وتبعاً لاتجاه انخفاض نسبة السكان الريفيين انخفضت نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية في الوطن العربي حيث قدر أعداد العمالة الكلية بنحو 92.17 مليون نسمة في عام 2003، وبنحو 94.45 مليون نسمة في عام 2004، وبنحو 97.17 مليون نسمة في عام 2005. وفي المقابل قدرت أعداد العمالة الزراعية بنحو 29.38 مليون نسمة في عام 2003، وبنحو 29.72 مليون نسمة في عام 2004، وبنحو 29.91 مليون نسمة في عام 2005. وقد تناقصت نسبتها في العمالة الكلية من نحو 31.87% في عام 2003 إلى نحو 31.47% في عام 2004 ونحو 30.61% في عام 2005.

## 4 - السياسات والتشريعات الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية:

إن الوصول إلى زراعة عصرية تتكيف وتستجيب لحاجات الأسواق المحلية والأجنبية وتكون منتجاتها منافسة من حيث النوعية والسعر يتطلب توفير مؤسسات وبنية تحتية وفنية داعمة وملائمة وقد انتهجت بعض الدول العربية عدة سياسات لتحقيق غاياتها المنشودة حيث تختلف أهداف السياسات من دولة إلى أخرى. وفيما يلي استعراض للسياسات الزراعية في بعض الدول العربية في إطار توجهاتها لتحقيق برامج التنمية الزراعية المستدامة.

### 4 - 1 سياسة الإنتاج الزراعي:

عملت سياسات الإنتاج الزراعي في الأردن على زيادة كفاءة الزراعة البعلية وتعظيم العائد الاقتصادي، وتنويع النظام المحصولي بإدخال زراعات عالية الإنتاجية، توجيه الإنتاج لغايات التصنيع والتصدير، تدعيم التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني، وتحسين الخدمات البيطرية والصحية والإرشاد. وفي البحرين ركزت تلك السياسات على التوسع الرأسي في استخدام نظم الزراعة الحمية، تحسين السلالات المحلية من الأبقار، ومكافحة الأمراض الوبائية. أما في السودان فقد اهتمت السياسات الزراعية بتبني ونشر وسائل الري الحديثة والعمل على تحسين التركيبة المحصولية. وفي سوريا عملت تلك السياسات على تطوير الإنتاج النباتي وتوفير مستلزماته وتعزيز قدرته، وتحسين نوعيته واستخدام التقنيات الحديثة، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية من المنتجات المختلفة. وعملت العراق من خلال تلك السياسات على إدخال الأصناف المقاومة للجفاف والتملح، استخدام الحزمة المتكاملة من التقنيات، تقديم الرعاية البيطرية وتفعيل دور القطاع الخاص واتجهت سلطنة عمان إلى الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة، تأهيل ورفع جودة الناتج المحلي، العمل على تطوير قطاع خاص لدية القدرة على المنافسة في السوق العالمية، وتحسين الميزان الغذائي. وعملت فلسطين على زيادة الإنتاجية لوحدة الإنتاج، تطوير خدمات البنية التحتية، تنويع الإنتاج الزراعي، والمحافظة على السلالات والأصول الوراثية. وفي دولة قطر تتجه السياسات الزراعية إلى تطوير وتنمية وتحديث القطاع الزراعي. وفي الكويت يتم في إطار تلك السياسات التوسع الأفقي في البيئات الزراعية المناسبة، المحافظة على البيئة الزراعية بما في ذلك الأراضي والغطاء النباتي. وفي مصر تسعى السياسات الزراعية إلى تحقيق التكافل الزراعي، تطوير أداء المؤسسات الزراعية، وصيانة الأراضي الزراعية. أما في موريتانيا فتهدف تلك السياسات إلى تحسين إنتاجية المحاصيل التقليدية، تنويع المنتجات، ومكافحة الآفات الزراعية.

### 4 - 2 سياسة استخدام الأراضي والمياه:

في الأردن تستهدف تلك السياسات المحافظة على الموارد وتحسين أنماط استغلالها، حماية البيئة والتنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج، حماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية، تكثيف التعاون مع البلدان المجاورة حول القضايا المتعلقة بمصادر المياه ، الاستغلال الأمثل لمصادر المياه والمحافظة عليها، زيادة حجم المخزون المائي والاستفادة من مياه الفيضانات. وفي البحرين تتم المحافظة على الرقعة الزراعية، التوسع الزراعي الرأسي، تحسين وتطوير البنيات الزراعية، التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي. وفي السودان تعمل تلك السياسات على تحسين نظم إدارة المياه، إتباع نظم فعالة في نظام تحصيل رسوم المياه، وتبني إدخال طرق ري حديثة. وفي سوريا يتم وضع برامج لإدارة الأراضي واستخدام التقانات المساعدة لتحقيقها، وتحسين إدارة واستخدام مياه الري والمحافظة عليها. وفي العراق تجري معالجة انتشار الأملاح في الأراضي المروية والملوحة، ويتم اتخاذ التدابير اللازمة لإبرام اتفاقية دولية لتقسيم المياه على الدول المتشاطئة. وفي سلطنة عمان يتم ترشيد استخدام المياه في القطاع الزراعي، تنمية الموارد الطبيعية، وتعزيز وتطوير مراكز ومحطات البحوث والمحاجر الزراعية. وفي فلسطين تستهدف تلك السياسات الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، الإدارة الكفوءة لمياه الري، والمحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي. أما في قطر فتعمل تلك السياسات على منع تجريف الأراضي الزراعية واستغلالها لغير الأغراض الزراعية، اعتماد طرق ري مناسبة، وترشيد استخدام المياه الجوفية ومنع تدهوره. وفي مصر تعمل السياسات على ضمان توافر شبكات ري وصرف متكاملة للأراضي، معالجة مياه الصرف الصناعي، وتفعيل القوانين البيئية. أما في موريتانيا فيتم التوسع الأفقي في الزراعة والحد بقدر الإمكان من العوامل التي تؤدي إلى تدهور التربة.

## 4 - 3 سياسة الاستثمار الزراعي:

ففي الأردن تستهدف سياسة الاستثمار الزراعي رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، توفير فرص عمل للسكان الريفيين مما يسهم في الحد من مشكلة الفقر والبطالة، الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الزراعية، تطوير البنية التحتية من خلال تطوير الينابيع وإنشاء وصيانة قنوات الري، تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق. وفي البحرين تعمل السياسات على عدم فرض ضرائب على الدخل، توفير أرض للمستثمرين، توفير الخدمات، وتسهيل منح القروض الزراعية. وفي الجزائر تستهدف السياسات تحسين الأمن الغذائي للفلاحين ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير تحسين التنافسية في الزراعة وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وفي السودان يتم تشجيع ومنح أفضلية من التسهيلات للاستثمار في المجالات والأنشطة ذات الأولوية، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتراخيص الصادرات الزراعية. وفي سوريا يتم تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك ووضع تشريعات تشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار في القطاع الحكومي. وفي العراق تجري دراسة القوانين والقرارات المتعلقة بالعمل الزراعي، ومراقبة ومتابعة الفلاحين، ومتابعة لجان الأراضي والاستيلاء العاملة لتثبيت حقوق الأراضي. وفي سلطنة عمان يتم تشجيع تنوع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على النفط، رفع الإنتاجية من خلال التوسع الرأسي ودعم المزارعين، تشجيع الاستثمار ودعمه في مجال تصنيع التمور والمنتجات الزراعية والسمكية. وفي قطر تعمل السياسات على استقرار النظام المصرفي وعدم وجود قيود على المعاملات المصرفية والمالية، وعدم وجود قيود على التصدير، مع إمكانية الدخول في شراكات مع الدولة في المشروعات التنموية التخصصية. وفي الكويت يتم إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار. وفي مصر يتم توفير الاستثمارات اللازمة لمشروعات التوسع الجديدة، الاهتمام بالمشروعات ذات الهدف القومي، والاهتمام بالمشروعات التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة الأفراد. وفي موريتانيا يجري إنشاء البنى التحتية كبناء السدود وشق الشبكات الجماعية، وإقامة الطرق لفك العزلة عن مناطق الإنتاج.

## 4 - 4 سياسات التسويق والتجارة:

تعمل الدولة في الأردن من خلال تلك السياسات على حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة، تعظيم وتنظيم الإنتاج وتوجيهه نحو متطلبات الأسواق وتعظيم القدرة التنافسية، استقرار الأسعار وتحسين طرق تشكيلها، ربط الإنتاج بالطلب في الأسواق وتعزيز علاقة بين قطاع التسويق وقطاع الإنتاج، قيام زراعة تصنيعية متخصصة تحقق التكامل بين الإنتاج والتصنيع، وتطوير أداء الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالتسويق. وفي البحرين يتم دعم الخدمات الزراعية المقدمة للمزارعين والمربين، وفي السودان تدعو تلك السياسات إلى توفير التمويل اللازم لجهاز المخزون الاستراتيجي، تحسين وتطوير أساليب جمع المعلومات التسويقية، وفك احتكار سلعتي القطن والصمغ العربي. وفي سوريا يتم السماح للمنشآت الصناعية بتصدير مادة زيت الزيتون السوري، الموافقة على أحداث جمعية لعبئي ومصدري زيت الزيتون السوري، إقامة مجلس اتحاد يضم كل الفعاليات التي تعمل في مجال زيت الزيتون. وفي العراق تضم تلك السياسات سياسات تطوير تسويق وتجارة السلع الغذائية. أما في سلطنة عمان فيتم توفير البيانات التسويقية المطلوبة وإصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمل التسويق الزراعي. وفي دولة فلسطين تعمل السياسات على توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار منافسة، وتوفير الخدمات التنظيمية، وتسهيل حركة التجارة الزراعية، تشجيع قيام صناعات زراعية وغذائية. وفي دولة قطر عملت تلك السياسات على تحديث السوق المركزي على درجة من التطور في المباني والآلات والمعدات، إلغاء قرار تسعير أسعار الخضر والفاكهة، ووضع آلية لمراقبة الأسواق من حيث طريقة عرض السلع. وفي الكويت تم تطوير البنى التحتية وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي. وعملت مصر من خلال تلك السياسات على تقديم الدعم المطلوب، وتقوية إنتاجها المحلي وزيادة استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع المشروعات المشتركة ذات النفع المتبادل بين مصر والدول الأخرى. وعملت موريتانيا على دعم توازن الأسعار وصولاً إلى تحقيق هدفين أولهما الحد من انخفاض الأسعار في أوقات زيادة العرض وثانيهما الحد من ارتفاع الأسعار في أوقات نقص المعروض.

## 4 - 5 سياسات الدعم وتوفير الخدمات:

تقوم العديد من الدول العربية بدعم الإنتاج الزراعي وبخاصة لصغار المزارعين، وتتنوع وتتعدد أشكال الدعم بين تلك الدول وتشمل دعم مدخلات الإنتاج وتقديم الخدمات المساندة، ودعم الصادرات وتقديم الرعاية البيطرية. ففي الأردن يتم تقديم الخدمات الإرشادية والبرامج التدريبية للمزارعين، وتوفير التعليمات والمستجدات المتعلقة بالتجارة والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، توفير الخدمات البيطرية المجانية لمربي الثروة الحيوانية، توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية، منح تصاريح استيراد وتصدير المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية، إجراء الفحوصات المخبرية للعينات المستوردة أو الموردة. وفي السودان يتم توفير الأسمدة والمبيدات، توفير مدخلات القطاع الخاص، تشجيع التنافس في إثراء البحث العلمي ودعم استخدام تقانات حصاد المياه. وفي سوريا يتم تشجيع التوسع في استخدام المدخلات الحديثة في إنتاج المحاصيل الرئيسية، وتعمل السياسات على تحقيق نوع من التوازن بين أسعار السلع الزراعية ومستلزمات إنتاجها، والعمل على استقرار أسعار هذه المدخلات وبالتالي استقرار معدلات الأرباح والدخول المزرعية، والعمل على استقرار أسعار المنتجات الزراعية. وفي

العراق يتم دعم المنتج الوطني بمزيد من الوسائل إدخال أساليب إنتاجية حديثة في الزراعة، ودعم مستلزمات الإنتاج، وفي سلطنة عمان يتم تشجيع القطاع الخاص بصورة أساسية على نظام الدعم المالي للقطاعات الاقتصادية والخدمية، ودعم برامج البحوث الزراعية التطبيقية لاستكمال الدراسات الخاصة بالتصنيع، وفي دولة قطر يتم توزيع المبيدات لمكافحة الآفات والأمراض، توفير الخدمات الآلية لتحضير الأرض، توفير الرعاية البيطرية، إجراء التحاليل اللازمة للتربة والماء. وفي مصر تم إلغاء القيود على القطاع الخاص، وإجراء إصلاحات مؤسسية بالتحول التدريجي لبنك التنمية والإئتمان الزراعي وإلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي. أما في موريتانيا فيتم تسهيل طرق الإستيراد لتوفير مدخلات الإنتاج وتوفير الإرشاد والتوجيه مجاناً.

## 5 - الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي:

وهي مجموعة الوسائل والأدوات الاقتصادية والإجراءات التشريعية والتنظيمية المعبر عنها التي تستخدمها الدول العربية في تدخلها لتحقيق الأهداف التنموية بعيدة المدى في القطاع الزراعي يتناول هذا الجزء المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال التنمية الزراعية وكذلك البرامج والتجارب التنموية في الدول العربية وأهداف الاستراتيجيات التنموية الوطنية في الدول العربية هذا بجانب استعراض المشاكل التي تواجه تحقيق الاستراتيجية في الدول العربية، ويوضح جدول (5-1): المؤسسات العاملة في مجال التنمية الزراعية في بعض الدول العربية وتشمل المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وتضم الوزارات ذات العلاقة والمؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البنك الدولي، أكساد، إيفاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### جدول (5-1) المؤسسات العاملة في مجال التنمية الزراعية في بعض الدول العربية

| الدولة | المؤسسات الحكومية | المؤسسات غير الحكومية | مؤسسات إقليمية ودولية |
|---|---|---|---|
| الأردن | - المجلس الزراعي، وزارة الزراعة، مؤسسة الإقراض الزراعي، الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية، المؤسسة التعاونية الأردنية، - مراكز البحث التكنولوجية. | الجمعية الملكية الأردنية للغوص البيئي، -الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، جمعية البيئة الأردنية، جمعية النساء العربيات في الأردن، جمعية أصدقاء البيئة الأردنية، جمعية الهلال الخصيب للبيئة. | المنظمة العربية للتنمية الزراعية -منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. |
| البحرين | وزارة شئون البلديات والزراعة | منظمات المجتمع المدني (القطاع الخاص). | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة. |
| الجزائر | - الجامعات والمدارس العليا، المعاهد، المؤسسات البحثية والإرشادية. | المعهد الوطني للتكوين البيئي - الوكالة الوطنية للغابات. - المركز الوطني للموارد البيولوجية والبيو أمنية. -الوكالة الوطنية لعلوم الأرض. | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البنك الدولي. |
| السودان | وزارة الزراعة، وزارة الثروة الحيوانية، مجلس الوزراء، المجلس القومي للتخطيط هيئة تنمية جبل النوبة ضبط الجودة، وحدة تعمير المشاريع الرائدة . | - القطاع الخاص، الجمعية السودانية لحماية البيئة، جمعية التشجير، جمعية بابكر بدري النسوية. | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البنك الدولي، إيفاد. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **سوريا** | إدارة الموارد الطبيعية، إدارة الثروة الحيوانية، إدارة الثروة النباتية، إدارة الموارد البشرية والإرشاد الزراعي. | القطاع الخاص والمنظمات الطوعية. | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، IDRC ICARDA، UNDP |
| **العراق** | وزارة الزراعة والوزارات ذات العلاقة. | الاتحادات والجمعيات | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، FAO وأكساد. |
| **سلطنة عمان** | وزارة الزراعة ووزارة والثروة السمكية. | اللجان الزراعية، الجمعيات الطوعية، القطاع الخاص. | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - منظمة الأغذية والزراعة. |
| **فلسطين** | وزارة الزراعة والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة . | - لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، مركز معاً للعمل التنموي، الاتحادات والمراكز الوطنية معهد القدس للأبحاث التطبيقية (أريج) - مؤسسة الإغاثة الكاثوليكية - شبكة المنظمات الأهلية البيئية، | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، FAO ، برنامج الغذاء العالمي، مؤسسة كيرالدولية، المؤسسة الأسبانية لمكافحة الجوع. |
| **قطر** | الإدارة العامة للبحوث والتنمية الزراعية - إدارة البحوث الزراعية والمائية - إدارة الثروة الحيوانية - إدارة الحدائق العامة | - القطاع الخاص | المنظمة العربية للتنمية الزراعية الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) المركز الدولي للبحوث الزراعية - منظمة الزراعة والأغذية) - اليونسكو |
| **الكويت** | -الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية. | -منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، FAO |
| **مصر** | وزارة الزراعة ، مركز البحوث الزراعية، وزارة الري والموارد المائية، كليات الزراعة. | - جمعيات الاصلاح الزراعي - الجمعيات الأهلية لروابط مستخدمي المياه. | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، FAO، البنك الدولي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. |
| **موريتانيا** | - الشركات و المشاريع التابعة لقطاع التنمية الريفية، الوزارات ذات العلاقة. | التعاونيات واتحاداتها، اتحادات الزراعة و التنمية الحيوانية، مكاتب الدراسات . | المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية البنك الإسلامي للتنمية |

وقد حددت الدول العربية العديد من الأهداف والخطط والبرامج في إطار استراتيجياتها الوطنية، كما هو موضح بجدول (5-2). وقد تركزت الأهداف والخطط حول تحسين الإنتاج من السلع الزراعية والغذائية لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية وتنمية الصادرات من المنتجات الزراعية وتحسين الميزان التجاري، تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين، تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، الاستثمار الاقتصادي والمرشد للموارد الطبيعية، توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي، حماية البيئة من التلوث، تطوير البحوث الزراعية، تحسين كفاءة استعمال الأراضي والمياه من أجل الاستدامة البيئية، تحسين مستوى معيشة المواطنين، زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر، تحسين معدلات النمو الاقتصادي في محيط الفقراء وتحقيقاً لتلك الأهداف والخطط تضمنت الاستراتيجيات الوطنية العديد من البرامج والمشروعات في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، وفي قطاعات الزراعة البعلية والمروية. واشتملت تلك البرامج على برنامج الأمن الغذائي، برنامج البناء المؤسسي، برنامج الدعم الفني، برنامج تطوير المصادر الطبيعية، برنامج حماية الغطاء النباتي والحياة البرية، برنامج مكافحة الفقر، برنامج دعم وتطوير قدرات المزارعين، برنامج تطوير التسويق والتجارة الزراعية، برنامج تطوير البنية التحتية الزراعية، برامج تحسين الإنتاجية وبرامج خفض تكلفة الإنتاج، تحديث وتطوير النظم الزراعية، التصنيع الزراعي الريفي، إطار (2).

ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمام تلك البرامج قلة الأراضي الزراعية ومياه الري، عدم توفير التمويل، ضعف أنشطة التسويق الزراعي، صغر الحيازات الزراعية ، ندرة العمالة المدربة وارتفاع الكثافة السكانية.

## إطار (2) الارتباط بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والفقر

يعتبر الفقر من العناصر المحددة الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، ويشكل سوء التغذية والمرض بالنسبة للفقير دائرة مفرغة. فعدم كفاية النظام الغذائي يزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض، كما انه وخت وطأة الفقر المدقع والجوع قد يستخدم الرعاة ومزارعو الكفاف وسكان الغابات والصيادون بيئتهم الطبيعية بطرق غير مستدامة تؤدي إلى مزيد من تدهور ظروفهم المعيشية وبالتالي عدم استدامة التنمية الزراعية. وهنالك عوامل أخرى لها ارتباط غير مباشر سببها الفقر وتؤثر على الأمن الغذائي منها:

- يؤدي انخفاض القدرة على القيام بالأعمال الخاصة بإنتاج الأغذية وتصنيعها إلى تأثيرات سلبية أخرى على النشاطات ذات الصلة بالأغذية.. وقد تجد الأسرة نفسها دون احتياطي نقدي وتتراكم عليها الديون، وتضطر إلى بيع حيواناتها وغير ذلك من الموارد الإنتاجية وتنزلق الأسرة إلى العجز والفقر الممتد.
- الحصول على مياه شرب نظيفة لمجموعة من الاستخدامات المنزلية يعتبر عنصراً أساسياً للصحة الجيدة والأمن الغذائي وتكتسب هذه العملية أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية الشاملة ومازالت النساء في المناطق الريفية في معظم الدول النامية يقطعن مسافات طويلة تصل في المتوسط إلى 7 كيلومترات إلى أقرب مصدر للمياه ويمكن الاستفادة من هذا الوقت في نشاطات أكثر إنتاجاً أو ربحية مثل إنتاج المحاصيل أو الثروة الحيوانية مما يدعم استدامة التنمية الزراعية. ومن ناحية أخرى فإن المياه الملوثة تودي إلى الإصابة بالإسهالات عند الأطفال مما يعوق الحالة الغذائية.
- الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والأعاصير والارتفاع الشديد في درجات الحرارة والزلازل، وكذلك الصراعات الأهلية تهدد التقدم صوب تحقيق الأمن الغذائي في كثير من البلدان النامية وتتحمل هذه البلدان العبء الأكبر للكوارث الطبيعية التي يشهدها العالم وتعاني بصورة أليمة نقص وسائل الاستعداد لهذه الأحداث إعادة بناء سبل معيشتها في أعقابها ويتعين على الحكومات التي تعاني اقتصادياً بالفعل أن تحول مواردها الشحيحة للتخفيف من تأثيرات الجفاف والفيضانات أو الزلازل ومن ثم تبديد جهودها القائمة من فترة طويلة لتحسين الأمن الغذائي والتحفيز على التقدم الاقتصادي.

ففي خلال العقود الثلاثة الماضية، زاد الإنتاج الغذائي العالمي بوتيرة أسرع من زيادة عدد السكان. وفي الفترة ما بين 1969-1971 و1997-1999، زاد نصيب الفرد من الكميات المتوافرة من الأغذية من 2800 سعر إلى 2800 سعر حراري يومياً في العالم ككل ومن 2110 سعراً إلى 2680 سعراً حرارياً يومياً في البلدان النامية. وقد أدى هذا النمو الملحوظ في الكميات المتوافرة من الأغذية التي تحققت في البلدان النامية إلى خفض نسبة ناقصي الأغذية بأكثر من النصف من بين مجموع السكان حيث انخفضت هذه النسبة من 37 في المائة في 1969-1971 إلى 17 في المائة في 1997-1999. غير أن ذلك لم يكن كافياً لخفض الأعداد المطلقة لناقصي الأغذية والمقدرة بنحو 956 مليون نسمة في 1969-1971، إذ أن هذا الرقم ظل مرتفعاً، في حدود 777 مليون نسمة، في 1997-1999. من هنا، ينبغي أن يستمر الإنتاج الغذائي العالمي في الزيادة وبالأخص الدول العربية حتى يمكن تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 والرامي إلى خفض أعداد ناقصي الأغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015.

## جدول (5-2) أهداف وبرامج ومحددات الاستراتيجيات التنموية الوطنية في الدول العربية

| الدولة | الأهداف والخطط | البرامج والمجالات | المشاكل والمعوقات |
|---|---|---|---|
| الأردن | -زيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء.<br>-اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج الزراعي.<br>- توجيه الإنتاج من السلع الزراعية والغذائية لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والخارجية.<br>-تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية وتحسين الميزان التجاري.<br>-اعتماد التنمية الريفية كقاعدة للتنمية الريفية المتكاملة.<br>- تحقيق التكامل الزراعي بين الأقطار العربية. | - قطاعات الزراعة البعلية، الثروة الحيوانية والمراعي الزراعة المروية في وادي الأردن، قطاع الزراعة المروية في المرتفعات، قطاع التسويق، إعلان محميات طبيعية إضافية استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة كمصدر ري تكميلي، استغلال مخلفات الزراعة في إنتاج الأعلاف، تحسين كفاءة الإنتاج المحلي من الدواجن، خصخصة إدارة مشاريع الري، تعزيز طرق وقاية المزروعات الآمنة بيئياً، مشروع بناء قطاع أزهار القطف ونباتات الزينة، تأسيس شركة وطنية تسويق المنتجات البستانية، مشروع مسح وتصنيف التربة. | |
| البحرين | - وضع التشريعات التي تنظم وتحدث التوازن بين المحافظة على استمرارية الزراعة وبين الحاجة لتوفير احتياجات البلاد . | - رفع الدعم عن العديد من مدخلات الإنتاج، تعزيز الإعتماد على آليات السوق، خصصة المشاريع الإنتاجية الحكومية . | -قلة الأراضي الزراعية<br>- قلة مياه الري. |
| الجزائر | تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين، إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية، تحسين الإنتاجية. | - مشروع حماية الأحواض المتدفقة وتوسيع التشغيل الفلاحي برنامج تنمية المناطق الرعوية، حماية النظام البيئي، برنامج مكافحة الفقر والتهميش ومعالجة ديون الفلاحين، برنامج دعم وتطوير قدرات المزارعين، تقانات التحسين الوراثي. | -تمركز النشاط الريفي حول الصناعة التقليدية عدم توفير التمويل، تأخر تقنيات نظم الإنتاج، عدم الاهتمام بالنشاط الفلاحي من قبل الأجيال الصاعدة. |
| السودان | التجاوز بالاقتصاد من مرحلة التحول إلى مرحلة الإقلاع والانطلاق، الارتقاء بالبعد الاجتماعي للنمو والاقتصادي التعدد والتنوع في توزيع قطبيات التنمية الاستثمارية، ترقية التخصيص والتوظيف للموارد. | البنيات التحتية، رفع قدرات المنتجين، حماية الموارد الطبيعية، برامج الأمن الغذائي، برامج رفع الإنتاجية وبرامج خفض تكلفة الإنتاج، تحديث وتطوير النظم الزراعية، التصنيع الزراعي الريفي. | عدم استمرارية برامج ومشاريع التنمية مشاكل التمويل. |
| سوريا | تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، الاستثمار الاقتصادي والمرشد للموارد الطبيعية، توفير السلع الزراعية لعامل التصنيع المحلي والتصدير وتطوير آلية تسويق المنتجات، تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقانات الحديثة وتوطينه، تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي، اعتماد سياسات سعرية وتسويقية توجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج . | - مشروع تحسين إدارة المصادر المائية في الزراعة، مشروع الشبكة الإقليمية للري التكميلي وتحسن إدارة المياه على مستوى الحقل، مشروع الإدارة المتكاملة للمساقط المائية، مشروع تحسين الاستفادة من طرق الري الحديثة. | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **العراق** | إجراء البحوث الزراعية، تقديم الخدمات في ميادين الإنتاج النباتي والحيواني، نشر الزراعة الحديثة، توفير المستلزمات الزراعية، تطوير العمل في مجالات الوقاية والإرشاد، تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي والتشريعات الزراعية، تنفيذ خطط التنمية القومية والبرامج الزراعية المنبثقة عنها. | - الإرشاد الزراعي، إنتاج وفحص وتصديق البذور، المحافظة على البيئة ومكافحة التصحر، الاستثمار الزراعي، التجهيزات الزراعية، الخدمات البيطرية، تنمية النخيل، البحوث الزراعية. | |
| **سلطنة عمان** | تحسين إنتاجية حاصلات الخضر في البيوت المحمية، نشر زراعة الأصناف عالية الإنتاجية، تدريب المزارعين على أساليب إنتاج الخضر، تحسين إنتاجية الأصناف المحلية من كافة المحاصيل الرئيسية، نشر زراعة الأعلاف عالية الإنتاجية، نشر السلالات المحسنة من الفاكهة وتدريب المزارعين على أساليب الحصاد. | البحوث الزراعية النباتية، الإرشاد والإنتاج الزراعي، وقاية المزروعات، الموارد الطبيعية. | - ندرة الأمطار، ضعف أنشطة التسويق الزراعي، صغر الحيازات الزراعية، ندرة العمالة المدربة، صعوبة الحصول على التمويل، قلة عدد الشركات المتخصصة في الأنشطة الزراعية. |
| **فلسطين** | الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، تنمية وتطوير الريف الفلسطيني، خلق نمط زراعي جديد، زيادة وتطوير القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في الأسواق المحلية والأجنبية، تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التنمية الزراعية والريفية.<br>- تشجيع التعاون والتكامل الزراعي العربي والإقليمي والمشاركة الفعالة في المنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء.<br>- الحفاظ على حقوق الملكية. | - برنامج الأمن الغذائي، برنامج البناء المؤسسي، برنامج الدعم الفني، برنامج تطوير المصادر الطبيعية، برنامج حماية الغطاء النباتي والحياة البرية، برنامج تطوير التسويق والتجارة الزراعية، برنامج تطوير البنية التحتية الزراعية. | |

## 6 - التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي:

تتعاون الدول العربية في برامجها وأنشطتها الجارية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بشئون الزراعة والتنمية الزراعية المستدامة والتي تشمل برامج عملها المنطقة العربية ولعل من أهم تلك المؤسسات ما تمت الإشارة إليه في الأجزاء السابقة من هذا التقرير والتي من بينها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية. كما أن هناك جهودا مقدرة تتم في إطار التعاون بين الدول العربية والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية من خلال مراكز البحوث الزراعية الدولية، وبرنامج الجهات المانحة العالمي المعني بالتنمية الريفية الذي تأسس في عام 2003، ويضم 26 منظمة عضوا فيه، ويركز على مساندة التنمية الزراعية والريفية، والبرنامج المعني بمصايد الأسماك، والتحالف العالمي للغابات، ومبادرة التقييم الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية الموجهة لأغراض التنمية والتي يقودها البنك الدولي بالتعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بغرض تقييم الآثار السابقة والمحتملة للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية على التنمية.

وقد أكدت قادة الدول العربية على أهمية التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال المبادرة العربية حول التنمية المستدامة التي تستهدف التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتؤكد التزام الدول العربية بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 وأهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة، وتسعى إلى تعزيز مشاركة الدول العربية من أجل إبراز الجهود التي تقوم بها نحو تحقيق التنمية المستدامة ووقف التدهور البيئي لاسيما في ظل العولمة وآثارها. إطار (3). وتسعى تلك الدول أيضا لإيجاد آلية لتمويل برامج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر هذه المبادرة إطارا عاما لما يمكن تنفيذه من برامج

وأنشطة بالإمكانات المتاحة لدى الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية، ومن خلال بناء شراكات مع الأقاليم والمجموعات الأخرى والمنظمات والمؤسسات الدولية ضمن الإطار العالمي لتحقيق التنمية المستدامة، وبمشاركة جميع الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد أكدت على أهمية زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة وحددت شركاء التنفيذ المعنيين بقضايا التنمية الزراعية في المنطقة العربية سواء كان هؤلاء الشركاء مؤسسات قطرية أو مؤسسات قومية أو مشتركة عربية أو إقليمية أو دولية.

## إطار(3) التدهور البيئي والفقر و التنمية الزراعية المستدامة

- إن الفقر قد يفضي إلى تدهور البيئة عندما تستنزف الشعوب قاعدة مواردها، ومن الثابت إن هنالك علاقة ترابطية قوية بين الفقر وتدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية في جميع البلدان النامية حتى يكاد يطلق عليها متلازمة الفقر وتدهور البيئة.
- إن الكوارث الطبيعية والظروف القاسية التي مرت بها شمال إفريقيا والمتمثلة في شح الأمطار وسيول وفيضانات زادت من تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي للمزارعين والرعاة بجانب السياسات الاقتصادية غير المنحازة للقطاع الزراعي والرعوي.
- يؤدي الفقر إلى عدم قدرة المواطنين على استيفاء احتياجاتهم المعيشية، كما يؤدي إلى قصور الدول عن الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من تعليم صحة وتوفير مياه الشرب النقية مما يستدعي السكان إلى استنزاف الموارد الطبيعية لتوفير دخل إضافي يساعد على الاستيفاء باحتياجات المعيشة.
- يؤدي التدهور البيئي إذا لم يوقف إلى انهيار كل المكاسب التنموية التي تسير ببطء، بل وإلى انهيار النظم الايكولوجية الأساسية.
- يمثل التنوع الحيوي ركيزة قوية حيث يستمد العالم مقدرته في توفير الغذاء منها.
- يلعب التنوع الحيوي دوراً أساسياً في الوضع الغذائي العالمي، ففي المجتمعات الريفية، وبالأخص تلك التي بالدول النامية تمثل الموارد النباتية والحيوانية المكون الأساسي لرأس المال العامل.

إن العامل الحاسم في أحداث التوازن البيئي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، هو الغطاء الغابي والنباتي، والذي أدى تراجعه إلى حدوث الزحف الصحراوي. هذا يقودنا إلى العلاقة الأساسية بين الفقر وفقد التنوع الحيوي الزراعي الذي يقود إلى تدني الإنتاج مما يحتم عكس هذه الحلقة الفارغة لتسيير دعم التنوع الحيوي الذي يقود إلى أصحاح البيئة الإنتاجية والتى تقود إلى تقليل حدة الفقر فى الريف.

## 7 - التقدم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية فيما يتصل بضمان الاستدامة البيئية:

يتناول هذا الجزء عدة محاور لأهم إنجازات الدول العربية في سبيل تحقيق الاستدامة البيئية. وتتمثل المحاور في استراتيجيات حماية البيئة، المحافظة على التنوع الحيوي، مصادر الطاقة وانبعاث غاز ثاني السيد الكربون، تطوير الزراعة البيولوجية، مكافحة التصحر، إدارة الموارد المائية، حماية الغابات، الثروة السمكية، المراعي الطبيعية.

### 7 - 1 استراتيجيات حماية البيئة:

في الأردن تم وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الخطط والبرامج والمشاريع، إعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة ومكوناتها، إصدار التعليمات البيئية اللازمة لحماية البيئة وعناصرها، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة وحمايتها، إصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة، إضافة للتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة بشؤون البيئة محلياً وعربياً

ودولياً وفي **البحرين** تم تحديد الأهداف العامة لإستراتيجية حماية البيئة ومن ثم وضع سياسة واستراتيجية حماية البيئة (الحياة الفطرية وبيئاتها الطبيعية) عقد الاتفاقيات الطوعية نشر المعلومات وتعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة وترشيد استخدام المياه. وفي الجزائر تعمل الخطط والبرامج على حماية الموارد الطبيعية الهشة (الماء، الأراضي، الغابات، التنوع الحيوي)، تحسين الصحة العامة، وقد تم إنشاء إطار تشريعي وتنظيمي متجانس لإصدار قوانين البيئة وفي السودان تم إنشاء مشروع استراتيجي لحماية البيئة إضافة لمشروع بناء القدرات الوطنية ومشروع الإستراتيجية وخطة العمل القومية للتنوع الحيوي، أما في سوريا فقد اشتملت برامج إستراتيجية حماية البيئة وقف تدهور الأراضي ومكافحة التصحر، الحد من تلوث واستنزاف موارد المياه، تحسين الخصائص النوعية البيئية في المناطق الريفية، تقليل الآثار الضارة لظاهرة التلوث على الصحة العامة، صون الموارد الثقافية والموارد الطبيعية. وفي العراق تم دراسة النباتات الطبيعية وتوزيعها الجغرافي، جمع وحفظ المصادر الوراثية النباتية المحلية الموجودة، إقامة النباتات الداخلة إلى البلاد وإكثارها في الحديقة النباتية، إقامة العديد من المحميات الحيوانية والنباتية وفي سلطنة عمان تم تنفيذ مشاريع حماية الأراضي الزراعية وإقامة سدود التغذية الجوفية، دعم مراكز البحوث وتطويرها، ورسم السياسات ووضع البرامج والتنظيمات بهدف حماية المصادر الطبيعية وفي فلسطين اشتملت برامج إستراتيجية حماية البيئة المساعدة في بناء القدرات الذاتية وتعزيز المؤسسات التي ترعى إدارة حفظ وحماية البيئة لتحقيق تنمية مستدامة، بناء العديد من شبكات المياه والصرف الصحي وفي قطر تم تطوير النظام التشريعي، تطوير النظام المؤسسي لحماية البيئة، تطوير القدرات البشرية والتقنية، وتطوير المحميات الطبيعية وفي الكويت يجري تقنين وتنظيم استخدام مبيدات الآفات بهدف خفض الجرعات المستخدمة للمبيدات للتقليل من تلوث البيئة، استخلاص مواد طبيعية كيماوية من النباتات الصحراوية بدولة الكويت واستخدامها ضد الآفات لبيان مدى فعاليتها للتقليل من التلوث البيئي إضافة للتعقيم الشمسي للتربة في البيوت المحمية تحليل عينات المبيدات الكيميائية الموردة من قبل الشركات، وفي مصر انخفض حجم المبيدات المستخدمة إلى 4.4 ألف طن فقط عام 2004 مقابل 34 ألف طن في السنوات السابقة كما تم الحد من ظاهرة حرق قش الأرز، وفي موريتانيا تسعى الاستراتيجية لإيجاد رؤية مشتركة للتنمية المستدامة على المدى البعيد، من خلال تنفيذ إستراتيجية تدمج في نفس الوقت الأبعاد الاقتصادية والبيئية.

## 7 - 2 المحافظة على التنوع الحيوي:

تمثل جهود الدول العربية في مجال المحافظة على التنوع الحيوي أحد المجالات الرئيسية التي تعمل فيها الدول العربية من أجل ضمان الاستدامة البيئية. ففي الأردن تم جمع الأصول الوراثية ودراسة التنوع البيولوجي الطبيعي للنباتات ويجري تقييم الأصول الوراثية النباتية حسب الأسس المتبعة عالمياً إضافة لتوثيق الأصول الوراثية حسب الأسس المتبعة عالمياً للتوثيق وحفظها في البنك الوراثي كما يتم التعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بهدف المحافظة على التنوع الحيوي وفي البحرين تعمل الدولة على حماية البيئة والحياة الفطرية المهددة بالانقراض والعمل على تنميتها وتضم البعد المتعلق بحماية البيئة والحياة الفطرية على كافة المستويات في عملية اتخاذ القرار، إضافة لإعادة تأهيل المواطن الطبيعية المتضررة للكائنات الفطرية، وتوفير الظروف الملائمة لتكاثرها ونموها، وربط حماية البيئة والحياة الفطرية باحتياجات الإنسان اليومية. أما في الجزائر فيتم تنفيذ مشروع إنشاء حديقة وطنية الفضاءات المحمية وتصنيف 42 موقعاً ذا مستوى عالمي، ويجري العمل في السودان على ترقية الاستخدام المستدام لمنتجات التنوع الاحيائي، ترقية الوعي حول صيانة التنوع الاحيائي، وتهيئة البيئة الصالحة لصيانة التنوع الاحيائي. وتقوم سوريا بحفظ بذور من الأصناف والسلالات لمحاصيل القمح، الشعير، البقوليات، الأعلاف، النباتات الصيفية، والأشجار المثمرة وتم في العراق نشر وتطوير المحميات في مواقعها الطبيعية، التوسع في استخدام المكافحة المتكاملة بدلاً من التركيز على المكافحة الكيماوية، التوسع في التسميد بالمواد العضوية والتسميد الأخضر، توجيه الفلاحين إلى الإنتاج الزراعي الاحيائي وفي سلطنة عمان تم استصلاح أراضي جديدة تشرف عليها الحكومة باستغلالها كمزارع، دعم محطات البحوث وإنشاء محطات بحوث ومزارع بحثية جديدة، إنشاء محاجر بيطرية وزراعية، تنمية المراعي والعمل على حمايتها والحد من التصحر وفي فلسطين يتم تنفيذ العديد من المشروعات منها مشروع صون التنوع الحيوي الزراعي، مشروع حماية المستنقعات والنظام البيئي الساحلي، مشروع خطة عمل البيئة الساحلية والبحرية، مشروع وضع نظم لمنطقة محمية في الأراضي الفلسطينية ومشروع تدبير السلامة البيولوجية الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية. وفي قطر تمت زيادة مساحة المناطق المحمية وإنشاء منتزهات وطنية طبيعية، تنظيم الصيد البري، إنشاء بنك البذور النباتية البرية، ووضع برتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية وفي الكويت تمت مكافحة الفطريات في التربة المسببة للأمراض، وإدخال سلالات مختلفة من نحل العسل ودراسة مدى ملاءمتها للظروف الجوية المحلية. وفي مصر تم تقليل استخدام المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية، والعمل على إكثار الحشرات والمفترسات النافعة لإعادة التوازن الحيوي، وفي موريتانيا تمت المصادقة على معاهدة الدولية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية العالمية، والعمل وفقاً للمعاهدة الدولية المتعلقة بالتنوع الإحيائي.

## 7 - 3 مصادر الطاقة وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون:

تسعى الدول العربية على المحافظة على مصادر الطاقة التقليدية لحماية البيئة واستخدامها الاستخدام المستدام وتسعى في ذلك لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة. ففي الأردن يتم قياس مكونات الهواء في المدن الرئيسية لمنع التلوث، ويتم الاعتماد على الغاز بدلاً من المشتقات البترولية. وقد تم تسجيل 28 نبعاً حرارياً على طول منطقة المرتفعات، وركز البحث والتطوير المطبق على سخانات المياه الشمسية للاستخدامات المنزلية والصناعية وتوصيل الطاقة الكهربائية للقرى البعيدة بإستخدام نظام مشترك بين طاقة الرياح والنظام الفوتوفولتي وإنشاء هيئة خاصة بالطاقة النووية. وفي السودان يتم ترشيد الكميات المستهلكة من الطاقات التقليدية مثل حطب الوقود والفحم النباتي والحد من العوامل التي تؤدي إلى التلوث البيئي. وفي سوريا يتم في مجال الطاقة الشمسية تجميع ضوء الشمس والاستفادة من طاقتها وفي مجال الكتلة الحية تم إجراء بحوث تطبيقية بيئية وحيوية لبعض الآفات الزراعية، اعتماد تقانة التطعيم باستخدام الأصول المقاومة في مكافحة أمراض التربة والنيماتودا. الكشف عن التنوع المزرعي في مجتمع مسبب مرض تعفن جذور البندورة المنتشرة في الترب الساحلية وتم توصيف بعض سلالات الفيروسات المتطفلة على الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية. وفي فلسطين يتم تنفيذ عدة مشروعات منها مشروع ترشيد استهلاك الطاقة والحد من انبعاث الغاز مشروع تحسين أداء ورفع كفاءة الشبكات الكهربائية في المدن بهدف مشروع يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات مناخية لتحديد مكمون الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومشروع استخدام الطاقة في تنقية المياه العادمة وتم في قطر إصدار لوائح تنفيذية تتضمن عدة معايير (معايير جودة الهواء المحيط، معايير الحدود القصوى المسموح بها للإنبعاثات من المصادر الثابتة، معايير الحدود القصوى المسموح بها للإنبعاثات من مصادر حرق الوقود، معايير الحدود القصوى المسموح بها للإنبعاثات من المصادر المتحركة). هذا بجانب تنفيذ برنامج صدنوعية الهواء وفي الكويت تتم الاستفادة من الطاقة الشمسية في تعقيم التربة والقضاء على الحشائش بدلاً من استخدام المبيدات الكيماوية وفي مصر يجري نشر الوعي بالبيئة بين القطاعات الشعبية إلزام المصانع القائمة على تنقية عوادم المداخن بأجهزة فصل الأتربة وامتصاص الغازات وفي موريتانيا يتم استخدام الطاقة من مصادرها المتجددة النظيفة مثل الشمس و الرياح.

## 7 - 4 تطوير الزراعة البيولوجية:

تعتبر الزراعة البيولوجية أحد المجالات المهمة التي تهتم بها الدول العربية وتسعى لتطويرها لضمان الاستدامة البيئية. ففي الأردن تم وضع برامج للمكافحة المتكاملة، ووضع برامج إرشادية خاصة بالمكافحة المتكاملة لزيادة الوعي العام، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الإنتاج التجاري للأعداء الحيوية. وفي العراق تم إنشاء المحميات الحيوانية والنباتية للمحافظة على التنوع الاحيائي، الاهتمام الجدي بتبني الزراعة البيولوجية والممارسات الزراعية الجيدة. وفي سلطنة عمان تم تطبيق تجربة الزراعة العضوية في إنتاج التمور في المناطق التقليدية، وتنفيذ برنامج للإدارة المتكاملة لمكافحة بعض الآفات والأمراض التي تهدد المحاصيل الرئيسية وفي فلسطين يتم الحد من استخدام المركبات الكيميائية ودراسة استخدام المقاومة البيولوجية الطبيعية. وفي قطر تم إعداد وتنفيذ عدة برامج ومشروعات مثل برنامج الاستخدام الامثل لمياه الري والتسميد، برنامج بحوث الزراعة بدون تربة، مشروع حصر وتصنيف الآفات الزراعية، مشروع تطوير زراعة النخيل، مشروع استخدام الطاقة الشمسية. وفي الكويت تم تطبيق أساليب المكافحة الحيوية والمتكاملة لتكون بديلاً عن المكافحة الكيماوية وتم في مصر استخدام طفيل الترايكوجراما في مقاومة الآفات للمحافظة على البيئة وإنتاج غذاء وكساء آمن وخال من المبيدات كما تم القيام باستخدام الزراعة الطبيعية الذاتية في قطاع إنتاج القطن إطار (4).

## إطار (4) تجربة مصر في استخدام الزراعة الطبيعية الذاتية في قطاع إنتاج القطن

إن محصول القطن من المحاصيل المعروفة عالمياً بالاستخدام المكثف لمبيدات الآفات، إذ يستخدم حوالي 18% من المبيدات الكيماوية المستخدمة لجميع المحاصيل، في حين يحتل حوالي 0.8% من الأراضي المزروعة في العالم، ونتيجة لذلك قامت مبادرة (SEKEM) باستخدام الزراعة الطبيعية الذاتية (Biodynamic) لتطوير الفلاحة العضوية في زراعة القطن كمحصول نقدي مهم في مصر، هذا المفهوم أدخل لأول مرة باستخدام الفرمونات لمكافحة حشرات القطن.

**النتائج:**

- بعد تطبيق طريقة الزراعة الطبيعية الذاتية (Biodynamic) انخفض استخدام المبيدات إلى 10% من الكميات المستخدمة سابقاً لنفس المساحات.
- تم تطبيق الطريقة في مساحة تقدر ب80% من مساحة القطن المزروعة في مصر حيث ارتفعت الإنتاجية بنسبة 30%.
- فضلاً عن إن استخدام هذه الطريقة أدى إلى تقليل التلوث الموجود في الأوراق مما أدى إلى زيادة مرونة الألياف القطنية والذي نتج عنه تحسين نوعية الإنتاج أكثر من الألياف المنتجة بطريقة تقليدية.

## 7 - 5 مكافحة التصحر:

اشتملت جهود الدول العربية في مجال مكافحة التصحر على العديد من المشروعات والبرامج التي تستهدف المحافظة على الموارد الأرضية وصيانتها حيث تم في الأردن وقف تردي الأراضي الرعوية وعكس مسار عملية التصحر، زيادة الإنتاج المستدام للثروة الحيوانية، تحسين بيئة أراضي المراعي والمحافظة عليها، دعم وتطوير المؤسسات العاملة في مجال المراعي بالإمكانيات المادية والبشرية، تشجيع المجتمعات المحلية والسكان على اتباع برامج تحسين الإنتاج الحيواني، دعم إنتاج الأعلاف لغايات تشجيع التربية المكثفة، تشجيع المجتمعات المحلية ومربي الأغنام لإتباع أساليب التربية المكثفة لتنظيم أعداد الحيوانات الراعية، وتم في الجزائر وضع مخطط وطني للتشجير، تنمية زراعة الجبال واستصلاح الأراضي، إعادة تشكيل النظم الايكولوجية المتدهورة، تحسين إنتاجية الأراضي والمحافظة على التسيير الجيد للموارد الطبيعية، وتهتم الجهات المعنية في السودان بحماية وتنمية المراعي والغابات، حماية الأراضي المروية، رصد وتقييم ومراقبة حالة تدهور الأراضي والجفاف، وإعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التصحر ويتم في سوريا تخطيط مشاريع الإسكان بحيث تراعي المحافظة على مواقع الأراضي الزراعية الخصبة، الحد من الانتشار الأفقي للتجمعات السكانية، إقامة الأحزمة الخضراء حول المدن والقرى، أحداث مديريات للبيئة في المحافظات تتضمن أنشطتها أقسام تعمل على مكافحة التصحر إنشاء السدود وصيانتها وفي العراق تم إنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن، إنشاء الواحات الصحراوية وتنمية حصاد المياه وحفر الآبار المائية، إنتاج شتلات الأشجار والشجيرات المتحملة للجفاف والملوحة لاستخدامها في تثبيت التربة، وإعداد خرائط التقسيم البيئي الزراعي بوضع الخرائط الملائمة لكل محصول من المحاصيل الاستراتيجية المهمة، وتقوم سلطنة عمان بتوعية المواطنين وأصحاب قطعان الماشية وبخاصة الإبل لمراعاة القواعد السليمة للرعي، تنفيذ مشروع لإكثار الأشجار والشجيرات الرعوية، إجراء الأبحاث المتعلقة بإيجاد واستنباط أصناف المحاصيل المقاومة للملوحة والجفاف، إعداد أطلس لتصنيف الأراضي وتحديد احتياجاتها المثالية من مختلف العناصر السمادية. وتم في فلسطين تنفيذ برنامج يستهدف المزارعين في مجالات ذات أولوية لتعزيز وإرشاد المزارعين حول أفضل الممارسات، إقامة آلية فعالة لرصد انجراف التربة، إنشاء ودعم لجنة وطنية لمكافحة التصحر، إضافة لمشروع تقييم انجراف التربة والتصحر. وفي قطر تم تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المراعي والغطاء النباتي، ومشروع الاستزراع البري ومكافحة التصحر. وفي مصر يتم تقييم ومتابعة التصحر، تثبيت الكثبان الرملية والحد من انجراف التربة، استخدام مياه الصرف الصحي المعالج في زراعة الغابات الخشبية. كما تم في موريتانيا مكافحة آثار الجفاف، بتثبيت الرمال واتساع نشاطات مشروع الحزام الأخضر، و دعم وتنظيم وتسيير التنمية الريفية ومكافحة التصحر.

## 7 - 6 إدارة الموارد المائية:

تعتبر الدول العربية تطوير إدارة الموارد المائية وترشيد وتحسين استخداماتها من أهم المجالات التي يجري العمل فيها لضمان الاستدامة البيئية وتتسم الموارد المائية العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب الفرد منها، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى. كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق. وقد تنوعت جهود الدول العربية في مجال تنمية الموارد المائية من مصادرها التقليدية وغير التقليدية طبقا لظروف كل دولة على حدة من حيث طبيعة هذه المصادر ومدى حدة ندرة المياه.

ففي الأردن تم تحديد احتياجات المحاصيل من المياه بالتجارب في مختلف المناطق المناخية، تشجيع المزارعين على مراقبة نسبة رطوبة التربة في مزارعهم من أجل تحديد مواعيد الري، تشجيع إقامة شبكات الري وتشغيلها في المزرعة، مراقبة نوعية مياه الري من خلال أخذ العينات من مصادر المياه، القيام بحملات التوعية لحث الجمهور على حماية موارد المياه من التلوث. وتعمل البحرين على المحافظة على الرقعة الزراعية ورفع إنتاجيتها ووقف التدهور المستمر للموارد المائية، تحسين المخزون المائي الجوفي كما ونوعا، تعميم طرق الري الحديثة، توفير العمالة الفنية التي تشرف على تنفيذ شبكات الري بالتنقيط، تقديم الإرشادات العلمية والعملية للاستفادة من هذا النظام. وفي الجزائر يتم العمل على زيادة نسبة المياه إلى 261م3 للفرد في سنة 2020 لمجموع حوالي 44 مليون نسمة، بجانب اعتماد سياسة المحافظة على الموارد المائية المحدودة. وتعمل الدولة في السودان على تنمية المياه من النيل وروافده عن طريق زيادة المواعين والسعة التخزينية، توفير مياه الشرب الصحية للإنسان والحيوان، رفع كفاءة استخدام المياه بتأهيل مرافق الري. وتقوم سوريا بتحديد الاحتياجات المائية لمشاريع الري، تحديد الاحتياجات المائية للخطة الزراعية بعد إقرارها من قبل الجهات المعنية تنفيذ البحوث المتخصصة لتحديد الاستهلاك المائي والمقننات المائية، تنفيذ البحوث المتخصصة في مجال تطوير طرق وتقنيات الري وتحديد المؤشرات الفنية والاقتصادية، تنفيذ البحوث المتخصصة في تحديد المعايير والأسس لنوعية مياه الري، تنفيذ بحوث متخصصة في مجال تقنيات حصاد ونشر المياه كما تقوم بنقل التكنولوجيا وتنظيم علاقة عضوية بين البحوث في مجال تقنيات الري وإدارة المياه والمؤسسات الإرشادية. ويتم في العراق الاهتمام بالأنهار وشبكات الري القائمة عن طريق إدارة مستمرة لها وتنفيذ منظومات ري جديدة استغلال واستثمار مياه البزل في الإنتاج الزراعي، تطبيق التقنيات الحديثة في الري، تشجيع حفر الآبار الارتوازية، الاستثمار في بناء السدود، والسدود الصغيرة منها. وفي سلطنة عمان تم وضع التشريعات والأنظمة لإدارة مياه الري والأراضي الزراعية بما يضمن استدامتها، إدخال نظم الري الحديثة في 2863 مزرعة بمساحة إجمالية تقدر بحوالي 14545 فدانا، تنفيذ مشروع لتطوير النظم المزرعية التقليدية في مناطق الري بالأفلاج، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مجالات استخدام المياه لري الزراعات المحمية والمائية والميكنة الزراعية. وفي فلسطين تمت إعادة تأهيل وتطوير مصادر المياه بما فيها الآبار الارتوازية والينابيع، إعادة تأهيل شبكات النقل الرئيسية وماكينات ضخ المياه الخاصة بالآبار الارتوازية، تطوير مصادر المياه غير التقليدية، رفع وعي المزارعين ومستخدمي المياه فيما يتعلق بضرورة استخدام أساليب وطرق ري حديثة، إنشاء خزانات مياه جماعية تضم مجموعة من المزارعين، وحفر عدد كبير من آبار جمع مياه الأمطار في المناطق الريفية. وفي قطر تم إنشاء اللجنة الدائمة للموارد المائية، إعداد الاستراتيجية الوطنية للكهرباء والمياه، وإعادة تأهيل نظام شبكة المياه. وفي الكويت تم تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية، تحسين كفاءة استخدام مياه الري، تطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه، بجانب التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه. وفي مصر تم تنفيذ برنامج تنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل وبرنامج تنمية استغلال المياه الجوفية. وتم في موريتانيا إقامة عشرات السدود على المنحدرات لحجز المياه بغية الاستفادة منها، إطار (5).

### إطار(5) تجربة موريتانيا في دعم وتوفير مياه الريف، رفع الوعي وبناء القدرات

**استشعرت موريتانيا أهمية مياه الشرب حيث تعاني المياه من عدة مشاكل منها:**

- عدم استمرارية توفير المياه.
- المضخات قديمة وغير مصانة.
- الكوادر العاملة في المياه غير مدربة.
- الآبار قديمة وغير مسورة .

ونتيجة لذلك تم إنشاء مشروع توفير المياه وبناء قدرا ت سكان الريف ومن أهم أهدافه:

- خلق شبكة خاصة لتوفير قطع الغيار وإنشاء ربط بين المنتجين والموردين والتجار على مستوى المناطق والتوزيع المحلي.
- إنشاء لجنة مياه في كل قرية على أن تكون مسئولة من الإدارة وتكاليف صيانة المضخات والصرف الصحي حول نقاط المياه.
- تدريب الكوادر المحلية.

**من أهم النتائج:**

- في نهاية فترة المساعدات أصبح أكثر من 90% من القرى ذات مقدرة ذاتية على إدارة وصيانة المضخات كما أن هذه التجربة أدت إلى تنمية وترسيخ مبدأ المشاركة والتعاون.

## 7 - 7 حماية الغابات:

تعاني الأراضي الحراجية في الدول العربية من الآثار السلبية للعديد من المعوقات التي من أهمها تجزئة الثروة الحراجية وتعدد الملكية وعدم وضوحها، والكسر المتعمد للأراضي الحراجية، والزراعة المتنقلة، والرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية، وتحويل بعض أراضي الغابات إلى أراض زراعية. وضماناً للاستدامة البيئية الرامية تعمل الدول العربية على النهوض بقطاع الغابات والمحافظة على الغابات الطبيعية وتطوير عمليات التشجير. ففي الجزائر تم إنشاء الأملاك الغابية، وإنشاء السدود والتشجير الاصطناعي، وتم في السودان تفعيل تطبيق القانون الذي ينص على تخصيص (5%) من الأراضي المروية و(10%) من الأراضي المطرية في كل مشروع زراعي للغابات لحمايته. وفي مصر تم تخصيص موازنة مقدرة لدعم أنشطة التشجير والمحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها ومنع تدهورها ونشر الوعي البيئي بين جميع أفراد الشعب عن طريق وسائل الإعلام. وفي موريتانيا تم تنفيذ عدة مشروعات منها مشروع الحزام الأخضر، و مشروع تشجير القرى.

## 7 - 8 حماية الثروة السمكية:

تنطوي الثروة السمكية العربية على إمكانيات هائلة، وهناك جزء كبير منها لم يستغل بعد، وتشمل الموارد البحرية والمياه الداخلية فضلاً عن الاستزراع السمكي. ولعل ضعف استغلال الكثير من إمكانيات الموارد السمكية المتاحة لعدد من الدول العربية يرجع في المقام الأول إلى تدني حالة البنية الأساسية المتعلقة بالصيد. وتعمل الدول العربية على تطوير إدارة هذه الموارد والمحافظة عليها كما هو الحال في السودان حيث تم إصدار القوانين لإدارة الثروة السمكية، وضع تصورات لتأسيس ميناء لصائدي الأسماك، تأهيل مزرعة الأسماك النموذجية، تطبيق نظام قفل مناطق الإنتاج في موسم التوالد. وفي سلطنة عمان تم إصدار قانون الصيد البحري بهدف تحديد مناطق ومواسم صيد الأنواع المختلفة من الأسماك، تحديد أنواع الشباك وطرق الصيد الواجب إتباعها للأنواع المختلفة من الأحياء البحرية، مراقبة الصيادين بمختلف الشواطئ ومناطق الصيد والتأكد من التزامهم بالمواصفات المنصوص عليها. وفي قطر تم إخضاع جميع المشاريع التنموية لآلية تقييم الأثر البيئي. ويتم تنفيذ برنامج رصد حالة البيئة البحرية، وإعداد دراسة لتحديد وتصنيف المنطقة الساحلية تبين جميع الأنشطة البشرية الساحلية بجانب دراسة تأثير انتشار موانئ رسو السفن على حركة التيارات الساحلية وإصدار معايير جودة مياه البحر. وتم في الكويت إنشاء قواعد البيانات السليمة لجميع جوانب صناعة الصيد إجراء مسوحات شاملة لتقييم الرصيد من الثروة السمكية صياغة وتطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح لمراقبة نشاطات الصيد وتنظيمها دعم التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات بين البلدان في معالجة قضايا الصيد، تشجيع القطاع الخاص على زيادة أنشطة تربية الأحياء المائية من خلال توفير الحوافز الاقتصادية والإدارية. وفي مصر تم تنظيم مراكب وشباك وآلات وأدوات ورخص الصيد، وحماية وتحديد حرم البحيرات وتنظيم إنشاء المزارع السمكية. ويتم في موريتانيا إرشاد الصيادين إلى أكثر طرق الصيد ترشيداً للموارد. وتم توقيع اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي إلى ترشيد استخدام الموارد السمكية، كما تم تنظيم الصيد ومنع الصيد خلال فترة التكاثر.

## 7 - 9 حماية المراعي الطبيعية:

تقدر مساحة المراعي في الوطن العربي بحوالي 469 مليون هكتار مراعي، تعاني أيضاً من الآثار السلبية للعديد من المعوقات التي من أهمها الرعي الجائر، والحرائق، ونقص الموارد المائية. وتشير البيانات إلى استقرار نسبة مساحة المراعي إلى مساحة الأراضي الكلية في السنوات الأخيرة على مستوى الوطن العربي عند حوالي 32.1% وعلى المستوى العالمي عند حوالي 26.4%. وتقوم الدول العربية بحماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية كما هو الحال في البحرين حيث تم التوسع في نظم الزراعة المحمية، تحسين وتطوير البنيات الزراعية، واستنباط المحاصيل والأصناف الجيدة التي تتلاءم مع البيئة المحلية. وفي الجزائر تعمل الدولة على حماية الأحواض المتدفقة وتوسيع التشغيل الفلاحي، تنمية المناطق الرعوية، وتشجيع استصلاح الأراضي الفلاحية بنظام الامتياز. وفي السودان يتم إعادة استزراع المناطق التي فقدت غطاءها النباتي الرعوي، توزيع نقاط المياه لشرب الحيوانات، إقامة خطوط النار سنوياً لحماية الموارد الرعوية من انتشار النيران، إزالة النباتات غير المرغوبة من المساحات الرعوية. وفي سلطنة عمان تم تنفيذ المشروع الوطني لحصر الإبل للحد من ممارسات الرعي الجائر، حماية وتطوير المراعي الطبيعية وذلك للحد من التصحر، وإجراء الأبحاث المتعلقة بإيجاد واستنباط أصناف المحاصيل المقاومة للملوحة والجفاف. وفي دولة قطر تم تنفيذ مشاريع الإصلاح البيئي وإعادة تأهيل الروض، وإعلان العديد من المناطق المحمية. وفي الكويت تم تنفيذ برنامج تطوير المراعي، وتطوير إدارة أراضي المراعي الحكومية، استغلال مخلفات الزراعة في إنتاج الأعلاف، زراعة المحاصيل العلفية باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. وفي مصر تمت دراسة الحالة البيئية للبحيرات، و إنشاء عدة محميات طبيعية.

## 8 - التقدم في تحقيق أهداف المبادرة العربية حول التنمية المستدامة:

عملت الدول العربية على تحقيق أهداف المبادرة العربية للتنمية المستدامة من خلال عدة محاور شملت إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام وتشجيع المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية تهيئة البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي دعم وترويج آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والأنظف والاستخدام الرشيد للموارد، وبناء مصارف للكربون عن طريق التشجير واستزراع الغابات. وفيما يلي استعراض لبعض النماذج التنموية في هذا الصدد:

### 8 - 1 إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها:

تم في الأردن القيام بتدابير صيانة تربة لحوالي 180 ألف دونم خلال السنوات الخمس الماضية، تجميع المياه العادمة ومعالجتها إلى مستويات تسمح بإعادة استخدامها في الزراعة غير المقيدة، والأغراض الأخرى غير المنزلية، تطبق أسلوباً ثنائياً يشمل إدارة الطلب كما يشمل إدارة العرض معالجة المياه العادمة قبل استخدامها في مزارع أسماك للاستهلاك الآدمي وفي البحرين تم إعداد أطلس شامل لمسح وتصنيف التربة، تطوير مختبر تحليل التربة والمياه، توسيع قاعدة الإرشاد الزراعي للمزارعين، إدارة وتنمية الجهود المبذولة في المملكة وتلبية كافة الاحتياجات من المياه لمختلف الأغراض وهي تشمل الشرب والصناعة والزراعة. وفي الجزائر يتم تنفيذ المخطط الوطني لإعادة التشجير من أهدافه: النهوض بالمناطق الغابية المتدهورة، تنمية المناطق الرعوية والمحافظة على السهوب، وتنمية المنتجات الفلاحية. أما في السودان فقد تم إعداد الخارطة الموجهة لاستخدامات الأراضي، إنشاء المشاريع الرائدة بالولايات المتأثرة بالجفاف والتصحر، إقامة مشاريع حصاد المياه، وإقامة مشروع قومي لتحسين المراعي (جمع ونثر البذور)، تحديد وتسجيل وتأهيل عدد 22 من المسارات التقليدية، توفير الخدمات في المناطق الرعوية. وفي سوريا تم أيضاً وضع خارطة بيئية اقتصادية للقطر، هذا إلى جانب زيادة المساحات الزراعية المروية من خلال استخدام الري الحديث والمتطور، وضع برامج لتطوير التقانات الزراعية في المناطق الحدية والصعبة، ووضع برامج محسنة لإدارة الأراضي واستخدام التقانات. وفي العراق تتحدد خطة وزارة الزراعة للإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية السنوية وفقاً للمساحة القابلة للزراعة الموسمية، النشاط الزراعي، وعوامل العرض والطلب. وفي سلطنة عمان تم تنفيذ أنظمة الري الحديثة، توفير الموارد المائية لزراعة مساحات إضافية، إقامة الحوائط الواقية لحماية الأراضي الزراعية من الفيضانات ومياه السيول، تنفيذ العديد من البرامج الإرشادية، تحديد الحمولة الرعوية وخفض أعداد الإبل، حماية الموارد الوراثية، العمل على تخفيض المساحة المنزرعة بالحشائش في المنطقة الساحلية للحد من استنزاف المياه. وفي فلسطين تم التغلب على المشاكل والمعوقات السياسية، والاستمرار في وضع الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لعملية التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية كما تم التغلب على المشاكل ذات الطابع الفني والاقتصادي والاجتماعي إضافة لتطوير البنية التحتية اللازمة. وفي دولة قطر تم إنشاء قاعدة بيانات المواد الكيميائية ورصد البيئة. وفي الكويت هناك تقدم واضح في مجالات زيادة إنتاجية الأرض بشكل مستدام بيئياً، حصاد المياه، منع نزوح السكان والمزيد من الاستنزاف البيئي، وحماية النظام البيئي. وتم في مصر إقامة المزارع السمكية حيث تمثل المسطحات المائية الداخلية فرصة هائلة أمام هذا النشاط. كما أمكن زيادة الإنتاج من 200 ألف طن إلى 885 ألف طن في موسم 2006/2005، مما يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي خلال السنوات القادمة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وقامت موريتانيا بمكافحة التلوث و الأضرار البيئية و تحسين وحماية الموارد الطبيعية.

### إطار(5) تجربة مصر في معالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من المخلفات العضوية الأولية وإعادة استخدامها

- توجد كميات كبيرة من الوحل ومخلفات عضوية أولية (Biosolids) نتجت من مياه الصرف الصحي المعالجة.
- قدرت الكمية بحوالي 0.4 مليون طن سنوياً مما أدى إلى تلوث المياه وانتشار الأمراض.
- تم استغلال هذه الرواسب في معاملة النباتات حيث طبقت هذه التجربة في معظم مدن القاهرة على ثلاث مراحل لمدة 42 شهراً و صاحب البرنامج تطبيق علمي وبناء قدرات.

**النتائج**

- للمخلفات العضوية أثر مفيد على القمح، البرسيم، العلف.
- ليس لها اثر ضار على المحاصيل التي تمت معالجتها في الحقل.
- أظهرت المخلفات العضوية المهضومة تأثير معنوي في تثبيت النتروجين.
- الاستفادة من انتشار المخلفات العضوية في تجديد واستصلاح التربة ويتوقع بتراكم الاستخدام تزيد خصوبة التربة.
- كل البيانات التي تم جمعها من تجارب برنامج المخلفات العضوية ساعدت في تطوير معلومات الإرشاد الزراعي التي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ برامج أخرى في الزراعة.

## 8 - 2 تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك:

قامت الدول العربية بتطوير أنماط إنتاج واستهلاك السلع الغذائية مما أدى إلى تحسين أوضاع الأمن الغذائي والتغذية في تلك الدول. ففي الأردن إرتفع معدل الكميات المستهلكة من مجموع الأغذية التي تكوّن طعام الأسرة اليومي بنسبة 21%. وتم دعم السلع الغذائية الرئيسية كالقمح والطحين والسكر والحليب واللحوم وأعلاف المواشي وقد تزايد الطلب على السلع الغذائية من مصدر حيواني مقارنة بالأغذية النباتية، وتوجه المستهلك في الريف بشكل أكثر نحو السلع الغذائية نباتية المصدر. وفي البحرين يتم تشجيع المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية، وتم استحداث العديد من البرامج التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتم في الجزائر تطبيق برامج التحسين الوراثي وإدخال التلقيح الاصطناعي كوسيلة لتحسين الإنتاج وتشجيع المزارع النموذجية لتحسين السلالات وإنتاج الفحول الجيدة وفي السودان تم تصنيع مواقد تعمل بالطاقة الشمسية لأغراض الطهي، ويتم استخدام الطاقة الشمسية في إنارة المنازل وفي طلمبات الري. وفي سوريا تم تطوير برامج التغذية وفق أسس وصحة على حد سواء، إخضاع المنتجات الغذائية لشروط تتوافق مع المواصفات العالمية، ووضع أولويات خدمية بمفهوم الأمن الغذائي وتحسين نصيب الفرد من الأغذية، مساهمة الاستثمارات في امتصاص فائض الإنتاج الزراعي، التوجه نحو إنتاج المستلزمات الضرورية التي ترفد عملية التصنيع الزراعي، والاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع. وفي العراق تم اعتماد نظام توزيع الأغذية بالبطاقة التموينية لتوزيع الغذاء بشكل عادل ومتساوي بين المواطنين، وتقدم البطاقة التموينية بحدود (1000) سعر حراري / يوم ، و(26) جرام بروتين نباتي / يوم. وفي سلطنة عمان تم تحسين التركيبة المحصولية وتوعية المزارعين بالترشيد في استخدام الأسمدة والمبيدات، إضافة إلى إجراء الدراسات الهادفة إلى إيجاد بدائل علفية وتنفيذ القوانين وإصدار اللوائح التي تراعي الجوانب الاقتصادية واستدامة الموارد الطبيعية، ووضع البرامج التدريبية للارتقاء بمهارات المزارعين، وإجراء دراسات إنشاء شركات مساهمة زراعية ذات رأس مال مناسب لتتولى استئجار الأراضي الزراعية المتردية الإنتاجية، والتوسع في أبحاث التقنية الحيوية والتوجه نحو الزراعة البيولوجية، وتم في فلسطين تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية، إعادة تنميط الإنتاج الزراعي للاستفادة من الظروف المناخية، العمل على تحسين نوعية المنتجات الزراعية، تشجيع المزارعين على استخدام التعقيم الشمسي بدلاً من استخدام غاز مثيل البروميد، والعمل على إدخال الزراعة العضوية وإرشاد المزارعين حول ممارسة أفضل الطرق الزراعية. وفي دولة قطر يتم تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، وتم إنشاء إدارة حماية المستهلك بوزارة الاقتصاد والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس. وتم في مجال الإنتاج إلزام كافة الشركات الصناعية باستخدام أفضل التقنيات المتاحة عالمياً والمجدية اقتصادياً وإخضاع إقامة المشاريع إلى موافقة المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، كما تم إنشاء منطقة صناعية للصناعات الصغيرة. ويجري في مصر تكثيف برامج التحسين الوراثي للجاموس والأبقار لزيادة إنتاج اللحوم والألبان، التحسين الوراثي والتوسع في زراعة الذرة الصفراء، تنظيم برامج الإدارة المتكاملة للآفات. وفي موريتانيا يشكل تطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام هدفاً أساسياً في كل الإستراتيجيات التنموية.

## 8 - 3 تهيئة البيئة الاستثمارية:

تقوم الدول العربية بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتهيئ في ذلك البيئة الاستثمارية المحفزة من الاستثمارات الملائم. وعلى سبيل المثال تقوم الأردن بتعزيز دور القطاع الخاص، عمل أطر مشجعة للأعمال التجارية تضم حوافز قوية للمبادرات الريادية، إنشاء العديد من المناطق الحرة والمناطق الصناعية والتي تسهم في تشجيع الاستثمار، الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية، التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي تسهل التجارة والاستثمار. وفي البحرين يتم تحرير أسعار السلع وفقاً لقوى العرض والطلب وتسيير المقتصد وفقاً لمبدأ الاقتصاد الحر ويتم تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي. وتقوم الجزائر بترقية المنتجات التنافسية، تنمية قدرات القطاع الفلاحي في مجال التشغيل وتشجيع الاستثمار وتكثيف المنتجات الفلاحية التي تشمل الاستهلاك الواسع وكذا المنتجات المؤهلة. وفي السودان تتمتع المشاريع الاستثمارية بالإعفاء التلقائي كلياً من الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم الصادر للسلع التي ينتجها المشروع. وفي سوريا تم توفير الاستثمارات المطلوبة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنتاج وتوسيع وتطوير القاعدة الإنتاجية. وفي العراق تجري دراسة طلبات التأسيس للمشاريع الزراعية الاستثمارية، ومتابعة أنشطة الاستثمار الوطني، دعم المشاريع الجديدة المختلفة بتجهيزها بالمواد الإنشائية، متابعة استخدام منظومات الري بالرش المحوري والثابت، إعداد الدراسات الخاصة بتحديد فرص الاستثمار في القطاع الزراعي. وتقوم سلطنة عمان بتشجيع القطاع الخاص للدخول كشريك في توفير بعض الخدمات المساندة للقطاع الزراعي وتقديم تسهيلات تخصيص الأراضي الزراعية لإقامة المشاريع الاستثمارية، وتشجيع البنوك التجارية لزيادة مساهمتها في تمويل القطاع الزراعي، وتحفيز المزارعين والمنتجين على القيام بالمشاريع الزراعية والتوسع بها. وفي فلسطين قامت الدولة بإصدار عدد من القوانين، مثل قانون تنظيم أعمال الوكلاء التجاريين، وقانون التحكيم، وقانون العمل، تفعيل دور كل من هيئة المدن الصناعية وهيئة تشجيع الاستثمار كما تم إنشاء هيئة عامة للاستثمار ووضع السياسات الاستثمارية وإصدار الموافقات على كل المشاريع الاستثمارية. وفي دولة قطر يتم تشجيع الاستثمار في إطار حرية دخول وخروج رأس المال. ووجود دستور داعم، وحرية تحويل الأرباح، وحرية الاقتصاد والإعفاء الجمركي. وتقوم الدولة في الكويت بتشجيع القطاع الخاص على زيادة أنشطة تربية الأحياء المائية من خلال توفير الحوافز الاقتصادية والإدارية، تشجيع الدراسات والبحوث الرامية إلى زيادة الإنتاجية للوحدة من المساحة، تحسين الحصول

على خدمات المعلومات الإقليمية للتسويق ويتم في مصر تقديم التسهيلات للمستثمرين في الأراضي المستصلحة الجديدة بتوفير البنيات الأساسية وتوفير خدمات ائتمان بتكلفة مناسبة. وتتجه الدولة نحو تفعيل اللامركزية في الإدارة المحلية. وتم في موريتانيا تطوير البنية التحتية في القطاعات النباتية والحيوانية لتسهيل دخول القطاع الخاص.

## 8 - 4 دعم وترويج آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والأنظف والاستخدام الرشيد للموارد:

من نماذج جهود الدول العربية في هذا الصدد تبنت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية في الأردن العديد من المشاريع التي تهدف إلى استخدام الزراعة العضوية والاستخدام الآمن للمبيدات والمكافحة البيولوجية وتطبيق الأساليب الجيدة للعمليات الزراعية. ومن تلك المشاريع مشروع الاستخدام الآمن للمبيدات وضبط النوعية، مشروع المكافحة المتكاملة لآفات الأشجار المثمرة، ومشروع إدخال إنتاج زيت الزيتون العضوي في المناطق البعلية. وفي البحرين تتم المشاركة مع القطاع الخاص في المشاريع الإنتاجية، وتوفير البنيات الأساسية، دعم بعض مستلزمات الإنتاج، تزويد مياه الري للأراضي الزراعية، توفير القروض الزراعية، تقديم الخدمات الفنية للمستثمرين. وفي الجزائر هناك البرنامج الوطني لتسيير النفايات البلدية وقد تم إنشاء شبكة لمراقبة نوعية الهواء، وتنفيذ مشروع مراقبة التلوث الصناعي. أما في السودان فقد تم إقامة عدة ورش عمل في مجال التقانة العضوية وذلك لترقية المنتجات العضوية وتطوير الصادرات الزراعية. وقامت الدولة في سوريا باستصلاح الأراضي الحراجية وزراعتها، حماية الغابات من الحرائق والحد منها ومكافحتها، تأهيل الكوادر من الفنيين الحراجيين والعمل على نشر الوعي بأهمية الغابات، إقامة المحميات الطبيعية وحمايتها من التعديات، إنتاج حطب الوقود والخشب الصناعي والفحم الحراجي، إنشاء خطوط النار وفتح الطرقات. أما في العراق فقد تم إنشاء منظومتين إحداهما لفحص الأغذية وتحليل الزئبق، والأخرى لمراقبة تطبيق المواصفات التي تعدها شعبة المواصفات الغذائية حماية للمستهلك كما تم إصدار (325) مواصفة قياسية خاصة بالمنتجات الغذائية والزراعية. وفي سلطنة عمان يتم عمل البحوث التي تساهم في تحقيق ووضع إستراتيجية للتنمية الزراعية على أساس علمي، توعية المواطنين والمزارعين بالاستخدام الآمن للمبيدات وتبني تقنيات المكافحة المتكاملة، تنفيذ برامج توزيع الشتلات المحسنة من أشجار الفاكهة والأشجار الغابية، إضافة للتعاون مع المنظمات الدولية في مختلف مجالات البحث التطبيقي للاستفادة من الاتجاهات الحديثة في الإنتاج الزراعي. وفي فلسطين تم اعتماد إدارة متكاملة للموارد المائية بما في ذلك الأحواض المائية، اعتماد استراتيجيات لتنمية الموارد المائية وترشيد استعمالها، ويتم تشجيع تقنيات الري الأكثر فعالية ترشيد للماء، وتطوير التشريعات البيئية لحماية مصادر المياه السطحية والجوفية من كل أشكال التلوث. وفي دولة قطر يتم استخدام أفضل تقنية متاحة عالمياً ومجدية اقتصادياً بجانب دراسة تقييم التقانات الصناعية والأثر البيئي لها وتشجيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة. وفي مصر تم تقليل استخدام النيتروجين وزيادة استخدام البوتاسيوم إضافة لتقليل استخدام المبيدات والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة. وقامت موريتانيا بتأسيس وكالة لتنمية الكهرباء الريفية باستخدام مصادر الطاقة المتجددة (الشمس، الرياح).

## 9 - إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين :

مواصلة لاهتمام القادة العرب بقضايا التنمية الزراعية العربية في إطار بيان قمة تونس، فقد أصدروا قرار قمة الجزائر (2005) الذي يقضي بتكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025 بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

وفي إطار تنفيذ هذا التكليف، باشرت الإدارة العامة العمل في التحضير لإعداد مشروع الاستراتيجية الزراعية في الوطن العربي. ولقد تطلب تنسيق ومتابعة العمل في إعداد الاستراتيجية تشكيل فريق رئيسي من الخبرات العربية من ذوي الخبرة والدراية الواسعة في المجالات الزراعية للمشاركة في مختلف مراحل الإعداد بالتعاون مع خبراء المنظمة، وذلك لبلورة الأفكار والتصورات والمقترحات والعناصر الرئيسية للاستراتيجية، والأسلوب الأمثل لإعدادها، وبما يلبي الطموحات المستقبلية للدول الأعضاء في المنظمة، ويتواكب مع المتغيرات والتطورات العربية والإقليمية والدولية.

ولقد بدأ العمل في إعداد مشروع الاستراتيجية بعقد عدة اجتماعات تشاورية لإعداد التوجيهات الرئيسية للاستراتيجية ووفق هذه التوجيهات قام فريق الخبراء الرئيسي بإعداد مسودة مشروع استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين بعد ذلك عرضت نتائج عمل هذا الفريق على اللجان الدائمة المتخصصة للمنظمة، وذلك في يناير (كانون ثاني) 2006، بمشاركة نخبة من الخبراء المسؤولين في مختلف المجالات الزراعية من كافة الدول العربية الأعضاء في المنظمة وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية.

وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العمومية للمنظمة، والتي عقدت في شهر مايو (أيار) 2006، تمت مناقشة مشروع الاستراتيجية من قبل الخبراء والفنيين بالدول الأعضاء، ولقد وافق أصحاب المالي وزراء الزراعة، والمسؤولين عن الشؤون الزراعية في هذه الدول أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة خلال اجتماعات هذه الدورة على المستوى الوزاري على مشروع الاستراتيجية وفق الصيغة المنقحة من الخبراء والفنيين كما كلفت الجمعية العمومية الإدارة العامة للمنظمة بتضمين الوثيقة ما قد يرد من مقترحات إضافية من الدول العربية خلال فترة زمنية محددة وإحالتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. عرضت الصيغة النهائية لمشروع استراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة انعقاده (79). وقد أصدر المجلس قراره رقم (1692) في الدورة العادية (79) بتاريخ 2007/2/15 الذي يتضمن الموافقة على مشروع الاستراتيجية بالصيغة المرفقة واعتبارها جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي وإدراجها ضمن

الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة في دورتها (19) الرياض مارس (آذار) 2007.
وقد أصدرت القمة العربية بالرياض القرار رقم (قق 393 د ع (19) – 2007/3/29) الآتي نصه:
1 - الموافقة على استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (وثيقة مستقلة). مستند رقم ج ق/03/79(02/07)/05 – د (0002)).
2 - اعتبار استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.
3 - دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة، وتقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## 9 - 1 التوجهات الرئيسية:

تضمنت التوجهات المعتمدة لإعداد الإستراتيجية المحاور الرئيسية والفرعية التالية:

### 9 - 1 - 1 المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:

أ - تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.
ب - تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق:
- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.
- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية.
- استثمارات مشتركة لتطوير نظم الري الحقلي.
- بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه.
- تطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه.
ج - تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.
د - الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.
هـ - التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.
و - التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.
ز - التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

### 9 - 1 - 2 تنمية وحماية الأراضي الزراعية:

أ - التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية.
ب - المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.
ج - تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية.
د - الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.
هـ - تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات غير الزراعية والرعي الجائر.

### 9 - 1 - 3 استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:

أ - تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.
ب - استكمال مسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي.
ج - تضمين استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

### 9 - 1 - 4 التطوير والتحديث التقني للزراعة:

أ - تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.
ب - دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.
ج - التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنياً وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.
د - تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.
هـ - دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي خدمة للتنمية الزراعية العربية مع التركيز على:
- نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية.

- تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية.
- تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الأولوية.
- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.
- الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية دور القطاع الخاص في هذا المجال.
- الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة.
- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والإقليمية والدولية.

### 9 - 1 - 5 أولويات التنمية القطاعية:

وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية للتنمية على المستويين القطري والعربي، والتي من بينها:
- برامج الزراعة المستدامة- الكفاءة الاقتصادية.
- توافر فرص التسويق الملائمة.
- فرص وإمكانات تحسين مستويات الإنتاج.
- البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.
- البعد الاجتماعي للتنمية.

### 9 - 1 - 6 بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:

أ- تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية:
- نقل التقانات.
- صياغة وتحليل السياسات واتخاذ القرارات.
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة.
- تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.

ب- الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات:
- المزارعون.
- المهنيون والحرفيون.
- الباحثون.
- واضعو السياسات ومتخذو القرارات.

ج - النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

د - تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وأحداث آليات عربية في هذا المجال.

هـ - استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.

و - توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

### 9 - 1 - 7 الاستثمار الزراعي المشترك :

أ - توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

ب- إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصادياً وفنياً، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

ج - تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك.

د - تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

### 9 - 1 - 8 تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية:

أ- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ب - تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

ج - تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

د - إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ- تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها- نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

و - تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولاً إلى توحيدها.

## 9 - 1 - 9 التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية:

أ - تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات، من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات .
ب - تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.
ج - استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
د - إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية.
هـ- تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، ومع الدول النامية للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.
و - تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.
ز - أحداث موادتخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.
ح - إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

## 9 - 1 - 10 المساهمة في ازدهار الريف:

أ - استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.
ب- الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.
ج - تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبصفة خاصة في المجالات التالية:
- التمويل.
- التسويق.
- التدريب وتنمية المهارات.
- تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.
د - خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.
هـ - دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.
و - استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.
ز - الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وأحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.
ح - تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.
ط - دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

## 9 - 1 - 11 مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص:

أ - زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية وبخاصة في المجالات التالية- توفير مستلزمات الإنتاج- تقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق- التخطيط والمتابعة والتقييم- الإرشاد الزراعي.
ب- وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية.
ج - تطوير و/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.
د - رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.
هـ- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

## 9 - 2 الرؤية والأهداف الاستراتيجية :

انطلاقاً من متضمنات قرارات القادة العرب خلال قمتي تونس والجزائر، وأخذاً في الاعتبار التحديات الجسام التي تواجه الزراعة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، ومحصلة الأداء التنموي العربي على المستويين القطري والقومي في جانبيها السلبي والإيجابي يمكن صياغة الرؤية المستقبلية لهذه الإستراتيجية على النحو التالي الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي، وتنبثق عن هذه الرؤية خمسة أهداف رئيسية طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية

المستدامة في العقدين القادمين على النحو التالي:
- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة.
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان.
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية .

## 9 - 3 المجالات والبرامج التنموية:

تتضمن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (7) برامج رئيسية، تضم (34) مجالاً تنموياً، يخصص لكل مجال منها برنامج فرعي ويندرج تحت كل برنامج فرعي مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي 114 مكوناً. وقد اتسمت تلك البرامج ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الإستراتيجية مع التركيز على الأولويات التنموية والاهتمام بالمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها هذا وقد تحددت البرامج الرئيسية السبعة كما يلي:
- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية الزراعية.

## 9 - 4 أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك:

نظراً لتعدد المجالات والمكونات التنموية المقترحة للعمل التنموي الزراعي العربي المشترك فقد اقتضى الأمر وضع أولويات تنفيذية لهذه المجالات والمكونات التنموية تم تحديدها استناداً إلى معايير من أهمها:
- التتابع المنطقي الذي تفرضه طبيعة المكونات التنموية.
- الوفاء بمتطلبات تعزيز مسارات التكامل الاقتصادي العربي.
- مدى فاعلية الآثار التنموية في الحد من محددات التنمية وتحدياتها.
- القدرات التنفيذية الراهنة والمنظورة في المستقبل القريب لمؤسسات العمل العربي المشترك وعليه فقد تم تصنيف المجالات والمكونات التنموية إلى ثلاث مجموعات رئيسة كما يلي:

### 1 المجالات والمكونات التنموية المعززة لمسارات التكامل الاقتصادي العربي
- تنسيق تشريعات وإجراءات الاستيراد والتصدير.
- تنسيق سياسات المواصفات والمقاييس.
- تنسيق سياسات وإجراءات سلامة الغذاء.
- تنسيق إجراءات المؤسسات الجمركية.
- تنسيق سياسات التجارة الزراعية البينية.
- تنسيق إجراءات قواعد المنشأ التفصيلية.
- تنسيق سياسات تمويل التجارة وحوافز التصدير.
- تنسيق سياسات الاستثمار.
- تنسيق سياسات وإجراءات مكافحة الأمراض والأوبئة العابرة.
- تنسيق إجراءات الحجر الزراعي والبيطري.
- تنسيق سياسات الدعم.

### 2 المجالات والمكونات التنموية ذات الفاعلية التنموية العالية
- تطوير تقانات حصاد المياه.
- تطوير تقانات الأصناف النباتية والحيوانية عالية الإنتاج.
- تطوير تقانات الهندسة الوراثية.
- تطوير تقانات الاستزراع السمكي.
- تطوير ونشر تقانات النظم الخبيرة.
- إدارة المخزونات والمسطحات المائية المشتركة.
- سياسات استرداد تكاليف إتاحة مياه الري.

**3 المجالات والمكونات التنموية الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية**

- تحليل ومتابعة قرارات منظمة التجارة العالمية.
- متابعة وتحليل وتقويم السياسات الزراعية والتجارية.
- تطوير تقانات جمع وتحليل الإحصاءات والمعلومات الزراعية.
- بناء قواعد المعلومات الزراعية ونشرها.
- تنمية القدرات والمهارات في مجالات التفاوض والتحكيم الدولي.
- تطوير آليات الرصد والتنبؤ بالكوارث الطبيعية.
- تسجيل الأصناف وحماية حقوق الملكية الفكرية العربية.
- تطوير سياسات التعليم والتأهيل في القطاعات الزراعية.
- تحديد فرص الاستثمار والترويج لها.
- الحد من مخاطر الاستثمار الزراعي.

## 9 - 5 شركاء التنفيذ:

تغطي البرامج التنموية المقترحة مساحة واسعة من مجالات الاهتمام والعمل التنموي سواء المرتبطة بصورة مباشرة بالأنشطة الزراعية، أو تلك المؤثرة بصورة غير مباشرة على الأداء التنموي للأنشطة الزراعية وعليه فان هنالك تنوعا وتعدد الشركاء التنفيذ المعنيين بقضايا التنمية الزراعية في المنطقة العربية، سواء كان هؤلاء الشركاء مؤسسات قطرية أو مؤسسات قومية أو مشتركة عربية أو إقليمية أو دولية ويمكن هنا الإشارة بإيجاز إلى أهم هؤلاء الشركاء مصنفين إلى عدة مجموعات متجانسة وذلك على النحو التالي:

**المؤسسات القطرية:**

- مؤسسات البحث الزراعي التطبيقي.
- مؤسسات الإرشاد الزراعي والتطوير التكنولوجي.
- مؤسسات المسوحات والتقديرات الإحصائية الزراعية.
- مؤسسات إدارة وتطوير الثروة السمكية.
- مؤسسات إدارة الموارد المائية والارتقاء بكفاءة استخداماتها.
- مؤسسات وهيئات الاستثمار.
- تنظيمات القطاع الخاص ورجال الأعمال.
- مؤسسات التوحيد القياسي.
- مؤسسات الخدمات والتسهيلات التسويقية والتجارية.
- مؤسسات صياغة وتنفيذ السياسات التجارية.
- مؤسسات صياغة وتحليل السياسات الزراعية.
- المؤسسات المعنية بصياغة سياسات التعليم الزراعي والتدريب المهني.
- المؤسسات المعنية بشئون المرأة، والحد من الفقر.
- مؤسسات دعم وإسناد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات المهتمة بشئون البيئة.

**مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية:**

تضم هذه المجموعة شركاء التنفيذ المحتملين من المنظمات والمؤسسات القومية والإقليمية والدولية العاملة في المنطقة العربية والمهتمة بالقضايا الزراعية بصورة مباشرة وغير مباشرة.

**منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالقطاعات الزراعية العربية:**

- التجمعات القومية والإقليمية العربية والمتمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد المغرب العربي.
- المنظمات الفنية العربية المتخصصة، والمتمثلة في كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة .
- المؤسسات والصناديق الإنمائية والتمويلية العربية والإسلامية.
- الهيئات والشركات العربية المعنية بالاستثمار الزراعي.

**المؤسسات التنموية الإقليمية والدولية المعنية بالمنطقة العربية:**

أ - المنظمات والمؤسسات الفنية المعنية بالقطاعات الزراعية العربية.
ب - الهيئات والصناديق الإنمائية الإقليمية والدولية.